

١١٩
٥٠٣

ها شية لطف له به محمد لفيان على الشرح لصغير للتفتازاني
- المؤلف
تأليف لطف له به محمد لفيان - ١٠٣٥ هـ ، كتيبة سنة ١٢١٨ هـ

١٨٤ هـ مختلف المطرة ١٦,٥ x ٢٣,٥ كم

شية منه ، كتيبة خطوط مختلفة ما بأخرها ورفعتان منه خارج
المخطوط يتفنان قول الشيخ لطف له به على الشرح

الصغير فما أول حيث المعاني

٧٩٣٨
كسب

الاعلام ٦ : ١٠٧ الجامع الكبير بصنعاء لقرية : ٤٥٤

- ١- البهائم لعربية
- ٢- المؤلف
- ٣- كاتبة لشيخ
- ٤- ها شية لفيان على شرح التلخيص
- ٥- حاشية لفيان على

V 9 2 2



2 2

سرج

سرج

سرج

سرج



ع
٧٩٢٨

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٧٩٢٨ ف ٤١٧٣
العنوان: حاشية لفتح شرح لعمدة المتقنين في
المؤلف: لفتح شرح لعمدة المتقنين - ٣٥
تاريخ النسخ: ٥١٢٨
اسم الناشر: -----
عدد الأوراق: ١٨٢
ملاحظات: -----

منه انما هو الخلق في العلم بعلومه فانما بل المتشابهات وهم الخاطبون فانها لان
 الخطا بوحية الكلام نحو الغيوب لانها في الجوارح والباري يجب ان العلم ما حولك في علم
 يتبين ونهاه لا تكتسب عليهم اذ بان الخطاب هو الرسول عليهم وهو يتبينها ويكن
 الخواياته لا ينفك من قوله افضل من اذ في فصل الخطاب ان يكون صحيح ما اوتيه
 الخطاب لا يصدق هذا باعتبار بعض القوان اعني الميبي منه الذي لا يلبس على من
 مخاطبه به ويكني هذا العبد في كون فصل الخطاب اشارة الى القوان فانه ليس
 المراد ان فصل الخطاب هو القوان اذ لا معنى لغو لنا افضل من اذ في القوان وهو
 ظاهري بل المراد ما يشتمل على خطاب معصوم اذ يتيه احد هذه **اعلم انه**
 عتقوا بقايا الفصل على معناه المصدرى وهو الخوايا في اصداثة الى الخطا على
 طوعه حتى يقطعها واخلاق ثياب فاصلة خطا يصل نحو رجل عدل وانما هي
 اذ باروكا شهد اذ في بقا عليه امة الحيا حيث ربحو الخوايا العول على الحيا
 فان فيه ما لغو بلغوه كما ينشئ اليه الكلام النجى في انما هي افعال اذ باروكا حيث انما
 على معناه المصدرى ولا محذور نحو راعوى ولا عتقى معش الله تعالى اعطى الرسول
 خطابه معصوما اذ فاصلا على احواف المصدر من العلم واد المعالم ودمه جوه و
 كما يقر فان حقيقة العود المعصمة من اذ في فصل الخطاب وكما المشرف انما هو كونه خطا
 فاصلا او معصوما اذ الخطا **قوله** اصله اهلا فادت الها صخرة ثم ابدت العتقى انما
 ذلك لانه لم يتغير قلبها العتقى بوضع اسرح حتى يقاسم عد عليه واما دلها صخرة
 جوارح كما اصله ما به يدل مياه وقلت الصخرة الفاشية **قوله** يدل اصيل
 ذلك لان الصخرة يورد مثل هذا الى اصله ولم يسمع في اصحاب الالاهيل ولو كان
 اصله غير اهل لسمع بصورة عليه في الجملة واختصاصه فالاشرف لاستلهم عدم
 تصوره اذ حور مصدر من له خطا وتعلنه على ان الخطا في صفة لا ساق الصخرة
 بالنسبة الى ذوى الاصطار العظيمة وعلى ما فعله الكسائي من جعل العرب انه اهل اهل اهل ذلك
 اذ يدل كون الظاهر ان اصله اذ فعلت او افعالها كهاد افتتاح ما قبلها على ان الكسائي قد اورد
 بالاشفاق قال لانهم يولون الى اصحاب **قوله** حصر اسعول في الاشراف اذ في الخطا بل ان

احدها ذنا احد من قوله وعلية ما لم تكن تعلم من انقل عنه **قوله** رعاية الصح
 فتعلم يحصل عاقبة بان يقال وما لم تعلم من السان علم ودراسة من كذا الكلام في تقديم
 السان في هذا التركيب الذي قدم في علم ودراسة صادرة من قوله رعاية لينة الا
 جوايا اخرا عن هذا **قوله** البيان هو المنطق الى الذي يظهر من قوله في الشرح
 كما استر اليه في قوله تعالى خلق الانسان على حدة البيان صفا معناه في الآية وح
 ينبغي ان يبرأ به الصريح معناه الخوايا اي الميبي ويكون قوله الخوايا مصدر الى
 نعمة البيان صحح الناس على احوال السنتهم كما هو المراد من الآية الكريمة ولو اريد
 ما يفهمه معناه الاصطلاح الاحصائي لينة العرب الا في الخوايا والبيان بالبيان
 بهذا المعنى كما مر سابقا فانه لا يصدق ان المصدر السان صفا معناه الخوايا
 بعضه في الامة الكريمة لا يخفى مناسبتها لواعية الاصطلاح حيث كان عالمه العتقى
 انما هو القوان الا انه لا يمتنع ما يبي عليه المشارة من ان يصرح ايضا بعضه انما
 الاصول المحتاج اليه في هذا النوع كما ذكره في الشرح ولما لم يلاحظ ما ذكره لا يمكن ان يكون السان
 على حدة الاصطلاح اعني في البيان الا انما لا يحصل ذكره العوا **قوله** حصر من نطق
 اختارها على ما هو الصفا المباح له صلى الله عليه واله وسلم ليس ما من العتقى في السان
قوله لان هذا المعنى محل الايتا المحل على المحل وعنى ما عطف عليها **قوله** اي
 المعصوم لا يعنى ان الفصل مصدر معنى المفعول والفاعل هو حيا رحوى وقدم
 يعنى المعصوم لان شرف الخطا من حيث هو خطا لانه معصوما لا لانه قاصلا ومعنى
 اي يعمله بيننا من يولك يثبت الشى **كان** في المضموم من المشرح ان فصل الخطا
 متشابه للقوان حيث قال انه اشاره الى المحررة كقول الله يتبينه من مخاطبه
 ولا يكتسب له ويتشابه القوان لست كذلك **احد** ان المراد به ما هو المراد بقوله
 بوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه وساق ان ما الله تعالى في صراحة اخرج الكلام
 على خلاف معصى الطمان احوال الاسناد اذ بان المراد ان خطابه خالصا لوجه الامام
 وهو هو فهم المراد من خطابه فصاحة الكلمة والكلام اذ بان الكلام منى على حدة الخوايا

منه انما هو الخلق في العلم بعلومه فانما بل المتشابهات وهم الخاطبون فانها لان
 الخطا بوحية الكلام نحو الغيوب لانها في الجوارح والباري يجب ان العلم ما حولك في علم
 يتبين ونهاه لا تكتسب عليهم اذ بان الخطاب هو الرسول عليهم وهو يتبينها ويكن
 الخواياته لا ينفك من قوله افضل من اذ في فصل الخطاب ان يكون صحيح ما اوتيه
 الخطاب لا يصدق هذا باعتبار بعض القوان اعني الميبي منه الذي لا يلبس على من
 مخاطبه به ويكني هذا العبد في كون فصل الخطاب اشارة الى القوان فانه ليس
 المراد ان فصل الخطاب هو القوان اذ لا معنى لغو لنا افضل من اذ في القوان وهو
 ظاهري بل المراد ما يشتمل على خطاب معصوم اذ يتيه احد هذه **اعلم انه**
 عتقوا بقايا الفصل على معناه المصدرى وهو الخوايا في اصداثة الى الخطا على
 طوعه حتى يقطعها واخلاق ثياب فاصلة خطا يصل نحو رجل عدل وانما هي
 اذ باروكا شهد اذ في بقا عليه امة الحيا حيث ربحو الخوايا العول على الحيا
 فان فيه ما لغو بلغوه كما ينشئ اليه الكلام النجى في انما هي افعال اذ باروكا حيث انما
 على معناه المصدرى ولا محذور نحو راعوى ولا عتقى معش الله تعالى اعطى الرسول
 خطابه معصوما اذ فاصلا على احواف المصدر من العلم واد المعالم ودمه جوه و
 كما يقر فان حقيقة العود المعصمة من اذ في فصل الخطاب وكما المشرف انما هو كونه خطا
 فاصلا او معصوما اذ الخطا **قوله** اصله اهلا فادت الها صخرة ثم ابدت العتقى انما
 ذلك لانه لم يتغير قلبها العتقى بوضع اسرح حتى يقاسم عد عليه واما دلها صخرة
 جوارح كما اصله ما به يدل مياه وقلت الصخرة الفاشية **قوله** يدل اصيل
 ذلك لان الصخرة يورد مثل هذا الى اصله ولم يسمع في اصحاب الالاهيل ولو كان
 اصله غير اهل لسمع بصورة عليه في الجملة واختصاصه فالاشرف لاستلهم عدم
 تصوره اذ حور مصدر من له خطا وتعلنه على ان الخطا في صفة لا ساق الصخرة
 بالنسبة الى ذوى الاصطار العظيمة وعلى ما فعله الكسائي من جعل العرب انه اهل اهل اهل ذلك
 اذ يدل كون الظاهر ان اصله اذ فعلت او افعالها كهاد افتتاح ما قبلها على ان الكسائي قد اورد
 بالاشفاق قال لانهم يولون الى اصحاب **قوله** حصر اسعول في الاشراف اذ في الخطا بل ان

منه انما هو الخلق في العلم بعلومه فانما بل المتشابهات وهم الخاطبون فانها لان
 الخطا بوحية الكلام نحو الغيوب لانها في الجوارح والباري يجب ان العلم ما حولك في علم
 يتبين ونهاه لا تكتسب عليهم اذ بان الخطاب هو الرسول عليهم وهو يتبينها ويكن
 الخواياته لا ينفك من قوله افضل من اذ في فصل الخطاب ان يكون صحيح ما اوتيه
 الخطاب لا يصدق هذا باعتبار بعض القوان اعني الميبي منه الذي لا يلبس على من
 مخاطبه به ويكني هذا العبد في كون فصل الخطاب اشارة الى القوان فانه ليس
 المراد ان فصل الخطاب هو القوان اذ لا معنى لغو لنا افضل من اذ في القوان وهو
 ظاهري بل المراد ما يشتمل على خطاب معصوم اذ يتيه احد هذه **اعلم انه**
 عتقوا بقايا الفصل على معناه المصدرى وهو الخوايا في اصداثة الى الخطا على
 طوعه حتى يقطعها واخلاق ثياب فاصلة خطا يصل نحو رجل عدل وانما هي
 اذ باروكا شهد اذ في بقا عليه امة الحيا حيث ربحو الخوايا العول على الحيا
 فان فيه ما لغو بلغوه كما ينشئ اليه الكلام النجى في انما هي افعال اذ باروكا حيث انما
 على معناه المصدرى ولا محذور نحو راعوى ولا عتقى معش الله تعالى اعطى الرسول
 خطابه معصوما اذ فاصلا على احواف المصدر من العلم واد المعالم ودمه جوه و
 كما يقر فان حقيقة العود المعصمة من اذ في فصل الخطاب وكما المشرف انما هو كونه خطا
 فاصلا او معصوما اذ الخطا **قوله** اصله اهلا فادت الها صخرة ثم ابدت العتقى انما
 ذلك لانه لم يتغير قلبها العتقى بوضع اسرح حتى يقاسم عد عليه واما دلها صخرة
 جوارح كما اصله ما به يدل مياه وقلت الصخرة الفاشية **قوله** يدل اصيل
 ذلك لان الصخرة يورد مثل هذا الى اصله ولم يسمع في اصحاب الالاهيل ولو كان
 اصله غير اهل لسمع بصورة عليه في الجملة واختصاصه فالاشرف لاستلهم عدم
 تصوره اذ حور مصدر من له خطا وتعلنه على ان الخطا في صفة لا ساق الصخرة
 بالنسبة الى ذوى الاصطار العظيمة وعلى ما فعله الكسائي من جعل العرب انه اهل اهل اهل ذلك
 اذ يدل كون الظاهر ان اصله اذ فعلت او افعالها كهاد افتتاح ما قبلها على ان الكسائي قد اورد
 بالاشفاق قال لانهم يولون الى اصحاب **قوله** حصر اسعول في الاشراف اذ في الخطا بل ان

منه انما هو الخلق في العلم بعلومه فانما بل المتشابهات وهم الخاطبون فانها لان
 الخطا بوحية الكلام نحو الغيوب لانها في الجوارح والباري يجب ان العلم ما حولك في علم
 يتبين ونهاه لا تكتسب عليهم اذ بان الخطاب هو الرسول عليهم وهو يتبينها ويكن
 الخواياته لا ينفك من قوله افضل من اذ في فصل الخطاب ان يكون صحيح ما اوتيه
 الخطاب لا يصدق هذا باعتبار بعض القوان اعني الميبي منه الذي لا يلبس على من
 مخاطبه به ويكني هذا العبد في كون فصل الخطاب اشارة الى القوان فانه ليس
 المراد ان فصل الخطاب هو القوان اذ لا معنى لغو لنا افضل من اذ في القوان وهو
 ظاهري بل المراد ما يشتمل على خطاب معصوم اذ يتيه احد هذه **اعلم انه**
 عتقوا بقايا الفصل على معناه المصدرى وهو الخوايا في اصداثة الى الخطا على
 طوعه حتى يقطعها واخلاق ثياب فاصلة خطا يصل نحو رجل عدل وانما هي
 اذ باروكا شهد اذ في بقا عليه امة الحيا حيث ربحو الخوايا العول على الحيا
 فان فيه ما لغو بلغوه كما ينشئ اليه الكلام النجى في انما هي افعال اذ باروكا حيث انما
 على معناه المصدرى ولا محذور نحو راعوى ولا عتقى معش الله تعالى اعطى الرسول
 خطابه معصوما اذ فاصلا على احواف المصدر من العلم واد المعالم ودمه جوه و
 كما يقر فان حقيقة العود المعصمة من اذ في فصل الخطاب وكما المشرف انما هو كونه خطا
 فاصلا او معصوما اذ الخطا **قوله** اصله اهلا فادت الها صخرة ثم ابدت العتقى انما
 ذلك لانه لم يتغير قلبها العتقى بوضع اسرح حتى يقاسم عد عليه واما دلها صخرة
 جوارح كما اصله ما به يدل مياه وقلت الصخرة الفاشية **قوله** يدل اصيل
 ذلك لان الصخرة يورد مثل هذا الى اصله ولم يسمع في اصحاب الالاهيل ولو كان
 اصله غير اهل لسمع بصورة عليه في الجملة واختصاصه فالاشرف لاستلهم عدم
 تصوره اذ حور مصدر من له خطا وتعلنه على ان الخطا في صفة لا ساق الصخرة
 بالنسبة الى ذوى الاصطار العظيمة وعلى ما فعله الكسائي من جعل العرب انه اهل اهل اهل ذلك
 اذ يدل كون الظاهر ان اصله اذ فعلت او افعالها كهاد افتتاح ما قبلها على ان الكسائي قد اورد
 بالاشفاق قال لانهم يولون الى اصحاب **قوله** حصر اسعول في الاشراف اذ في الخطا بل ان

منه انما هو الخلق في العلم بعلومه فانما بل المتشابهات وهم الخاطبون فانها لان
 الخطا بوحية الكلام نحو الغيوب لانها في الجوارح والباري يجب ان العلم ما حولك في علم
 يتبين ونهاه لا تكتسب عليهم اذ بان الخطاب هو الرسول عليهم وهو يتبينها ويكن
 الخواياته لا ينفك من قوله افضل من اذ في فصل الخطاب ان يكون صحيح ما اوتيه
 الخطاب لا يصدق هذا باعتبار بعض القوان اعني الميبي منه الذي لا يلبس على من
 مخاطبه به ويكني هذا العبد في كون فصل الخطاب اشارة الى القوان فانه ليس
 المراد ان فصل الخطاب هو القوان اذ لا معنى لغو لنا افضل من اذ في القوان وهو
 ظاهري بل المراد ما يشتمل على خطاب معصوم اذ يتيه احد هذه **اعلم انه**
 عتقوا بقايا الفصل على معناه المصدرى وهو الخوايا في اصداثة الى الخطا على
 طوعه حتى يقطعها واخلاق ثياب فاصلة خطا يصل نحو رجل عدل وانما هي
 اذ باروكا شهد اذ في بقا عليه امة الحيا حيث ربحو الخوايا العول على الحيا
 فان فيه ما لغو بلغوه كما ينشئ اليه الكلام النجى في انما هي افعال اذ باروكا حيث انما
 على معناه المصدرى ولا محذور نحو راعوى ولا عتقى معش الله تعالى اعطى الرسول
 خطابه معصوما اذ فاصلا على احواف المصدر من العلم واد المعالم ودمه جوه و
 كما يقر فان حقيقة العود المعصمة من اذ في فصل الخطاب وكما المشرف انما هو كونه خطا
 فاصلا او معصوما اذ الخطا **قوله** اصله اهلا فادت الها صخرة ثم ابدت العتقى انما
 ذلك لانه لم يتغير قلبها العتقى بوضع اسرح حتى يقاسم عد عليه واما دلها صخرة
 جوارح كما اصله ما به يدل مياه وقلت الصخرة الفاشية **قوله** يدل اصيل
 ذلك لان الصخرة يورد مثل هذا الى اصله ولم يسمع في اصحاب الالاهيل ولو كان
 اصله غير اهل لسمع بصورة عليه في الجملة واختصاصه فالاشرف لاستلهم عدم
 تصوره اذ حور مصدر من له خطا وتعلنه على ان الخطا في صفة لا ساق الصخرة
 بالنسبة الى ذوى الاصطار العظيمة وعلى ما فعله الكسائي من جعل العرب انه اهل اهل اهل ذلك
 اذ يدل كون الظاهر ان اصله اذ فعلت او افعالها كهاد افتتاح ما قبلها على ان الكسائي قد اورد
 بالاشفاق قال لانهم يولون الى اصحاب **قوله** حصر اسعول في الاشراف اذ في الخطا بل ان

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن
من الامور
والله اعلم
بما يعلن
من الامور

وهو خصه من الادل اضافة الى العقل فلا يقال ان الاسلام آل صمد نحو هذا الثاني
احصاه من له خطر ولا يقال الختام قول صح طاهي ما اشتهر من جوار افعال
مع فاعيل لكنه فالق ستر الكشاف ان اظهار مع طاهر بعد المعنى عادل وقال الجوان
مع فاعل على معال لم ثبت كما نص على الجوهري حتى يدل ان مع صاحب صحح وصحاح
كجبة و افعال مع غير الكسر نحو صاحب كمره انما مع صحح بالسكون كقوله و افعال
و كسر ان يكون مراده الله مع لظا هو بحسب المعنى للانه مع صحح و اعترض ما ذكره
في شرح الكشاف بان صاحب الكشاف صرح بان فاعل المعنى على افعال هو اصح من كتابه
فالقول على ان فاعل الاثر الاثر هو بر او بار كبر او اربار وصاحب
والقول له تعاريفه معوم الاستعداد اشعا في مع شاهد ذوالقوله على ان الاثر
سرون من كاس الاثر هو بر او بار وهو ثقلة استعماله في قوله ولا يكون كلاله
الجوهري في قوله لانه صرح في الكشاف بان صحاح الجوهري مشحون بالخطا قوله وصحاحه
الصحاح في الاصل مصدر على كسر الجيم وصحاحه اطلق على اصحاب التوراة صلح كالحلم
ولهذا استعملها فعل صحاح في خلاف الاصحاب قوله مع صحح بالفتح بدو ظاهره الله لا
يكون مع صحح عن المشدود ذلك لان خبر الذي هو افعال المعصم للفتح لانه بر عدله ان
خبر عن المشدود لا يخص في خبر الذي للمصم لان خبره اخون تخفيفه على خبر
كثير على ميت بموجب ان يكون الاحيان حمله فانه يثنى ويجمع ويوث والى الكشاف
في قوله على من المصطفيين الاحيان انه مع صحح مخفف خبر ذوال الشايع
في الاثر المناعي خبري في ايديهم من مسعود وبالفتح خبره وبالآخر
مهم ولقد طعن في صحاح الجوهري في قوله لا صدق خبره الملكات في الصحاح ايضا
اعنائيه مخفف خبره وتاينه ويمكن ان يقال ان مراده بالمشدود في الحال في الاصل
مكونا من ذوال الحرف المشدود والحق منه قوله هو من الظروف البينية الاصح ان يقال هو
هو من الظروف البينية او معال هو من الظروف التي تبيد اذ اقطع عن الاضافة كما في هذا
الوضع قوله والاصل هو الخ ناسي اما قد يطلق معناه مع ما يمكن من شئ يريد
منطلقا مع معناه ان في الاصل ان كان خذ من مصعبا يكون من شئ و ائيب اما مثابه واخر
الغاية لا يلزم من اوصفي السوط والجواد هذا في الشارح لانه في هذا الموضع يكون اما معال في

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن
من الامور
والله اعلم
بما يعلن
من الامور

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن
من الامور
والله اعلم
بما يعلن
من الامور

على هذا لما كرم من لها ناس من الفعل بعد على هذا من معوقات الشروط وقا الرصي
مراده بيان المعنى المختص ونحوه وانما يتغير لروم ما بعد فاعلها لانه كان في
الاصول كمن الاصل ان يكون في اللفظ خذ في الشروط وانما اجمعت التوراة في الميم تحت
هذه الشروط فلا يكون بعد على هذا معولا لانه لا يمتنع عن المعول بل هو معول
لما بعد الفاعل فمره الرصي في حروف الشروط في شرح الكافية وعليه في الشارح في
الشرخ في احوال معوقات المعول قوله ومهما اهاها انما قاله ههنا لانه قد بس على
نحو معال على احوال من الزمان اجلس في حروفه فعل الشرط او الجواب او نحو
او كحرف في حروفه الرصي عن بعضهم
عصمها على الخلاف ولكن نامة وقا عليها صمد يرجع الى المعنى ومن شئ بان له وقا لله ريادة
السان والمجم وليس من الله وشئ فاعل يكون لبقا للفتب | بلا عائد وتعد به كقول مسفي
عنه مع ما صرح من ان كان في قوله في الموجب قوله في شئ بصيغة اما معنى الابدان او
في حثها في المشرح حيث قال في حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
معنى المنه في الشرح حيث قال في حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
الشرخ و تصدقها في حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
لومضا الفاعل هو من حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
مورد على حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
واما كان لومضا لهما كليا وان كان للشرخ اكثر مما يدل على صحتها معنى السوط خلا
الشرخ الصرح فانه لا يحتاج الى دليل بهذا اللزوم الكافي في اما حثها معنى الابدان او
الشرطية ولا يستلزم من شئ على الاصل قوله ولصوت الاسم واجاب في حثها الكشاف
عن دخولها على الحرف في قوله معال فاما ان كان من المقدمين بان المنه اجد في اي
المال في وعد الرصي ان اللزوم اذ انه حرم من الجرم فقام الشرط سواء كان اسما نحو اما
زيد دعاه او عاره كالبه الكرمية قوله اقامة واقامة واعطاء مع واحد بمعنى
الكلام اي لومضا الفاعل هو من حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
اما من لا شترطها هو المختار وعد الرصي فلا حاجة الى تكلف واقامة واعطاء مع واحد
تكون كل منهما بعدلا لكل من لومضا الفاعل ولصوت الاسم او نحو معهما واحد في الاصل
في قوله في حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
في قوله في حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال
في قوله في حثها معنى الابدان او الظاهر في الموضوع ان قال

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن
من الامور
والله اعلم
بما يعلن
من الامور

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن
من الامور
والله اعلم
بما يعلن
من الامور

هذا هو اللفظ الذي هو المراد
في قوله تعالى
والله اعلم
بما يعلن
من الامور
والله اعلم
بما يعلن
من الامور

في قوله لا يرد في
 في قوله لا يرد في
 في قوله لا يرد في
 في قوله لا يرد في

بالسمة التي من لورد الفاء لصوق الاسود اما بيان حصول الالف
 في الفاضل في هذه المواضع ظاهر على مقتضى ما سبق من ان يعيد من تنصت
 المشروط فبقدر قامت القام مقام الشرط وهو من جرح الجرا واما في غير
 هذا الموضع نحو امان بد فقام بيان بفعل الفاعل وبعث في خلال الجرا
 لكن هذه الالف عارضه من كون الفاعل ما هو الاصل ان تكون عنده من
 الوتوع في صدر الجرا وهو كونه في الجرا في الشرط والجرا بالفاء وبعث في الصدر
 ما لا يتقد برأض صريح القول ما قام مقام الشرط قبلها هو من معاقبته
 وقبل مع جرح الجرا اذ انما يقع هنا الا بعد ما هو من معاقبته الشرط اعني
 بعد واما بيان حصول الالف في لوصوق الاسم بما في حكم لوصوق الالف
 بما في لوصوق الاسم الموصوف في حكم لوصوق الالف كما في قوله الالف
 هي السلام قامت مقام الملزوم وهو ما يثبت اذ امانان عدم حصول
 فيه تلام الالف للبعد اما هو الالف في العالم بمقامه واما القام
 مقامه اذ هو حرف واما امانان اذ هو حصول الالف في القام هو
 لان الفاء تزني من الشرط واما امانان عدم حصوله واما في قوله
 بان لادم الشرط اذ هو الفاء اذ اخذ على الجرا الالف اذ هو في حلال
 احراية وفيه ظرفا فصلا في هذا الموضع على ما عرفت من ان بعد
 من تنصت الشرط اذ اخذ على الجرا الالف اذ هو بين احراية واما
 ما ان حصول الالف في اللصوق واما من ان لوصوق الاسم بما في حكم
 لوصوق الاسم بهما فالاسمية اللاصقة بما قام مقام السبب
 ان يربى من المسد الفهم وف واما امانان عدم حصوله فانه لان
 انما يثبت اذ هو الاسم وانه لم يبق واما الذي بقي لوصوق الاسم
 هذا واما في اكثر هذه الوجوه من الكلف غيب عن اللسان وتعال
 في وجه المعام ان المراد بالاقامة عن ما سلف من وقوع اللزم في موضع
 الملزوم بل جعل وجود اللان م عار له وجود الملزوم في الجملة

في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله

في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله

في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله

في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله

في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله
 في قوله امانان عدم حصوله

ج لا بعد ان عهد الكشف في كلام الله على ما هو الظاهر منه اعني ان
 الالهة لم تكن المراد بوجوه الاعجاز بل هي الالهة التي استقر لها
 عن صحتها وبقاها انما هي التي ينبغي الجدي في حصيلها الشريفة لا في صحتها وبقاها هذا
 يمكن ان يراد بالوجوه في عبارة الله اعلا في الاسباب بيان ان الاعجاز له وجه
 سبب ووجه الرجح وان كان واجدا الا انه يتكثر باختلاف الجهات المتوجهة
 وكذا في هذه الوجة معلوم على الاعجاز بما يدل عليه من غير المتخذ من القرآن عن
 ان يا ايها النبي اذ بينا ان الله لا يعلم في التخصيل ولا يتكلم في صفة الاعجاز عند
 الاكتمال العلم وهذا الوجه كثير الملازمة لما ذكره السكاكي في اشرف النشآت
 والتخصيص في سورة عن ان قوله كونه في اعلام الامور السالفة للمواد الاعلى التي هي
 وهو من بعد السالفة عن البشر عن الامان فاعلم من سورة من القرآن في ذلك المراد منه
 والاعجاز الاعلى وهو المعروف عند فلا يراد بالاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى
 قوله كونه معلوم اي السلي الذي تعلم به وهو الاعجاز المذكور وعامة وهو
 الذي صلى الله عليه واله ولم يزل في عانة بعدة وان المظهر للاخبار عن الخطا قوله
 وشبهه وجوه الاعجاز الاستعارة بالذات عند المصنف اعني ان شاء الله جلالة
 يصح النسبية في العسر ولا يصح نسبي من اركانه سورة المشبه يدل على العيشية بان
 ثبت للمشبه امر من المشبه به والتخييل انبثات ذلك الامور المشبه والاعظام
 وسمي النورية اعني ان تدور لفظ وله محسان قريب وتعيد ويراد العيب
 كالوجوه معناه القرب العوض العيب والسعد الطرقة والعلو الذي ينبغي ذكر
 شي بلا المشبه به ان كان في الكلام تشبيها المستعار منه ان كان فيه اسعارة
 او المعنى الحقيقي ان كان فيه محاز من سائر قول عليه السلام في قوله في اوله لكن
 بين ان الله سبحانه عن العبد وذكر الطور في قوله من بعد الله في قوله في قوله
 ان سائر المعاني والوجوه التي هي الاعجاز الاعلى التي هي الاعجاز الاعلى التي هي الاعجاز

انما هي التي
 يحصله

الملائكة في
 البرق والبرق
 الذي هو
 العلم

هو الذي

هو الاول وان جعل على العوض المعين ما الوجه هو الثاني قوله اعظام قار العباد
 بالوجوه معناه العبد واعا على الوجه الثاني فالمراد به العيب في قوله
 والاعجاز في قوله وكذا الكشف على الوجود الاول اعني ان يكون المشبه به
 على ما سيجي ان شاء الله تعالى من ان الحق جودا به وان يكون من سائر التخييل اعني ان
 الوجود كما في قوله لان الله ان الطور سرح المحقق الشرف ان العرش لا يكون للبحار
 اعني فينبغي ان لا يكون للتخييل على مذهب المصنف فان الاعجاز عقلي عند لا وان
 في عهده حريان الترسج في التخييل على اعجاز عقلي وحسبم لتعرف الوجود
 حيث يشهد بها حد او جميعها ذكره السرخا في قوله في قوله في انبثات الوجود
 استعاره حسيه فان منه ان الاستعارة كما سئل بان امر من المشبه به
 والبلان الاعجاز الوجود الشامل الحسني والقيح لا يخص بالمشبه به الذي هو الصريح
الحسنه والحوائك المعاني اعني في قوله على التخصيص بالوجه الحسن
واعلى اعني في قوله في عبارة المصنف اعني مرتبة السالفة لكتفي
 بذلك عن ان يقال المراد وجوه الاعجاز اعني الوجود المختار هو كونه في اعلى مراتب
 السالفة للمشبه به وعلمها مما هو في وجه الاعجاز ورجح كون قوله في نظم
 العوان صفة للاعجاز كما سئل في قول المصنف العاصجة في المعر بحيث قد ر
 الشارح بالمشبه به وهو المحقق السرخس فان قالوا هو كونه في اعلى مراتب
 ايمان الاعجاز اعني في عسر نظم العوان واما المصنف حيث والى به يعرف ان
 العوان هو مبادر منه ان المراد به في عبارة حاري للعبارة كما ان العسل قوله
 كونه في اعلى مراتب السالفة ان لو كان المراد به العوى الاول لكان مملوفا العوان في
 اعلى مراتب السالفة كونه في اعلى مراتب السالفة ولو جعل الاعجاز في عبارة
 المصنف في حرق العبادة لا سمحوا به في نظر العوان الصفة والحاز من المضاف
 اعني حوة وادام حوله حلا عن الاعجاز اعني بعد حذف المضاف اعني
 وجوه الاعجاز عن الترهيم في قوله تعالى اتبع بمله اشره من حنفا فلهذا سطر
 الاعلى وما حمل المصنف من جعل الكشف عن المعرفه والادراك اذ لا يمكن
 عن الاعجاز معاني الانسان والاصح كما ذكره السرخس في الشرح **قوله** وهو المضاف

العرف في الترادف
 اعني في قوله المصنف المعنى
 المصنف في قوله المصنف المعنى
 سئل على الاعجاز المعنى

وهو ما سئل عن
 سائل لانه في قوله
 في قوله في قوله
 المسعارة وما الام
 المسعارة وما الام
 المعنى لا يصح فيه
 اعني ان وهو يعرف
 على

على حسب اسلافه وال
 العلم الامور التي قيل
 اعزاده كما ان البلاغ
 ومن لعدم احتمال
 على التناقض وال
 سلاف وقيل لا
 في عن العيوب
 وقيل لا في
 وكثرة معناه وقيل
 لغزابه اسلوبه لا بما
 في العوان والحوائك
 ومن المصنف وهو
 ان الله تعالى صرح
 في حصار صعب
 ذلك اما المصنف في قوله
 اعني في قوله المصنف المعنى
 اعني في قوله المصنف المعنى
 اعني في قوله المصنف المعنى

فثبتت كذا في كذا...
 واما قوله...
 قد يعرف بينهما...
 سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

اول سطره...
 المفيد...
 يمكن...
 بالفعل...
 المشايخ...
 في الغرض...
 من اعتبار...
 متعارف...
 الموضوع...
 جوب...
 وسال...
 مثالا...
قوله...
 معقول...
 لرا...
 والاول...
 فانه...
 اي...
 الاحتمال...
 ايضا...
 محتمل...
 معناه...
 وعدى...
 تسبح...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

سئل المحقق...
 في تعريف...
 الاخر...
 يتبادر...
 الصواب...
 انطباق...
 بوجه...
 عباد...
 الشرح...
 كلام...
 بدنى...
 حرام...
 اي...
 للاضاح...
 كانت...
 للاشياء...
 وكذا...
 وكان...

أيام **أَخْرَجَ** أخردهنا جمع تكسير ومفرده أخرد فعل تفضيل وموثقه آخرى
ومقابلته من جمع التصحيح **أَخْرُونَ** وهذا هو المنوع من الصرف للصفه
والعدل عما فيه الألف واللام لأنه معدول به عن الآخر والدليل على هذا العدل
ان فعل التفضيل لا يجمع ولا يثنى الا اذا كان مقرونا بالالف واللام نحو الزيدون
الافضلون والزيدان الافضلان انتهى وأما أخر تيسر انما جمعه المكسر وأخر
والمصحح **أَخْرُونَ** وموثقه آخره وجمعه الموثق أخرات الكل تيسر انما ولا عدل
فيه لأن مفرده ليس على وزن فعل التفضيل بل على وزن اسم الفاعل

كما لفظها من اذ عند بية كالمسألة و هذا الفيا سطر العباد لان ذوق غير العرفي
 العرفي منوع ومثل الاستسوق واخواته لا سلمت فاعلموا ان بيه بهي حيا انفق به
 اللحنان كالمصابون والنحو ولو سلمت كونهما من عريفه فاله حروفه اولنا ه
 راجح الى السورة الا الى القرآن كما قيل في اطلاق القرآن على بعضه شايخ ولو سلم
 انه عرفه حيا عرف الاسلوب والعظم الاسلوب والحق وذلك لان في كلمات منه عرفه
 ولو سلم انه عرفه الحق فمن لا ياعلم الاعمال الا على انما هو غير عرفي من كماله اذ لم يزل
 الى العرفي ولا يجوز ومثل ذلك الكلام العرفي لان فصاحة الكلمات شرط في فصا
 الكلام عرفي والكلمات التي في عريفية الكلام بل في غيرها عريفية اكثر كما انه لا يقال
 سبب عريفية ذلك الكلام انما اثباتان الفصاحة للقرآن اذ الفصاحة انما هي باعتبار
 الكلام العرفي والكلمة العرفية كما انما عند قوله في الشرح في معنى الفصاحة انما هو اللفظ
 كما لا استعملوا في اللغة العرب الموثوق بعريفية وادان ان اللفظ يخرج عن الفصا
 فغله الاستعمال في اللغة كما انما في الخريف كقولهم لا يخرج احد من عندكم
 لان انما هو معنا او لغا محمدا انما محمدا باعتبار الاصل لكن العرب قد استعملوا
 استعمال كلامهم واكثر استعمالها عدمه وصدق عليها انما كثر استعمال
 على السنة العرب الموثوق بعريفية لان انما هو كثر استعمال العرب اياها لان في
 الاصل من غير اذ ضاع علم **فان قيل** قد صرح في الشرح بان في بعض احوال
 الاطلاق في الفصاحة ما يمنع السببية في اللفظ فصح انما في و قد شره لم لا يجوز
 ان يكون اللفظ عند ذلك مع استعماله على الشا فر **اجيب** بان كلامه هنا
 الراي على هذه الموهوم وقد صرح هذا الموهوم بان اللفظ عند صرح وقد علمنا
 ذكره **قوله** محمدا استعمال القرآن على كلام عرفي صرح لانه لان في اما على مسرحة
 الكلام بما ليس كالمصاحف واما على مسرحة بالمركب التام فلانه شرط في فصا
 الكلام فصاحة كما انه عدم فصاحة من فيها سلم عدم فصاحة ذلك الكلام و
 استعمال القرآن على كلام عرفي قد علمنا على كونه عرفي مع طبع الطر عن
 فصاحة اللفظ في فصاحة الكلام مما تقو في سببه الحمل والحمل لله تعالى لانه
 لو قدر على العرفي بل انما العرفي لوم الحمل وان قدر ولو حمل بعالي ان عرفي فصح
 اذ انما العرفي اذ في عرفه لوم الحمل وان قدر ولو حمل بعالي ان عرفي فصح
 لوم **فان** كان يحد الحمل اذ حده فبه لانما يحمل انه لم يورد الفصح

في
 لكن بعض
 على قوله تعالى
 من اعرف بالله
 فاعلموا ان
 في كل ما
 من اعرف بالله

لان الله
 اعلم الامور
 من كل ما
 الاستعمال

في
 حمد الخاتم
 فامو ستر

في

12

بعد عن العرفي مع قدرته عليه و علمه بعد من صا حثه و نادى له العرفي على عرفي
 كما انه لو لم يكن ذلك لان انما هو الفصاحة في ذلك لان القرآن انما هو
 للرسول صلى الله عليه واله وسلم والاعجاز انما هو بالبلاغة والفصاحة
 واما الحكماء في غاوت المراتب والدرجات في الفصاحة فنصروا من روجه اظهار
 بوجه العرفي والتفريق الذي هو مطلوب الطبع والاثبات بها هو مقتضى
 وت الاضمار قوله كون الكلمة وحشية قال في الشرح الوحي مستوي الوجود
 الذي مسكن في القرآن واستعمل اللفظ البري لانه من اسما لها وقال العرفي
 من كتبهم كون الكلمة عرفية مشهورة الاستعمال كما انه اسما لها
 بالوحشية ان اعادة الخباج معناها وتعميمها من ان تولد عطفها
 محسوسا وانما يمكن ان يعالج حان ذكره لانه لان من بعد وانما الاستعمال على ان
 يكون عهد العرفي رسما ويجوز فيه ذكر اللفظ او يعا **العلم** عدم ظهور العرفي
 منها ليس مسقا من عهد الكلام المسموع من كلامهم في موضع اسما لها في الاصطلاح
 العرفية ان يكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها الا الله لم يرد على هذا
 على اللفظ لا احاطة الى ذكره في العرفي لا عن انما هو عرفي ما هو منه الاستعمال
 الظاهر ان عهد انما الاستعمال عرفي عدم ظهور العرفي لان عدمه ذلك الاحاطة
 و قد نده ان الظاهر ان الحجة سلاكية من عرف ما هو من الاستعمال مع كونه ظاهر العرفي
 و اما على الثاني فيمكن ان يدعى ان المذكور في بحسب الاسم ويكون كل منهما عرفي
 ما هيها العرفية الاصطلاح فلا بد من ذكرهما و امتناع ترك الما من امرين
 مساويين او ثبت فاعلموا في الماهيات الحصرية دون الاعمال ربه كما في ملح في
 الا انه قد يشبهه اذ صار للمصنف الاضمار على اعلم عدم ظهور العرفي **قوله**
 اي انما اطلاق المراد على مطلق اللفظ من قبيل اطلاق العقيد على المخلوق كما انما
قوله اي بدعي مطلق لا يرد من لفظه وهو موافق لما في الصحاح الراجح في
 وطول ذلك في المراتب لاجلها وطولته وفي الاساس ان الراجح به الاحاطة
 استفوا وانما هو قد علمنا انما في مدح الذي صدر الله عليه واله وسلم

يكون ذلك
 من المراتب
 من ذلك
 او هو ذلك
 لا يطلع عليه
 عرفة على
 فاستحسن
 على من السوف

بحث
 العرفية

في
 والاشياء
 عدم ظهور العرفي

عدم ظهور العرفي
 و عدم ما هو منه
 الاستعمال
 بالاصطلاح
 الى الاعوان
 من سكان
 لا باللفظ
 من كلام
 لم يرد على
 العرفية
 انما هو
 الاستعمال

في
 نفس الله
 الاسم
 كما في

وعبده وقد وجد في بعض النسخ الاحتمال ان يكون مسجودا ثانيا
 من السور و ان يكون من هذه القليل ايضا فنقول ان ظاهره ان
 واما قوله لا اله الا الله لا يصح الخرج منه لانه ليس له اصله ولا
 يخبرون الا اللغات الاصلية هذا وتصريح الامام المؤمن في قوله
 وانه في سورة الله وحده وبعلم من هو المؤمن وفي ان الشرحي مقسود الى
 السور خلاف ما سبق من انه مسبب الى قبح والمعنى مقسود الى معنى
 السور فانه صريح على ان يخرج من تحت اليد المقابلة عن الالهي القسبة و
 بقمت بالتحريك يجوز ان يقال الله صرح على سور في بعض النسخ
 بان حذفت الالف منه وصغر وتوله وجوز ان يكون الخ ظاهره الله محطوب
 على مسجود وهو يطوي في وجه العطف وان كان مسببا الى السور العروفي
 الا ان يكون اسما للتحقق كسبح اسم للفقير اخذها هنا بحث وهو انه لم
 نجد مقاسم في قوله الص في بيان معنى سورجا اي كالسبح السورجي او كما
 انه اسير معجزة صاد اذ الله ليس اسم معقول اصلا حتى يتوالت عليه هذا
 وايضا على العول بوجه الله وحده وان كان عربيا بحث ان يكون اسير
 معقول منه لان سرخته تحت معناه الى السورجي او السورج بالمشاهدة وان
 هذا عرب غير مسجود وادرك ان كان عربيا لا الله مسجود ولا شك
 انه اذ حصل العوض بجعله اسم معقول مما سوج وحده المصداقية
 ولا يقطع الجوه اظهر على السور او محل المقصود من السور الخروج من العول
 بذلك الجعل لطمع الجوه عليه لعدم اخذ الله ذلك في اللغة لظاهره والذكر
 فخطوب في باقي فقر بوجه السور والجواب ان المص لما فسورجا بعله اي
 او كما السورج وستر كما ستر الله اسم معقول من سورج والمعنى الموضوع لانه
 ان يكون صفة لمن دفع له مصدره كما في قوله في قوله عليه الصواب والمحطوب من
 مع عليه العظام حتى مسجود ان يكون من دفع عليه الشرح لا معنى
 السورج او كما السورج في قوله انه لم يجعله على الله اسم معقول من سورج الله وحده

في معنى السور معي كونه صفا واحدا
 لان معنى كونه مسجودا الى السورج كونه
 مسجودا في الحاد الردي في معنى

حتى يوصل السور
 على العرف الا ان
 وهو قوله فان
 سحابة اسم معقول
 الخ

سبب ان لم يعلم ما سبق
 او لا لا يقطع الجوه
 ذكره له فيما تقدم
 حتى يجيب الجواب
 بل كان معقول من
 هو الله معقول من
 نامل والله اعلم

معنى

في حقه وحسنه فانه لو جعل اسم معقول لم تكن دعواه الا انما هو صواب
 نوع السورج اي الخمس عشر لا يخرج المعنى لعله كالمسحوق وكما السورج
 ان سائل معقول لم يخل اسم معقول من سورة الله الا المعنى
 تكون على معناه الموضوح ان كونه صفة لمن دفع عليه الدعاء كما انه لا يمكن جعله اسم
 معقول منه لان سورة الله مرس دعواه الحقيقية جعل الله وحده كما السورج لا حسن
 وقوله في معجزة ووجه انما هو بيان لما حصل المعنى والحاصل ان السائل لا يمكن
 شيء لم يجعله اسم معقول سورة الله حناه ومع حسن وجهه حصل الجوه الواحد
 وحسن وجهه في معجزة سورة الله حناه ومع حسن وجهه حصل الجوه الواحد
 تطبيقه على اختلاف النسخ واما معقول السور لان المعنى ان السورج وكما ان
 لو ذكر في كلامه ينبغي لان السائل ان ادعى ان سورة الله وحده معي في قوله
 عن مقتضى ان يكون السور لان يكون وجهه ان يكون كونه مسجودا
 معقول منه الخ عن العول وان اراد العول واصل للمعنى لم يحج الاضداد في
 الجوه على قوله هو الص من هذا العمل بل يجب ان يجاب بان الحرف لا يصلح للبرهان
 وحينئذ وحده **قوله** اعني خلاف ما ثبت عن الواضح لما كانت مخالفة المعنى في
 ما في قوله من كونه صفة او جازمة في القرآن ياتي الله في جعل العباس على الجوه
 بجعلت في اللغة مطلقا سببا للاختلاف بالمشاهدة لوم عدم فصاحة في اللغة مطلقا
 وليس كذلك في اللغة التي سمع عن العرب كذا في لغة فصح المشارة العاون
 هو العباس مائة ما ثبت عن الواضح ليدرس منه مثل عور ويلي في اللغة
 الكسبة على خلاف ما ثبت عن الواضح **قوله** فان الذي ثبت عن الواضح
 على السورج انما حروف بالغة لان السورج فلا يعي ما سأل من ان في اللغة العباس
 بالعرف انما ان معنى الله لانه في القياس الصوري في كونه اشبه اذ واستثناها عنه
 على المعنى وهو جديد ولو قال الله في اللغة العباسي في غيره ما وضع ليدل من هذا
قوله لعله الخي الاصل في سامية بعض الروايات الواحدة الفرد القديم الاول
 في انك الادغام لمرور السور لا يثبت وصاحته **قوله** براسع كل وا
 مع معروف اعرف عن معنى الاستفهام وذكر في حاشية الكشاف اسعارة
 للسورج الاستفهام كما في قوله ان وصف اللقب بالشر في ليس له كونه معني
 كذا لان ذلك انما يوصف اللقب بالشر في ما حاشية حسن لفظه في حاشية

ان سورج

بان يكون الجوه على
 معقول من السورج انه غرض ما سوز
 من السورج على العول
 من الجوه اس اعني هذا
 لونه من قوله لم
 المعنى جعل الله
 فهو عرب الا لا تصح
 عنده في الاول
 ان يكون مستجودا
 وان يكون من هذا
 السورج فانما هو
 وهو من السورج
 ليس له اصله وهم
 الا اللغات الاصلية

في بعضها
 الواجب الفصل
 في اعطى ولم يخل
 في

وعلى صيد مصاحبه الكلمات لان يكون حدث كاي حاله على بعد
فصاحبه الكلمات فلا سرد والله سبحانه اذ الورد لله يعيد فقال انه
خالص عن الامور المذمومة في حال مصاحبه كلماته وهو اذا العم التبعيد
فان له حالين حاله مصاحبه مع الصم حاله عد مصاحبه مع صدمه تصدق
عليه ذلك في حال عدم المصاحبه باعتبار حاله الفصاحه وذلك لانه لو شتمنا
لفعل على الخلوص وعلى قد مصاحبه الكلمات هدي خلاف قولنا عبد الله الرجل
ان يتفق عن المصاحبه مع عدم اضطراره حيث لا تتفق العبد الله بان كايها
حال الاصول في سورة ان الواقع بعد مع في جمله مد بعين حرة من
الجموع كما عول البين هو الجذر ان مع السقف وقد بعين بشرط
كما في قوله عبد الله الرجل الفصاحه عن المصاحبه مع الاختيار علامه الاول
الذي لو حدث ما بعد مع نحو لا ابتداء وحولت الادعوى الواقع بعد مع
لعم كما عول البين هو السقف مع الجذر ان خلاف الثاني فانه لو قلت
عبد الله الرجل هو اختياره مع انتهاء عن المصاحبه لو كان مستقيما مع الاول
بجاء صم الجرمين خلاف الثاني فانه كلفي صدمه حصول الاول على عدس
حصول الشرط وما بين فيه من صيد الاول فانه لو قلت مصاحبه الكلام مصاحبه
كلماته مع صلوه الجرمين كما عول البين هو السقف مع الجذر ان في تحت الكليات ان
كلمه مع اما بعد على المصاحبه فنقول جاذبان مع الامور ولا نعو احتمال
مع الورد وكيف صح قوله انه يجوز ان يحذف من الخبرين على سبيل البين ويجوز
لاننا نقول ان ذكره هو الشايح ومد سجع الجرمين مصاحبه ذكره المحققون المشرف
في حقه اسن سور المعراج ولو في هذا الاستعمال المصاحبه مع مصاحبه ادلا
لعمير عيه احد الخبرين واصاله الاخر مد قوله عن شتم نبي اجل
وذكر ما صدمه مح الغبه العباس عن جازمه من خبر الحروف والعوانه لانه تصدق
ذكر صاحب السجود الاسود في جمع الصم في شجره وادعاه الى مدكور فيكون
من ان تعال نبي الورد الفقه فله لكونه مد اللين في لانه العامل في مصاحبه
الجزم هي مد وعامها قوله ودعاه الى ان تعال وصالها قوله
ولو من ان يكون الكلام لما كان مد اللين في الخبرين الذي هو صلوه لانه في معنى الكلام

في العاقل ان عول البين هو السقف مع الجذر ان في تحت الكليات ان

و
امحاصه وقدم
ينبغي استفادتها

وقدم
الواقع بعد مع قد يتغير
جبراً في الجمول وقد يتغير في الجمول

ع
الشايع في مع ان دخل على
المتبوع وقد يتغير في المتبوع

و
بمكن ان يقال ان مصاحبه الكلام مع
على فصحته الكلمات كما في حكم المصاحبه
لها فالاسم في الخبرين هو المصاحبه مع الجرمين
من كون الكلام برب مصاحبه على
مصاحبه الكلام برب مصاحبه على
بل الطاهر ان المصاحبه مع الجرمين
بالادب مصاحبه مع الجرمين
الكلمات انما عول البين هو السقف مع الجذر ان في تحت الكليات ان

المصاحبه

يعيبه والاصول فيه ان توجه السقي الى العبد وتقييد بوجه المعيد فيحان
تكون المنافع في وجوده وتصاحبه الكلمات معقبة فيكون الكلام العصب في حاله
فيه التناقص مع عدم مصاحبه كلماته وقد كان المقصود انه ما وجد فيه
مصاحبه الكلمات مع انفاء المنافع في ذلك عكس كل المقصود وجهه تصدق
ان يكون الكلام المنتم على منافع الكلمه العصبه مصاحبه مصداق ان كان الكلام
العصبه محصورا في حاله المقيد وان نظرنا الى ما تصدق عليه حد الكلام
اعني قوله في حاله مع طبع النظر عن الاصل المنكور لو تصدق الكلام
العصبه على احد بلائه اشيا احدها ما وجد فيه مصاحبه الكلمات ولعم
هذا ما تصدق منه العبد وثبت العبد
يوجد فيه المنافع لانه تصدق عليه انه خالص عن المنافع المعيد
الكلمات الثلاثه هو المصاحبه الثاني ما وجد فيه المنافع له يوجد
الكلمات الثلاثه ما لم يوجد فيه واحد منهما وكلا الاحتمالين على الخبرين
على حد المقيد تصدق انه يكون ان يكون الكلام المنتم على منافع
الكلمات العصبه مصاحبه من ادعوى ما ذكره في الشرح من انه يلزم
ان يكون الكلام منتم على الكلمه العصبه مناصره كانت ادعوى مصاحبه
لاستيعماله على العبد من غير ان يعال على المقيد ولا ولا سلم لوجود
المنافع الا ان ادخل المنافع مع مصاحبه الكلمات ان دخل مع عولها في
في ترتيب العرف احد الاحتمالين هو الذي المعرفه ذات المقيد وهو
عصبه وعلى العبد من الثاني اصلا يسلم لوجود ما ذكره في السور لانه اذا حدد
وجود المنافع مع مصاحبه الكلمات فاحتماله مع عولها في لانه في اعتبار
اعتبار الاول هو عولها في الخبرين فانه يكفي في مصاحبه العرف في خبره
على عول العرف لاسيما اذا صدق على العصبه في الخبرين في اصلا الاول
على العبد من الاخير بالنظر الى الاحتمالين الاحتمالين معاً مع ادعوى
دعوى اوليه احتمال عدم مصاحبه الكلمات مع عدم المنافع من احتمال المنافع
مع مصاحبه الكلمات ادعوى كل منهما ووجد سبباً في مصاحبه الكلام
حدث اوليه ايها مد مع احد الاحتمالين الفاسدين وهو
انما العبد فقط والاحتمال الاخر وهو انما العبد فالعبد جبراً

اي على بعد بغير
المعبد وادعوا العبد

د
اي ما ذكره في السور
العصبه من الورد
ان يكون الكلام المنتم
على منافع الكلمه العصبه
العصبه مصاحبه
ادعوى بعد الاصل
اعني ادعوى الشرف
العبد حاصله لا تصدق
المعروف على الكلام
الذي كلمته عصبه
دعوى حقه خبره بل
يلزم ان يكون مناصره
د اصلا بلوم مصاحبه
هذا القسم المنشار
المد بول اوليه
بردي على خطا

س

مدح الوري على صد حث يد من انما يده انتفاذه وكون
 للشئ اسباب كثيرة ملازمه وكونه اسل وكونه نظر لان دلالة
 العبارة على التوقف ظاهر كما في تصوي رشانه المدح بالعبارة العالم
 بدو ظاهر العبارة منه على التوقف على ان كون السوط الخوي لا يلزم فيه
 توقف محض حث ومن العجائب ان هذا القابض روى عن المشايخ عند
 الكلام قوله تعالى ان ربه انحصنا حث قال الشارح في الشرح لا سلم
 ان المعلق بالشرط بمعنى التوقف المعاق فعلا اعني عند القادع
 الاقصى طريق القطع مسلم كان لا شك ان المتبادر في المعنى مثل
 قوله ان صورت صوت هو الشرط في جانب الوجود والاعتدال في الشرط
 في حث بوجوه المص مع القطع بالمعنى الشرط فيكون المعنى الظاهر
 ان امضا الشرط قائم وانهما انه يلزم على هذا المعنى استنادا الى
 قوله مع وانهما انه يلزم على بعد العطف بحجاب السوط والجر وان
 على الجواز اعلى حده واما على بعد الحاييه فالشرط مدحه مطلقا و
 الجواز مدحه معيده وفتح الاستوتان المعية بدل على عدم سواحي مدحه عن
 مدحه وانه يصح العطف او كالم المعلق بالشرط ولا نه عطف ارعما
 العطف كالم المعلق بالشرط بفتح الوجود الثاني ايضا **قوله** وفي الثاني
 حرفه نظرا انه لو حصل التنازع من حرف كعبه واحده ولهدا عبد في
 تنازع الكلمات المراد بالحرفين مجموع الجاهل واليهما من وعد الهام من الحرف
 مع كونهما اسمائيهما بالحرفين **قوله** وروى محمد بن الجواد الهادي في
 ظاهر عبارة الاصحاح حدث قال كان في حوله احد حجة فقلاهما من الجواد
 من المتأخر **قوله** الصاحب صحاب ابن العمدي وداره وتولاها بعد
 اليه الله ان يوفد لقا لصاحب الكافي وعلما كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر بن
 الشيخ في نه بالعلم انه جمع بين الشعور والكناهه وفاق بينهما احواله الا انه فضل
 ان الصاحب فاق عليه في الكتاب به فالعالى كان الصاحب فكس كما يريد والصحابي
 كما هو مراد منه وبين الحالين بون بون **قوله** هذه العصدة الاشارة

قال في الشرح ولعله اراد ان منه شايين
 الغل والتنازع والاعتماد في التنازع
 تصاعف ذلك الثقل وتصل التنازع
 الحد الفصاحة ولم ترد في التنازع
 الحد الفصاحة فان سلك في التنازع
 امدحه غير فصيح في العوارض
 في التنازع بل هو صحيح في العوارض
 اعتران على كلامه في العوارض
 عليه الميراث بعد هذا العبد
 وهو اول من عار هذا العبد في
 الهمام حث قال عند العبد في
 امدحه من الجواد
 في العوارض

بها الى الخاصرة في هذا بدلالة هذا البيت عينا اذ الى البيت تسع تصديقه
 جواز اسببه الخري باسم الكيد **قوله** مقابله المدح باللوم يمكن الاعتدال بها
 يات اشارته الى ان ذمها لا ينبغي ان عطر بنا عايد له لو على سبيل الشرطية
 المعلق بل يودع الى كرمها بدل على عدم الرضا عنه ذاع فاقا بقرض لوم
 بدون ذم ولا بعد ان قال المعلق قول الاستاذ غير هذي اريد اشارة الى انه
 لا يحسن فيه بذلك الاعتبار **قوله** استعمال معنى المدح على الكيد المدح واذا
 الخالصة عن هذه الولاية بل هي مملوثة في سورة الجزية في اللوم ايضا
 حث اشار الى انه مضمون صدقه ولا يطلق لسانه مما يدل على الكيد في اللوم
 وان كان فيه الجاهل الصام حث اخذته بوجده بالملامه على جميع تقادير
قوله ناصر كل المتنازعي منه تنازعا كما يدل ولا يلزم ان لا يكون تنازعا
 منه حتى يتنازع في الثاني دون المتنازعين ان احد الامرين موجب للتنازع
 في الجملة واجتماعها كالمنازعة يلزم عدم فصاحة فصحة في التنازع بل لا
 ان استعمال الامرين سبب للتنازع الفوق الكامل وكون ان لا يكون كل
 منهما موجب للتنازع اصلا على ان ثلثان تقول ان احد الامرين موجب للتنازع
 كما يحق الثاني فله طبع بل يحق النقرة اللغوية وهي اعم منه فانه يجوز
 الطبع واما عن شئ سواء كان للتنازع كونه راد لغيره من الاسباب
 كما يشترط في قوله ناصر كل المتنازعي الا ان يكون في احد اللقطين نقرة
 في جودها في نسخة كالملاحة بالفصاحة واما غير المتنازعي عن النقرة كانت
 الفعل اذ اشتراكه فيهما الفاعلان على كماله لان الزيادة في اللفظ تدعى الزيادة
 في المعنى حكاه قبله الله اعلم ومنه نظر اما ان كان محذورا الطبع
 عن شئ واما يات منه لا نسلم عدم احلاله بالعصاة وهو اذ اخذ الثاني التنازع
 ان في الجوابه او في كراهته في السمع على قول من جعلها من تنويعه بعد نقر
 المعروضة اما ما يات في القول بخروج اشتراك النقرة على ترتيبه فيقر الطبع عنه
 مما يوجب له التنازع الحجاز السفة الى الله تعالى عن ذلك كما من

9

لان حلق
 في حده باللوم على
 لومه المشعر حث اللوم
 له عند ما دنا الكيد المصطفى
 اللطافة المتنازعة الكيد المصطفى
 ان على الوجه المصطفى
 وان كان الكيد المصطفى
 وانما المراد بالادالة على العلية
 عليه وفيه انما الكيد المصطفى
 اذ اما العلية المصطفى
 لا يقيد بها وعلى الاخير
 دعوى الادراك الكيد المصطفى
 سور الادراك الكيد المصطفى
 واهل الحريم المصطفى
 انما سببه في المصطفى
 في قوله المصطفى
 عند الله المصطفى

فقالوا معناه ان عبادة الرحمن ان الاخوان الايمان بتقيض المصلحة خلافا للمصداق
 فطلب المشاعر الجود يحصل بتقيضه وهو الغضب وطلب الجزل ليجعل بعضه و
 هو التردد فيحصل وجه العناد ان الزمان والاخوان انما ياتي ما هو مطلوب
 في الواقع لا بتقيض ما يطر سواه مطلوب وليس به وفيه تطرفان من طرفانية
 الشعرا القم يتجددون طلب شي يكون مطلوب لهم خلافا لتبنيها الى حصوله لما يقصر
 ان الزمان ياتي بخلاف المصلحة وهذا من الامور الخطا به التي ياتي بها الشعرا تطرفا
 فله يقدر فيه المناقشات وقد جاء ذلك صراحة في الجسد الباخري في عباد
 وكم تمت الفراق معا لطباة وادخلت في استعمار غرس وداري
 وطعت مبهاتي لو صال لها في تقيض الامور على خلاف مرادى
 هذا وفيه فيك معنى البيت القواب ان الشاعر يعتذر الى العيشة في
 لتقصر لبتو صلا به الى اشباب معا من تعاني المعنى اذ بالامور انفتحت
 العواني وبتتبع بالوصال الى منزل هذا المعنى الشان المنهني تحت قال
 اعلم الله بحجته لا جليلي يعي على القائمة في ذرا كافيته ان ضمير ليقروا
 في شمس في هذا المعنى فان يكون تعبد الى طلب منزله الجماعة لغة عربية ما فيه
 كما يجي ان شاء الله تعالى ويمكن دفعه بان الشاعر من المو ليدعي في سبغ الله يبري
 كلامهم اذ بانه راجع الى العيشة ومن لها من هو اذ وشمس هذا القابل
 العيشة كما ان المصداق اعظم مما احسن ما انا السيد المحققين الاجلاء على ما نصب
 الشاعر يكون تقوى الكفا في جليله في انشابه فان كان متعلقا بالارحال
 فيعزف في حال او مقارفا المعنى ما انا هذا القابل واما فان كان من الحكام
 بالحكم في الحقائق فالانصب ساقى في لا يحان وان كان من القلوب المستطير
 للتواجد والغراب سقا المشهور في شدة في شدة السوا هي الى الجاسين بل
 كما في الشوق ودر من صفاته انه من القلوب المستطير في اللغو اذ رموله كانا
 جري في الماني الاساس ومن الحان فرس مساج ومبتوع فنقول الشارح كما تعابش
 ما ان اطلان السبوح على العرس على سبيل الاستعارة كما سبغ في من ايها الحان علاقتهم
 المشاهدة ووجهه ان في الما فان اعترض وصف السبوح في البيت هو العرس على سبغ سبغ

سبغ سبغ

سبغا جنها في العرس في سرعة السبوح عدم الغاب الوالك يكون السبوح شعرا
 تبعيه وان اعترض الوصف غير العرس على تفسير العرس في شخص في الما
 اصليه عصره كذا قيل قول المناسيب واوله واما الثاني فلا يوافق ما
 ذكره من ان الاستعارة في المنسقات لا تكون الا بتبعيه بدليل ان المصداق
 فيها هو المعنى القابل بالذات لا بنفس الذات كما سبغ من كلام الشارح وانه لو لم
 يقصد ذلك لوجب ذكر اللفظ بالذات على نفس الذات لا على ما في انشاء السبوح على
 المساج من تعطف للمبالغة وما في ذكر الاستعارة في العرس مع السبوح من اللطاف فان
 العمرة في الاصل ايجز من الما ولا يخفى من ايجز الى السابح والمراد بالعمرة
 مطلوب السبغ في قوله فتعلق مشواهد بتبعيه في المعنى الى الالة فلا يورد ان المشاعر
 المحببة على ليرتد في الصرور قوله فاعل يجوز ان يكون من غير ان الطرور
 مقدر ما عليه قوله ذكر المشورة بعد اخرى في ان الما اذ به محمد في الكبري وان ترتد
 به المترا الاخر وهذا هو الظاهر من استيعاب الما الذي ادعى بقول في قوله ان
 احدهما كقوله وان اس الحاح قال في التاكيد اللطيف انه تكرير لفظ الاول
 قوله ولا يخفى انه لا يحصل ثبوت اي كونه التكرار بكرة اي تكرار
 اللفظ بالذات واما على الثاني فلدانه وان تحو له في بالتمثيل لا يخفى
 كونه به لان الكثرة لا يحقو عجز التعبد في عناه الى زيادة عليه
 فلا يبين ترسح الذكر فصاعدا حتى تحققات كل مرات او الترتيب وحاصل
 الحو اوهو المرادها هنا وقد حصل تكرار مع التمثيل في الثاني ف
 الثالث واما على الوجه الثاني فطرد واما على الوجه الاول فيقال
 ان مجموع كلو الثالث والثاني تكرار في مجموع ذكر الثالث والاول ايضا كقول
 قالوا التكرار قد يكون مع الفصل كما في البيت فقد حصل التكرار
 وقد عوت من هذه اجودا اخر على الوجه الاول وانه حصل عليه
 ثلاث تكرارات فيمكن بقا الكثرة على معناها المتبادر وينبغي ان تعلم
 ان التراد من تكرار في صفات ايضا فوق الوجود كما يدل على قول الشارح

21
 اما على الاول فالله لا يخفى
 اما على الثاني فالله لا يخفى
 اما على الثالث فالله لا يخفى
 اما على الرابع فالله لا يخفى
 اما على الخامس فالله لا يخفى
 اما على السادس فالله لا يخفى
 اما على السابع فالله لا يخفى
 اما على الثامن فالله لا يخفى
 اما على التاسع فالله لا يخفى
 اما على العاشر فالله لا يخفى
 اما على الحادي عشر فالله لا يخفى
 اما على الثاني عشر فالله لا يخفى
 اما على الثالث عشر فالله لا يخفى
 اما على الرابع عشر فالله لا يخفى
 اما على الخامس عشر فالله لا يخفى
 اما على السادس عشر فالله لا يخفى
 اما على السابع عشر فالله لا يخفى
 اما على الثامن عشر فالله لا يخفى
 اما على التاسع عشر فالله لا يخفى
 اما على العشرون فالله لا يخفى

قوله وهي ارض ذات رمل كذا عن الاساسين وبتا في الصحاح فقد قال
الجوهري انفس لوم المستوي به التي لا يثبت شيئا **قوله** والجنيد لارض ذات تحارة
قيل الجنيد بفتح النون ومساكن الله انفس الحارة كجاءت في به في الصحاح
واصل الارض ذات الحارة الجنيد بفتح التاء وكسر الهمزة كما تحمل الحارة
على نفس الارض فاسم ان تبادلت من الجنيد نفس الارض ايضا بفتح في اطلاق
اسم الجنيد على الحارة بالتحريك بالنظر الى المراد وعندي ان في المعنى فاعلم ان
التفسير فانه يصير معنى الجنيد في ما جاءه جري على كثير الارض التي تحمل الحارة و
الظاهر ان لا يتحقق للثابت عرض بكثره الارض التي فيها الحارة بل بكثره الحارة
والمعنى ان الله جلب من الجماعة التي في الارض المذكرة او في الترميل وذلك الارض
بأن تحضر الحارة ان تسمى كونهما من جنس واحد وتسمى فان قلت
لعله اما ان يكون ذلك المكان هو الذي شره محبوبته وتسمى منه صوت الجماعة اذا
تسمى فيه ان تحمل الكلام على الظاهر وان تحمل على ان المعنى ان صفات محبوبته
تبلغ الى ان لو فرض سماه من سمها وتسمى في ذلك المكان الذي ليس يحمل
كونه في الارض التي رملها لا يثبت شيئا ويكفي الاشارة الى كونه في الارض
تسمى في تظهير التسمية والجنود في الارض **قوله** وقصده ذلك في حقه
به العقل والنقل اما العقل فلما ذكر عن الصحاح واما العقل فلان الا
عقلم المانع ان يكون في ارضي الاصل المسمى هو كون سعادته حيث ترضى
كان كونها حيث ترضى وتسمى كلاهما من بفتح المعاني في الغرض فاذا حصل لان
الارض بالاسم عنده كونه من الامكنة في ذلك الوقت والاضاوة
لانها لا يغيرها سواها لكونها من جنس واحد لها صفة واحدة
لكنها لا يمتنع ان يكون فيهما من جنس واحد اصلها كما لا يخفى لانها
الصحاح اسم سمي في ذلك في اسم البرية لانا نقول من المعنوم المشابه
ان الجمال لا يتبعه لا يقتضيه على العبد بربك في حبه غيره من الحركة الكونية
المرتبته فالمعنى ان الله لما حصل له القرب من مكان سعادته فخطت اظهاد القرب
المشورر هذا ان حمل على ان المراد بالصحاح اظهاد النشاط والجنود وان حمل على ان

المعنى

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية
تونس

المعنى ان الله من الواجب عليك اذا كنت بحيث ترضى سعادة وتسمى في ذلك ان تفعل
ما يجب المشورر لخاص التبع الذي هو مستوع ومضى كما ذكرنا كان في الصحاح
ان المعنى حيث ترضى سعادة وتسمى في ذلك ان تفعل ما يجب المشورر لخاص
بضم ساءه انه يحكم بان الحمل على خلاف الابلغ مع اما انه فاسم **قوله** والاضاوة
بالفصاحة يعني ان من المعلوم ان كثر التنازل في تبايع الاضافات ليس سمي
لما خلا لافصاحة بداهة واقا هو بها يوردى اليه من التفضل فان ادى الى التفضل
من قبيل التنازل والاضاوة على الكراهة في التمتع فاصحابه ايضا سمي بالاضاوة
اذ الفصحى كما عرفت من جهة عمارة نقل على اللسان من جنس الاضافات ونقل على التمتع
فلان ذلك جعلها اذ اخذ في الغراب كما سبق ولم يجعلها اذ اخذ في التنازل في
عمرنا عتق ونحوه فيكون ان يكون كثره الذكر في ذلك الى الكراهة في التمتع لا
ان التفضل على اللسان في الفصاحة وفيه مشعر ما قال للشيخ عنده الفاضل في
في المشورر كونه اذ اسلم من الاستعانة في قوله في الفصحى حيث ان
الحال فانه كغيره في التفسير غير ان اوجهه في قوله في الفصحى حيث ان
من اوجهه عشرة سبعة منها سبعة في قوله غير سميته اما غير النسبية في اسم
وهو ما ذكره الشارح في الواجب في قوله غير سميته في قوله غير سميته في قوله
انما السميته وتفسيره فاما تشبيه اليه الشارح اعني عرفه بنوقف عمله على عقله
في سميته هي الاضافه وهي السميته المسمى في اي المسببه التي لا يعقلها بالقياس الى
سبعة اخرى من عقولها بالقياس الى الاقوية فانها لا يعقلها بالقياس الى
البنوة التي لا يعقلها بالقياس الى الابوة والابن وهو كون الشيء في الحقيقة
من بدى البداهة والابن وهو كون الشيء في زمانه كونه الكسوف في ساعة معينة
والوصف وهو عينه تعرض الجسم باعتبار نسبة في نسبة تقع بين اجزائه بعضها الى
بعض ونسبه تقع بين اجزائه واشياء غير ذلك الجسم كالقيام فانه هو المشان
بحسب نسبة في اجزائه كما سبق كون رايه في كونه من توفيق من حليم من تحت
البلدة وهو حقيقة حصول الشيء بسبب نسبة الى ملاصقه في اجزائه مما ينتقل
فانتقاله كسبيته الشاه الى اجزائه في العقل وهو تباين الشيء في غيره

٢٤

قال الصاحب اما في الاضافات
المعنى اخذها فافضلها خمس وركن
انها اسم من المجرى لاسم
ما على بن عمر بن عثمان
انت والله في حيا رب
ثم قال لا يشك في نقل ذلك في الاكثر
لكنه اذ اسلم من الاستعانة به
ولطف كقولك في فطنت في
الاساس ابدى جاذبه في
فانما يروى في ملاحه في
الاطوار المذكور في علم النبي
كقولك في حيا رب في حيا رب

قوله والوحدة في النقطه وكل منهما عرض
لا بعد صوره ولا سببه اسان لهما الاصلان
نسبه صلاص لخدمه ووقف عقولهما على العقل
العرض واما عدم انقسام العقول فلان العقل
فرض خطا لا ينقسم عرضا وعقلا وروى
طرفه الذي لا ينقسم كذا في سماء ففقه في
لا يعقل ما عداها الا غرضه منسفة في
العرض والوحدة في الاضافات
العرض والوحدة في الاضافات
العرض والوحدة في الاضافات

الفضاء
في الجوهري
في الاضافات
على يد...

وذلك في اللغة
التي هي في قول
عقله في قول
عقله في قول

مع ان المراد من المعنى انما يحسن لو كان المعنى من به على ان كان كذا في قول
كلمة الامر بالعكس في قول المصنف وما ساء علم يعرف به احوال اللطيف العربي الذي
مفرد في الحال فانها قد اختلفت في المعنى بل ليس ذلك الا هو الوجود في اللفظ
والله في مطاوعة الكلام معني الحان مما هو في عاينه الصليح في تاييد ما ذكرنا
ان السكك في قول المصنف معصيات الاحوال في المحي عندك ان معناه الكلام
وتنه مقام لشكره من مقام الشكايه ومقام التهنيتيه من مقام المعجزة ومقام
الهدى من مقام الام الى غير ذلك مما ذكرنا هنا في مع ذلك يعلم انه لم يقص
مقام التهنيتيه للكلام الذي يدل على الشكر بل على التهنيتيه من مقام الشكايه
الكلام الذي يدل على التهنيتيه ونفسه على صفة اما شجيرة فقد لخصه في هذه
جمل معصية الحال على انه الكلام كما علة المشار في صحيح سالم عن الكلام
الى ما ورد في قول المصنف في السكك والمصنف الحان من ان اسم الاشارة في قول المصنف
حريا ذلك ثم في قوله اذ لم يفرقه ما جعل ان يكون اسما كاليوم والاربعاء
لو اختلف الكلام والعدل بمنزلة انما من حراما معصية الحال الى ان احسن ما
هدى ان يعلم انه قد انزل على هذا المعنى ان قوله معصية الحال ان اردت
معصية الاحوال ما راد به كل الحسن فينتقل الى الواجب انك قد لخصه في
الجوارح كاللغات للامانة وحسب العلم ان تقعي السلافة من كل الحان اصداوان
ان يدعى هذا الجهد على وجه الاحكام في قول المصنف في قوله ان لخصه
عطاؤه مطاوع المعنى مع كل المعنى الواجبات اصداوان ان اردت الاصل
على وجه الاحكام مع العلم ان لا يكون مطاوعة غير الواجبات كاللغات وهو كونه
في البلاغة والنون من منتهيه ولا بعد ان يجاب باختصار الشق الثالث
وكونه لا يعاين في الحد كالمعنى فلا يمكن فلا ينفذ فيه استعماله على الواجبات
كما اعتد لان الواجبات في قوله الكلام ما من كمنى انه المعنى بل ما من منة الكلام
ولا ساءه حصول الكلام ما من كمنى **قوله** على عكس ما حال للاصروا في
جملها لغة في المعنى على الصدق بل على غيرها وعلى حياها المعنى
الواقعة من قولهم طابق العمل بالعمل اذ اتوا فقتلوا وودى ما ذكر في الشق

قوله

هذا الكلام الذي يدل على التهنيتيه
في قول المصنف في السكك والمصنف
الحان من ان اسم الاشارة في قول
المصنف حريا ذلك ثم في قوله
اذ لم يفرقه ما جعل ان يكون اسما
كاليوم والاربعاء لو اختلف الكلام
والعدل بمنزلة انما من حراما
معصية الحال الى ان احسن ما
هدى ان يعلم انه قد انزل على
هذا المعنى ان قوله معصية الحال
ان اردت معصية الاحوال ما راد
به كل الحسن فينتقل الى الواجب
انك قد لخصه في الجوارح كاللغات
للامانة وحسب العلم ان تقعي
السلافة من كل الحان اصداوان
ان يدعى هذا الجهد على وجه
الاحكام في قول المصنف في قوله
ان لخصه عطاؤه مطاوع المعنى
مع كل المعنى الواجبات اصداوان
ان اردت الاصل على وجه الاحكام
مع العلم ان لا يكون مطاوعة
غير الواجبات كاللغات وهو كونه
في البلاغة والنون من منتهيه
ولا بعد ان يجاب باختصار الشق
الثالث وكونه لا يعاين في الحد
كالمعنى فلا يمكن فلا ينفذ فيه
استعماله على الواجبات كما
اعتد لان الواجبات في قوله
الكلام ما من كمنى انه المعنى
بل ما من منة الكلام ولا ساءه
حصول الكلام ما من كمنى **قوله**
على عكس ما حال للاصروا في
جملها لغة في المعنى على الصدق
بل على غيرها وعلى حياها المعنى
الواقعة من قولهم طابق العمل
بالعامل اذ اتوا فقتلوا وودى
ما ذكر في الشق

قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف

في اوله في قول المصنف ان السلافة عدهم فقال لوان محمولها كون الكلام على وفق معصية الحال
وعلى جمل عبارات الشارح على ذلك وما ذكرنا من قوله معصية الحال في قوله صديق سلمه على المصنف
قوله وهو محمولها في قول المصنف في قوله صديق سلمه على المصنف
فان معصيات الكلام معصيات في اي من حيث الاضداد من حيث ذلك في قوله صديق سلمه على المصنف
ان احصاف المقصود في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
في قوله معصية الحال في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
لما كان هو معصية الحال كما هي ان ساء الله تعالى كما في قوله صديق سلمه على المصنف
الحال محمولها في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
الاعتبارات التي هي معصيات الاحوال في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
فان مقام الكلام معصيات في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
من جهة وهو ان يبيد ما عدا ذلك الدعوى كما في قوله صديق سلمه على المصنف
المقامات ما حصر في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
المعصيات ما حصر في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
المعصية مطلقا في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
كاف في المقامات في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
لا مراد اعي ما طلاق المقام عليه دون الحال ما عدا ذلك المقام من قيام
السوق يعني رواجه ذلك الامر الذي مقام التاكيد اي محل رواجه او على
تشبيهه حسن التاكيد في مقام البرد في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
الدعوى في مقامه وانتصابه اذ كان من عادتهم القيام في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
الاشعار في مقامه فخلق المقام على الامور التي لا يتم الا حطو نفي محملها
كذا في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
في هذا الكلام في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
القاهرة الى ما عدا ذلك المقام من قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
مطلقا اما التخصيص في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
اي في بيان من ان معصية الحال هو الاعتقاد المناسب في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
الاشارة الاحتمالية وما ذكرنا من قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر
قوله في قول المصنف لا يستلزم احصاف المقصود الذي هو اللان حر

قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف

قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف
قوله في قول المصنف

حصفا هي المرتبة انقصت في ذات المراد من ازالة الكا من اللفظ المقارن هو
 ازالة الحمل في ازالة المكين اذ نقضت ولا تستلزم ان الفصح فيما نحن فيه اكمل
 الاخر اذ المكنية اذ لا يمكن قوله على البلغ بل كان قوله في الخطاطه فانه لا يخطاط
 بالبلغ **قوله** الحسن الذي ان اذ بالذات الذي منسوخة وان البلاغة ان الله
 في اجل من هاهنا البلاغة و **قوله** ان يكون باعتبار ان منسوخة اعني المطابقة
 في اجل من هاهنا البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة و **قوله** الحسن بالذات ان كان
 العرضي لا يحصل بالمطابقة **قوله** على ما يفيد اضافة المصدر لان اسم
 الجنس اذا استعمل لم يفهم قرينة **قوله** تخصيصه بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر
 لا يستعمل في الجنس احد **قوله** استعمله كل منهم كما قال الرضي وقد تنصم اليه
 قوله **قوله** يجعله مقيدا بالحصص كما في قولهم ضربى ن بديا فان العموم فيه
 يستلزم الحصص فانه اذا كان الصواب في حال القيام امتنع ان يكون الصواب
 في غير ذلك الحال واللام تلي جميع الصوابات في تلك الحال لا امتناع ان تكون
 صوابا واحدا **قوله** يا شفيق في حاله وكما نحن فيه فان الباقي قوله **قوله** بمطابقته
 للسببية والانتباد من السبب ما يكون بالفعل لكل ارتفاع هو المطابقة لزم
 الحصر ضرورة ان تعدد السبب بالفعل لسبب واحد في حاله ولو قلت المراد
 ان المطابقة سبب لكل ارتفاع حاصل لكن ايضا مستفترقا بالحصص لان
 حصول المعلول باسباب متعددة مستحيل للزوم **قوله** يحصل الحاصل هذا
 معنى ما قيل في توجيه حكم الشارح بافاذ اضافة الحصر مع زيادة
 تقرير البحث على وجه يندفع به الاعتراض الذي ذكره الفاضل الخطاط
 بوجه من صواب ما ذكره **قوله** اقول هذا التوجيه من اجل عن مفهوم قوله **قوله**
 اضافة المصدر فان الله تعالى يدل عليه عبارة ان المقيد له هو الاضافة
 من نفس المصدر من حيث هو اسم جنس بل وجهه ان اضافة اسم الجنس
 المحمول عندئذ تفيد صرحا على الحسن كما ذكر الشارح في بحث **قوله**

في العارضة بالتحول في اللفظ
 في ان منسوخة لا يجوز على ذلك

واما السبب الاضافي في
 مجال تعدد ذلك والذات
 ابو الطيب
 تعدد الاسماء
 كذلك الدور الذي
 يكون سببا
 كالسبب في العيون

باللام ان المعرف بلام الجنتين مقصود على المبتدئ و **قوله** الشرح المحقق بان
 الاضافة حكم اللام فصح اضافة المصدر تفيد الحصر وهذا اطهر **قوله** تفيد علم
 ان المراد بالتحصيل بان الفاعل قول المصدر نفسه في الحال لا يخرج و **قوله** في
 في الشرح و **قوله** اهو الظاهر للبيان من عدة العبار في هذه المقام كما لا يخفى و
 تخيل ان يكون للتعديل اي كان في بعض الاحوال هو الاعتبار لنا بسبب ثم التفرغ
 على قد تمين ذكرت اجمدا هاهنا هي ان كل ارتفاع بمطابقة الاعتبار و **قوله**
 كل ارتفاع بمطابقة المقصود كما يريد عليه كلامه في الشرح اعلم انه يلزم
 تضاد في الاعتبار المقصود لان المتبادر من الباقي قوله **قوله** بمطابقته السببية
 من المتبادر من السببية هو السببية التامة فلا بد من الجاد الاعتبار لنا
 ان المقصود فان الاصل اجمدا الحصر من اذ كلاهما الا ان المتبادر من عبارة
 الشارح ههنا في الشرح المنقول عنه انه اذ بايجادها لاجلها مقصودا
 وانت تعلم انه يصح لكل من الحصر من على غير عدم ايجادها مقصودا
 كما سافاه بين حصر الشرح في الاصح و **قوله** في الاصح مطلقا اذ لا يلزم من الحصر
 في الاصح الحصر في جميع افراده لحو ان ان يكون الحصر فيه بعض افراده
 الذي هو الاصح نفسه مثلا اذا قلت ما في الاله الانسان وما فيها الا الحيوان
 صح كذا الحصر من مع اقصا في الاصح مطلقا فيس على حال الاصح من
 وجه مثلا ان يكون الاله الانسان لا بعض صح ان يقال ما في الاله الانسان
 في الاصح الا الاصح فلا يتم الاستدلال على ايجادها من وما قوله ولا بما صدقنا
 اذ كان ما هو الايجاد على الايجاد مع ما امر بالتام كاجزاء في حصرها من عليه وله عن
 جملة عليه نبيه وجهه فان قولنا بعض الحصر هو الاعتبار لنا بسبب صرحا في الايجاد
 مع ما قاله المحقق فان **قوله** ان مقتضى الحال انما يكون مساويا للاعتبار لنا
 اذ اعتبره المكمل لسببهم الاعتبار لنا بسبب ما صدق المكمل من سبب المقام
 حسب السببية او حسب سبب من كذا المقام فصل اعمارة في حصر مقتضى الحال
 بدون الاعتبار لنا بسبب مساواة احد ثمانية لما دل الاله على السبب

والاخرى محال

في خمسة عشر
في اللغة

سئلان الحصر من حيث
 هي الحصور من عموم
 عموم و خصوص مطلق
 و بطلانها معاجزة
 لشمها عموم و خصوص
 من وجه اذ يكونان
 جنبا بغير سبب

وحبنا وبيد تفسيرهم لا اعتبارا للمناسبات وهو ان بقا المراد بالكلام كلاما
 وبالاعتبار من شأنه ان يفتى على ان لا يناسب وجوده مقتضى الحال فيكون
 المتكلم هدا انا الى ان لم يظهر في قايده عند لها لغو للمصنف ان يقع في الكلام
 الخ فانه ان كان المقصود بيان انما هو مقتضى الحال لا اعتبارا للمناسبات حتى يعلم انه
 اذا ذكر مقتضى الحال ان يرد به الاعتقاد للمناسبات والتاكيد لقائه ان يقول مقتضى
 الحال هو الاعتقاد للمناسبات فتأمل **قوله** معني انه يقال كلام بليغ تعيسا
 الى اللغز بوجهه لا يخفى عن شئ اذ الصريح ان يقول في البلاغة صفة اللفظ لا
 واجبة اليه **قوله** من صفة الاحيان اي فيما نحن فيه فان تصدق على الصفة
 ها هنا لا يقع ظاهره بل كما ان قد يكون في ذاتها مقتضى مقتضى مقتضى
 جعل التسمية معني الاجلالي لكن على الظاهر كما فعله الشاعر **قوله**
 بطوق البشر خصيص البشر بالذات المشتمل بالبلاغة والمصداق بالاعتبار
 فان المصداق يكون خارجا عن طوق جميع الخلق فان من الايسر والحين والملك
قوله قد ان صحت ذلك في الشرح قال **قوله** اذ المناسبات ان لو خذ **قوله**
 حقيقيا كما لتعابه اذ هو عينا كالاعتبار في هذا المعنى على ان يكون مقتضى الاعلى من
 الاحكام الشارحة لطبيعة التوجه من حيث هو فلا يثبت لا في ذلك ولا في غيره
 عن التوجه باقن اذ لو صح فانما يصح في غير الاحكام الشارحة لطبيعة التوجه
 انما هي افلاذ على انه ان صح في جميعها لا يخصصها اسمها اذ كان اقل وها هنا كذلك
 لان التوجه من التعابه انما يصدق على ما لم يكن قوله الا التعابه في ذلك **قوله**
 اما ان لا يقال ان التوجه من التعابه لا يصدق الا على ما لم يكن قوله الا التعابه
 لم لا يصدق على جميع المواضع التي يتغير من الطرفين على ذلك في عدم القدرة
 على ان يصدقها كما يتغير للمقام الشارح في الشرح بقوله مع كما يعرب منه في البلاغة
 مما لا يمكن معان صفة وقد صرح به في الحق الشرح في شرح المعراج حيث قال **قوله**
 المراد الذي يخرج المشرق عن الايمان من قوله هذه المراد من قوله على شئ احد من الطرفين
 المراد من البلاغة اعني ما انتهى للاعانة اليه من لا تنصو رجا ان هذا اياها في ان يعبرها
 بقرير من الاعلى اعني المراد من الجليل الذي يفاضر القوي البشريه عنهما وانما انما

في بعض
 المواضع
 الواردة

فان سوف

فان سوف كلام المصنف يدل على ان مراده من قوله هو جود الاعتقاد بيان ان
 الاعلى كان قول في الطرفين للاسفل وهو مما اذا غير الى بيان التلويح
 الاسفل على ما ذكر في الشرح بقوله هذا المقصود من سويين جود الاعتقاد بان
 الطرفين الاعلى وما عرفت منه قلت الثاني مختار من بانه على تقدير جعل
 الطرفين الاعلى شئ من جهة التفاهة وما عرفت مما لا يناسب قوله المصنف
 في معنى من انك يتغيره لان من تسمى الاعلى هنا من حيث كبره فتأمل
 وهو ما اذ في الكلام له ما كانت اذ من ادوات الاعمال فقل عليه
 غير ما يقع ليعبر عنه على الطرفين الاعلى والمراد بالمتوسط لان ما دون الاسفل
 ما دونها ايضا فيصدق عليها ما ادعى الكلام عنه الى ما دونه الحق واجبه
 بان عموم ما في قوله عباد في نه بدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكرت ان
 غير الكلام عنه الى من تسمية في نه الحق بل الى من تسمية في نه حيث يكون
 الاسفل ايضا يشعر الكلام بان محجور التغيير الى ما دونه
 للاختلاف ليس محجور التغيير عن الاعلى في الاقسط سببها له على ان كلمة
 عبارة عن الطرفين فلا يصدق على الاوسط اضلاع لوان في التغيرين بكلمة
 ان كلام من وعده هذا **قوله** صدر عن محالها لم نقل عنها للاسفل ان
 المشقات الحيوانيات بالنسبة الى انما هي انما هو محجور الجملة من غير
 ان يكون صدرها عن صدر عند به في قوله صدرها من الاعلى
 لا يقال ينتم اجنلات العاقل في الحال وصحاحها لان العاقل منها هو العقل
 في غيره من الجاهل لانما تقول العاقل هو العقل لان حرف الجر اذ في قوله عن العقل
 الى محجور في الجور في حيد ومصوب العقل بالعقل لانه الاعتقاد وقع في حال
 يقال من ان الجاهل المحجور في مثله في محجور من ساهل في العاقل الكمال على
 غير في القوا عبدك في شرح المشقات للمعقول الشرف كما قيل في انك حبيبي
 على معنى الجاهل في التعبد بها عن الضعف ولا يبعد ان قول صدرها من الاعلى

وان كان قد وقع معارضة التوجه اليه
 فانه ليس بوجه وبمعناها من كونه محجور
 بيان الواقع حتى يتضح انه لم يرد
 في الاعلى كذا في قوله بل لا يقع يوم
 ان ما ليس بالاعلى السان وهو
 اسفل من الاعلى كما في كلامه
 انما هو ما في كلامه
 انما هو ما في كلامه
 انما هو ما في كلامه

بعضها من بعض
بعضها من بعض
بعضها من بعض
بعضها من بعض

الى احد الشئين **قوله** وهو اظاهر كما لان عود الصبر في ما ذكرنا بالجموع
 كون جمع ما سوى التعدد العنوي مدركا بالجمع كما بقية عوم كلهما
 وهو ما طرأ كما كثره مدركا بغير الجنس من العه والحق الصنف كما **قوله**
 لما كان مراداً اختصا ص لهما ما بلاغه على ان السلاعة انما تحق عندهما وتعلم
 في العبرة بالجزء الاخرى ولما كان في قوله كان مراداً مما مصدره مني عنى التبو او السمع
 مكان على انه من قبيل الكناية مثل قوله بعد عنده مكان الركب **قوله** اعلم مقصوده في
 سلاعة تون من المعاني والبيان والندبح لانه قد سبق ان علم البلاغة علم المعاني والبيان
 وتعلم من انهما البدع وليس المعنى ان المختصر لما كان في علم السلاعة وبيانها
 لعموم مقصوده في سلاعة تون ويجعلها فو نائلا لانه يتوجه السمع العلم
 ان يجوز ان يحول من احد معاني علم السلاعة والآخرى بواجبها ذلك ان يجعل
 المعنى على هذا الصنف فمحلوه وهو ان للمناسبات في العلوم المختلفة محل
 كل فناء وتكون المراد من لزوم المحصورنا سبعة واولونه **والحاصل**
 ان بنا المعنى على نحو اشتغال الكتاب على العلوم السلاعة وحصر المعنى فيها مع
 قطع النظر عن التبو بوجوه الكتاب فو ناسخ يودي كل علم في من وبننا
 الثاني على هذا الاحتمال لانه محتاج الى الصم العدمه المعاني من حمل
 اللزوم على الاحتجاب والاولو به حتى لا يوجه **قوله** ولا يخفى حجة
 المناسبة اما سميده الفع الاول **قوله** بل لانه بحيث فيه عن ايقنيه
 الكلام على مقصود الحاك انما من متعلق بالمعنى لا المشاهة ورجوعه الاحتمال عن
 الخطا في تاد به المعنى المراد و ايضا مقصودات الاحوال خصوصيات بعض في
 المعنى اوله بالمدات واما سميده الثاني بالبيان فله علمه بالمراد المعنى الواحد
 وسانه طروق محقق في الوصوح واما سميده الفع الثالث بالمدبح سلاعة
 بحيث يقبض عن الحسنات لا حقائق مد اعتماده على انفسه واما سميده الفع
 الثالث بالبيان لان البيان هو المعنى المعبر عما في الصبر ولا حقائق على الفنون

بعضها من بعض
بعضها من بعض
بعضها من بعض
بعضها من بعض

الثلاثة به

البيانات به **قوله** محسبها اما سميده الفع الثاني بالبيان لان البيان هو المعنى المعبر عما في الصبر ولا حقائق على الفنون
 الفع الثاني على الثالث لان على الاول بالمعاني اكثر واصاله لها اشتد فبها على
 ذلك تسمية الاول بالمعاني والآخر بالبيان الذي هو المنطق المذكور وقد تعلم
 لاحاجه الى التعليل لان البيان بالمعنى المذكور اذا ناسب الكل ناسب البعض
 فالصبر واما سميده الفع الثالث بالمدبح ولانه لا يخفى في مداهم ما حقيقها
 ولما كان صنفها اياه طرأ لفظها **قوله** الفع الاول ان ارد به اللفظ
 كما هو اظهره جعل الشارح له من اجز الكتاب قوله رت المحصور الى داره يعلم
 المعاني الاصول العو اعد لم تكن تعلم المعاني عليه من ان كل بعد من صفات اما
 في الموضوع او في المحول او في مدلولات الفع الاول علم المعاني او الفع الاول علم
 المعاني وان ارد يعلم المعاني الملكة كما سبقت في ذلك من بعد مصانق اما سميده
 معا كل من فاعاد الفع الاول سبب علم المعاني او سميده كما سبقت ان سألته في
 من ان الملكة سبب او سبب او في حساب واحد كان حال الفع الاول واول سبب علم
 المعاني او سميده ان اردتها مع الانفاظ فلا اسكال وان اردتها مع المعاني
 التي هي المسائل كذلك وان اردتها للمسايل والثاني الملكة والاول من بعد من صفات
 في احد الجانبين **قوله** لكونه من كل علم من في الوصف من الابداسه الا
 ان هذه الالفه باعتبارها معنى الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئا من البيان
 في مصلاية على المفرد حال كونه ناشئا من المركب متصلابه ومختصه
 ان اتصال المعاني بالبيان وتبعية السه ثرت من اتصال المفرد بالمركب وتبعية
 اليه وقيل ينزله المفرد لانه ليس جزالة حقيقه لان رعايه الطاعة ليس علم
 المعاني بل هي المقصود منه مع اتصاله محمول حرام علم البيان نفسه ولا جن
 من مقصوده بل كالجزم من مقصوده فان معنى اعمارها فيه ان الارساد الذي
 هو المقصود في البيان اما حصر بعد رعايه الطاعة في الحاصل المقصود
 من المعاني محصور المقصود من البيان على وجه الشرطه كما سبقت في
 وهو مرجع علم المعاني اي قابلية الغرض منه فترت **قوله** معتبرة في علم
 البيان اي فاعلمه اذ بالمقصود من علم البيان حتى انه لا يعد بالارساد المذكور في قوله



كان يقال سبب
 الفع الاول او سميده
 علم المعاني والفق
 الاور سبب علم المعاني
 او سميده
 كما في قوله
 متى بعد لست
 حقون من
 تمكو فتدري

اي بشرطية المقصود
 من المعاني والمقصود
 من البيان

اذ الوفاء اليه رعايته البطائفة لان علم الامان نفسه فيه فنف على عالمة البطائفة
فان من له ملكه بها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فالصوح
يكون عالما بالبيان من غير نظر الى رعايته البطائفة عليه الا من انه ان لم يحصل
ملكه الرعايه بطائفة مقضى الحال لا يكون **قوله** ملكه رسل الوجه
ان ايراد ملكه هنا كعبه للنفيس يمكن ان يكون معرّفه صحيح الياسد
ما كان معلوما محروقا عند هذا من تنقيحها فانها ما كان محروقا منها
حلت الملكة على ما ذكره في مراتب الادراك من ملكة الانتقال الى النظر في
العقل بالملكه لم يكن صحيحا الذي يكون الشخص عالما بعلم ان يكون عنده مقود
تخصيل مسايله من استبعاد ذلك التخصص وان لم يحصل بالفعل شيئا من مسايله
ان من ملكه استحضار النظريات التي حصلها انما لم يصارح محروقه عند عاصي
تفاسر من غير حاجه الى كسب حده وهي العقل بالفعل لم يكن لان ما كان للشخص
ادامكن من معرفته صحيح مسايله علم بعد عالما بذلك العلم لا استوارا حصله
لجميع المسايل اذ لا يصح ان يكون محروقه عنده وملكه من معرفته كل منها فلا كسب
فان من هو فقير بالاربع كافي حنيفه ومالك لم يعرفوا بعض المسايل كما نقل عنها
ان لم كان الفقهاء اجنابا في معرفته بعض مسايل بعد نحو مفاصلهم لا شك في الاطلاع
على كسب الجهد **قوله** على ايراد كان جزمه المراد بها اما الانتقال المحموس
التخليقه بالاخلاق الكلية فان كان الانتقال اذ كان في نفسها باعتبار ان
متعلقه جبري من متعلقات الاصول اما اذ كان جزمه متعلقه بنوع مخصوص
مستفاد من تلك الاصول فان الملكة كانت وسيله الى استحضار الاصول تلك
الادراكات مستفاده منها صح ان الملكة بتقديرها على تلك الادراكات الحرسه
قوله راجح ان ترد في علم الاصول والقواعد والمحقق السرف
ادراكه بالعلم الملكه ان نفس العوايد لم تخج الى عدد متعلق للعلم لكن ان ارد
الادراك فلا بد من عدد في علم الاصول والقواعد والمحقق



هو العلم بالضرورة
والمسعد ان النفس
تلك لا تتناسب
الطرائق المست

العمل بالاجل هو ان
تصور النظر بالضرورة
عند ثبوت العاقله يكون
الاكتساب حيث حصل
لها ملكه الا استحضار
مات نشأت من دون
حجبت كسب حدها
لكنها لا استاهدتها
بالعلم

العقود من الادراكات التي
المراد بها الانتقال المحموس
ادراكات التي الجهد هو ان
الادراكات التي التي الجهد
مختلفة بالاصول
الاصول لا يكون الا كليه
ولكنها جبرية باعتبار
تكونها جبرية وانما
تكونها جبرية وانما
تكونها جبرية وانما

مبادىء السائلين
مطلقات الاصول
ومعناه اولى

للعلم

٢٢

لعلم هو الادراك وهذا المعنى متعلق هو المعلوم من له تاريخ في الحصول يكون
ذات التاريخ وسيلة اليه في البقا هو الملكة وقد اطلق لعلم على كل منهما اما جمعها
عوضه ان اصطلاحيه واما ان استشهدوا ان واختار انتشار جملة على جود
المعنيين وحمله على الادراكات الحارسه انتهى وينبغي ان يعلم ان ما ذكره من كون
الملكه وسيله في البقا انما يناسب الملكة التي هي العقل بالفعل اما الملكة
التي هي سلفها المراد هنا فهي وسيله الى الحاصل في البقا وسلفها هو
وانما في الاحتمال كون اطلاقه على كل منهما جمعها لان التعداد الى العلم من اطلاق
العلم على المعلوم المبدونه والصناعات هو الملكة والعوايد من غير استيعابه عرفه
وعده على العلم نعم يحتاج الى التفرقة في حين احد منهما مخصوصه هذا وتايد
قوله المعلومه الاشارة الى المناسبة المعنى للمعلم ان كان اطلاق العلم على
احدهما جمعها حقيقه الى وجهه المحار ان كان العلم عجاير اعني الاصول والعوايد
ان من اطلاق المصدر على المعلوم ان كان عجاير اعني الملكة فهو حقيقه انه من سلفها
المسبب على السبب او بالعكس فان الملكة بالمعنى الذي مررنا للعلم اي استحضار العلم
و استحضار المعلوم الذي وهي ايضا سببه عنه فانها لا تحصل الا بعد حصول طرف
من المسايل محتد به انما معنى العقل بالفعل فالسببيه والمسببيه ظاهر من
كلام المحقق السرف ثم الظاهر ان سراجا لعلمها هو الاصول والعوايد كما هو
عليه ظاهر من المصنف سابقا اعلم ما صنف فيه ولا يحق قوله محصون في ثمانية اجزاء
قوله ولا يستعمل العرفه في الحرسات حصص بعصم العرفه بالحرسات والعلم
بالكليات وعم المعنى فبمعناها استعمال العرفه في الحرسات متعلق عليه ففاسد في
المصنف على العلم لان المعنى هنا جزمه هي الاجوال المذكورة فلا بعد ان يكون
معنى قوله ولا يستعمل العرفه في الحرسات متعلق على استعمال العرفه في الحرسات
تجوز في الاجزاء استعمالها في الجرميات ليس علمه لا يشار بها على العلم كما لا يحق
قوله مستنبطه ادراكات جزمه انها كانت الادراكات حرسه لان المدرك الذي هو
المدرك هو الحرسات لانها هي التي يطابقها اللفظ مقصود في الحال حرسه اما الكليات فانها تكون سببا
للطائفة واسطه اشتمال اللفظ على الحرسات حرسه المدرك في المصدر ما سلف حرسه الادراك

معنى كونها
كيفية النفس

المناسب الى
بها الحاصل

من الادراك الى
الملكه والعوايد

الاولى على الاصول
والعوايد اذ لا
دخل الملكه هنا
معلومه

في قوله ذلك تاريخ الخ
لان الملكه سبب في
المقاديسه في
الحصول

لان مجرد استعمالها
في الحرسه لا يكون
اختصاصها بالحقه
على عدد من الاضافه
وكما ان هذا الا
حصصا من حرسه في
هذا ان ذلك الاستنباط
ددعي ان فان تركز العلم الى
المعروفه مستند في كنهه والجرمان
على ذلك الاستعمال في كنهه

فظهر من هذا ان هذه العنصرين لا يجب التفاتهما على خصوص استعمال العرف من حيث هو احسن
قوله كل فرد فرد في الاقرب ان قوله فرد الثاني تاكيد لفظي وقد جعل من قبيل وصف
 الشئ بنفسه فصبه الالكلمات المراد كل فرد منفرد عن الاخرين حاصله معونه كل فرد
 على سبيل التخصيص لا انفرادي دون الاخرين ووددت لو لفظ كل في مثله مع الجموع
 مراد كان يقال معرفة فرد فرد في الظاهر ان الجموع مستفاد من فرد المظاهر
 فان الكثير في الاثبات في نعم ومختم ان تحمل على حذف المضاف وهو كل ملك
 الفردية فذلك الامر هو الثاني فامل **قوله** محقق ان اي فرد قد ياتي فانه هذا
 الجبار في الشرح فراجع **قوله** وكذا في الحسنات المدعيه فبدا اطلقوا العوقبان
 هذه الحسنات لاجلها انما يطابقه راسخ ان المحلوم ان الجار قد يحصل ان ارادها
 وذلك يكون طمعا للكلام على معنى الجار فلا بد من العوارف ايضا وادرس الحسن
 العرضي وقد حصل بها الجارية تخرج من الجمعه لان عن السلاعه وادخل بها من
 الجمعه ثانيا بانه وقد امتان الى من بعد من مجموع التشرى في تحت اللفظ باقلا
 عن بعضهم كما فهم انما اطالعوا العوارف عن جملة لان ايضا الحال اكثرها لا يخرج عن
 ندره وحققه بذكره اجمعها في مباحث المعاني بل ذكره في بعضها من الحسنات
 ما صفا ايضا الجار اياه عن كبره الغدرة والحفا كاللغات والاعراض
 وكان ذلك منهم نوعا نبيه على ان الحسنين العرضي لانسانى الذي بل قد اجتمعا
 في شئ واحد يكون محسنا فحينئذ اتيان عن عينا معاني **قوله** على ما اشير
 اليه في المغتاج حيث قال في شرح علم المعاني على معنى الجار ذكره فان المذكور هو الكلام
 لانفسه كالمعاني **قوله** على ما هو ظاهر عمارة المغتاج وعنه حيث ثا فان كان معنوي
 الجار اطلاق الحكم وكذا ان كان معنوي الجار كالمسند اليه فكيف ان كان المعنوي اشارة الى
قوله وصرح به في شرحه ذكر العلامه في شرحه من المغتاج ان ارتفاعه ثا ان الكلام في باب
 الحسن والعوارف المحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي يسمى
 مقصود الجار الذي لا يعموه الكلام الذي لم يولد له المقام من الكلام الذي يليق به هو المعنوي

قوله
 اعني جعله من قبيل
 وصف الشئ
 الود اعني
 ربه ان اي فرد
 والضم يعني ان اي فرد
 انما انما انما
 جعله بالفعال
 له مجال على هذا
 ان الذي معونه
 لاها عوقبان
 العين فهو يعرف
 المعاني فلا بد
 ما يدل ان هذا
 هذا العلم حاصل
 المعنوي يكون
 عن مسئلة

قوله

٢٢
 لان الكلي جزء للجزئي
 علمه مشتق عليه
 جزءه

والا لما صح القول بغيره انه لما اريد بالاجزالي قول الصمم يعرف به احوال اللفظ
 لغريمان بيان ان يكون مقتضى الحال هو الاحوال الكلية يصح ان اللفظ لا يستعمله على
 مطابق للكليات اي شتمل عليها وهي العوارف فانها احوال احوال اللفظ على عوارف الاحوال
 عوارف من **قوله** وقد سمعنا ذلك في الشرح وقد سمعنا ذلك ما فيه كفاية بذكر
 ان احوال الاستناد اخص من احوال اللفظ حواب عما صحت من الاستناد ليس
 مثلا كون احواله من احوال اللفظ ان المذكور في المعرف احوال اللفظ **قوله**
 باعتبار ان التاكيد وتكره الظاهر ان المراد بالتاكيد اذ ان اها نفس المعنوي
 عليها بالاداء في رجوها الى الجملة حقا فامل **قوله** ان لا يظهر على هذا
 الحقيقة والبيان العقلية الذين عبد هما المصم من احوال الاستناد الى الجملة
 الا ان مرادنا راجعه الى الجملة من اسبغها في رجوها الذي هو الاستناد لكن على هذا
 يكون احوال الاستناد اليه وحوال المسند راجعه الى الجملة **قوله** ومحصن اللفظ
 بالعزوي وضع لا عس اض قاض مصر على المصنف ان هدا العلم لا يحصن المعنوي
 فالعقد بالعزوي فاسد وكان الوجه في محصن الصنعة بوصفها العزوي
 ان المعصود الاعظم من هدا العلم معرفه الحان العوان **قوله** ويحصر المعنوي
 ان يرضح الصمم في محصن العلم المعاني الا انه لما عد صديرا جانيه يعرف العلم
 تبيان الاخصار والتقييده الا في على سبيل التعليل لثبته ايضا لها حيث وثقت
 محه وكم يكن معنوي في شئ من المحصن وفيه الذي هو الاثر الثمانية في الشرح
 لعوارف الصمم في الايضاح بان الصمم في محصن رجع الى الصمم من علم الجار احوالها
 اجزالي من العلم من مقاصده من على هذا التبعيضه وضع رجو ع المعنوي اللفظ
 مع ان المذكور سابقا فهو علم المعاني لانه جزء منه وذكره **قوله** ويحصر
 كقول الاحوال لان علم المعاني عواره عن مجموع الارب الثمانية من لا يصح
 على احوالها ولو جعل من محصن الكليات الحواس لم يصدق علم المعاني على كل منها

٢٣
 حوايلها
 بدم

و في بيانها فانها لما جعل المحصور هو المعصوم كان حسب الظاهر كليا للادب
 لا كلاً و هي جبر سانه لا اجراءه يصدق على كل منها اذ يقال احوال الاستناد مقصود
 من مقاصد العلم الحائي فهو من حصص الكفا في الحركات لا الكفا في الاحتمال و قد قيل
 يمكن في دفعه ان يقر ان بين يبينه و المختص هو علم الحائي و اذ راجح لفظ المعصوم
 للتنبيه على ان المعصوم ما هو علم الحائي حقيقته و مقصود ان الالزام هو كذا
 و لو ترك لفظ المعصوم لم يثبت اذ راجح العلم من اطلاق لفظ علم الحائي ما علم الحائي
 الذي ذكر فيه التحديد اعني الامور الثلاثة في يكون حصص الكفا في الاجزاء
 ان يقر ليس اذ راجح لفظ المقصود به بيان المرجح الصريح من جهة علم الحائي
 و انما ذكر للتنبيه على ان المقصود اخصار مقاصد ادب ان المعصوم هو
 المعصوم الذي هو حصص من علم الحائي فهو كذا لانها نبيه في هدي الاخير
 انه لا يتسببه في الشرح و الا لصدق علم الحائي لكان المناسب ان يقول
 و الا لصدق المعصوم و اما ما قيل من انه يمكن ان يحار بان كذا من بيانه
 المعصوم محذور في اي المعصوم من الفتن و ذلك ان العن عبارة عن الالفاظ
 الغيبية للمعلم و لبيان الاخصار و غيره لكن المعصوم من جهة هو العلم
 فيه انه لا يصح حمل العلم على العن الا في قول المعصوم الفتن الا ان علم الحائي
 اذ يكون المحذور حصص من الموصوع فتأمل فان قلنا هل يصح رجوع العن في
 الى احوال اللغات و انما المذكور في كل حال احوال في المعرف على الحركات و كذا
 المشارة لا يصح الا بقدر مضامين اي سرت معرفه احوال و اما ان حملت
 على الكليات المحذرة نبيه الاما عرفت سابقاً من ان مطالبه اللفظ بالاشتغال
 عليها و اسطره استتمار على الحركات **قوله** لا محالة مقصود و سمي محصور
 من حال لو كان اي محصور اليه و حتى لا يحد في اي لا محالة هو حوده و الجملة مع
 بن اسم ان و حوها مفيدة تأكيد الحكم بما قال المصنف ان كان لتسمية حان

و العباد

و العباد رغبته ان الكلام و صلفاً له نسبة كما سابقاً كشف عنها بقوله سمي نسبة
 المحصور العبد في الحان هي افعال القصد ان يقر ان في احوال هو طالع
 قايمة بنفس المكلم معني قايمة بنفس المكلم و فاصفة لها من حوده و منها هو
 متاصلاً كما ان صفات النفس من العلم و الازالة لا انهاء عقول حاصله صوتاً
 في ذهنه لقطع بانه لا احتياج في الصدق الى الصور و الانقاع و الا ان يكون
 في نفس من قال اضر بطل الصواب و انما يحد في حوده و ان العلم ان معنى وجودها
 في النفس هو محسوس ما يدل عليه اللفظ و الا لليس النسبة في الحان كما في حوده و منها
 في النفس لكنه بن عليه و بعد اظهر معنى وجود النسبة في النفس كلام السالك و المحذور
 و التام في الكلام السابق و انما فانه يدل على ان في نفسه نسبة بين الطرفين و نظر
 اصناف استعمال الكلام عليها و بوضع المقام ان المراد من الكلام اللفظ
 كانه موصوع علم الحائي و استعماله عليها ان يعدل اللفظ و انما هو التحقيق
 ان اللفظ موصوعه بان او الصور و الذهبية و اما قوله وهو يحل في الفروع
 اشار الى النسبة اللفظية الدالة على النسبة الاولى و الكلام حقيقه و بالادب
 في الكلام مسانحة فهو مناسبه لفظية و هي تحل في الكلام بالآخرين
 دالة على النسبة الذهبية القائمة بالنفس و هي دالة على النسبة الخارجية
 في الاخبار و نفس عليه الانشاء **قوله** و هو يحل في حوده و منها
 المعنى قايمة باحد الطرفين لا غير **قوله** بانقاع المحكوم به اي بانقاع نسبة
 المحكوم به الى المحكوم به لا يوضع هو نفسه و هو ظاهر النسبة و ان كانت
 فنصوبه من المحكوم به و المحكوم عليه كلفها كانت عمار عن الموت و هو
 المحكوم به لانه الثالث للموصوع فاسباب ان تصاف اليه **قوله** فلا يصح التقييم
 لان معناه ضم قيود معناه الى المقصود ليحصل بانضمام كل قيد اليه
 و ذلك مستند على صدق المقصود على كل صفة من اقسامه و المقصود هنا

لفظ الفاعل حسن الشئ
 لا سيما ان تلك النسبة في
 الحان هي افعال القصد في
 احوال و في احوال
 سمي طالع الصواب في
 و انما نفس المكلم في
 في الشئ و العباد
 باليد الالهية
 قال الفاعل حسن كذا الفعل
 عن السارح و سائر ما في
 هذا و قد عده الشيخ في
 في التسمية عند قوله فاعله
 تلك النسبة لانه موصوعه
 السبب فان كلام السارح في
 كنهه شعور بالهات و هو
 النسبة ان لا يكون في
 اعم منه السارح و حده
 بان يقول في حوده
 بان ما هو ظاهر كلامه في
 كنهه في الفاعل و فاعله
 حده
 حده جعل النسبة المشتمل عليها
 الكلام اللفظ هي القايمة
 بنفس المكلم و ليس كذا
 فان النسبة المشتمل عليها
 الكلام حقه و بالادب
 اللفظية

١٥

هو الكلام المشتمل على النسبة لان المنبأ به من قول المصنف ان كان لتسعة الخ ان يكون للكلام
نسبة فبقية لكن تلك النسبة ان كان لها خارج فهو الخبز والاقربوا الاثنا عشر ما هو
قاعدة في وجه الافادة الى العبد الزائد وثبوته الاصل مفيد على ذلك لو جعل السوي قوله
الافانثا موصوفا الى العبد من المعتمد جميعا كما هو في بعض الاستعمالات لكان للمنا
ان نقص المصوفا على النسبة ثم قول ان كان له نسبة في خبر و الاثنا عشر **قوله** ان
كان لتسعة خارج اي نسبة اخرى خارجة اعلم انه يفهم من كلامهم ان النسبة
الخارجية لها معينان احدهما ما يدل عليه الكلام ويشعر بها كما تشي به عبارة
المعتمد في تحت الخبر وخص ج به المشارة هنا كذا في سرحة حيث قال لا يخرج
للكلام العطف ذكر نفسيا هي سيدة فاقية بالنفس فان كان عد لولها النسبة الطبيعية
فقط فانشاءه ان كان مع دلالة اشعار بان لها من خلفا خارجا في خبر
فقد لول الخبر والاداء في النسبة النفسية وتانيا بالعرض هي النسبة الخارجية
وهذه التي المراد بقوله هنا اما ان يكون نسبه تحت حصول من المعطوف
وتابها ما هي في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما دل عليه اللوح كما قال
المشادح هناك التي يسميها في الواقع والخارج سلبية وقوله لا بد وان يكون
في الشيعي في الواقع وقوله في اول بحث التثنية وهو الخارج الذي يكون
نسبة الكلام الخبز في قوله يعني ان الشيعي الخ فان حمل الخارج على الاله كان
الانثا ليس له خارج الا لا يشعر بتلك خارجي الا ان مقتضىه في قوله يطابقه ان لا
نظا بقية لا يخرج وان حمل على الثاني كان له الاثنا عشر لكنه لا يوصف بأنه **طابقه**
ان لا يطابقه بمعنى لا تصدق مطابقتها ولا عدم مطابقتها فلا يرتفع القيد بان
وحيث لم يفرق قوله مطابقتها ولا عدم مطابقتها فأيده هي نفس كل من يسمى الكلام عن الآخر
و اوصار الشارح في المحقق على الخارج وعدم عرضه لعبد المطابقه مسحورا ليل
الى زيادة الاوهنا فان قلنا يصح الحمل على الاله مع قولهم ان لا عدم مطابقتها
نسبة الكلام للخارج لان ما يدل عليه الكلام نفسه مطابقتها له البتة

عليها
قوله احد صها ما به اعلم
ويشعر به معنى به النسبة
ان جاز على خبره وعبارة
او انما اعلم خبره وعبارة
قوله في سبب ما به
وكذا قوله في النسبة
ينبغي ان يراد بالنسبة
قوله في النسبة
بمعنى ما في الواقع
تأثيرها ما في الواقع
وهو مثلا ذات في
التيها الغرض الموجود
مع قطع النظر عن
و كذا ما عنيه الواج مع قطع النظر
و كذا ما عنيه الواج مع قطع النظر
قوله فان حمل الخ
على الاول هي على النسبة
و اسار فمناجيات الخ
فان كان له نسبة
واعلم انه يدعي ان النسبة
قوله في النسبة
بالخارج المعنى هو
الاداء في خبره وعبارة
الذي اعنيه عند الشارح و
اجاز في خبره وعبارة
قوله في النسبة

فلس
والمصادر

فلسه الخارج صنادق بالمعنى الثاني اعني الواقع في نفس الامور صناديقا ونحوها
محتاج الى الجواب بالنزاهة فان كان الكذب عدم وقوع النسبة
التي تشعر بها الكلام وورد على الثاني انه يجب ان يحصر العبد في مطابقتها
وعبر عنها بكون معنى ولهم صدى في الخبر مطابقتها نسبة الكلام للخارج
ان صدقته قصد مطابقتها نسبة ذلك الكلام في الكذب ولا فائدة ان
يلتزم ملتزم ان العبد في الخبر من حواس الخبر لا يحتاج في تعريفه الى اعتبار
العبد في المطابقتها كما لم يفهمه عبارة المعتمد على ما حل عن شمس العبارة
الواحدة ان يقال ان كان نسبه ذلك على خارج خبر و الاثنا عشر و اثار زيادة
صدي المطابقتها على هذا المسمى الى خارج في نفس كل من القوم عن الاخر بل
هو اشارته الى قسمي الخبر فقط ولا بعد ان يكون في قول الشارح في تحقيق
ذلك تنبيه على ما في عبارة المعتمد وعندي ان الامر في حل عبارة المعتمد
هو ما اعرضه الشارح فانه لا يصرف فيه الاثنا عشر في روع السوي القيد
و المقيد معا وهو هي فان ذلك محقق في قوله يطابقه او لا يطابقه
على احد الترجيها من السابقين فليغفر اضافي قوله خارج وكفايه
قوله ان كان له نسبة في الخبر والاقانثا مسلمة كس في زيادة القيد من
قائده وهو الاشارة الى قسمي الخبر **قوله** في احد الالهة ومعها
نتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سقوط من يدلوم ان يكون كلفا
كاذبه اذ لا حاجة لها في الحال مطابقتها وذلك انه ان كان المراد بنبوء الخارج
الكلام ان الكلام يدل عليه بالخارج في الخبر الاستقبالي ما يكون في الاستقبال
وفي الماضي والحالي مكان في الحاضر وان كان المراد به ان من
طرق نسبة الكلام نسبة في الواقع والخارج والحاضر انما يكون في الاستقبال
لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كان الخارج ايضا موصوفا له كما لا يخفى
على اعتبار النسبة **قوله** وان لم يكن نسبة خارج كذا كذا فيهم من النسبة التي
الثاني للمسمى عليه هو قاعدة وجوه المعنى في العبد في الكلام المعتمد يكون

اد الاثنا عشر خارج ولا بد له من
المطابقه او غيرها او لا يرتفع
العصمان في حال المراد لا تصدق
مطابقتها ولا بعد في المطابقه
العبد في الخبر في المطابقه
والكذب عدم القيد في خبر
الاقانثا مسعوده

الخارج

العنبر مع عدم العروق البية ومع لزوم ما لم يلازمه **قوله** لا وجه لخصص هذا
الكلام بالخبر عن ان المتبادر من قوله المصاحف الى سواد له عيب ذكر العصار عن
الحدوث الا نشأ مشعر فخصيص الحدوث ذلك وجه له ولم يرد تخصيصه في الامور
والذكر في محب الخبوة وجه له حتى يرد عليه ان له وجه وهو ان الخبر اعظم شأنا
واكثر احتياجا واوفر نكتا واصول الانشاء كما انه شهد ادم في الكتب الخبوات
الاحتشوا وكانه برهانه كونه اكتفاء ولا يحوز ما بالخبير **قوله** عن التطويل في الكلام
قوله على انه لا حاجة اليه بعد تعدد الكلام بالملح في كل واحد من هذه
فانه اشار الى الخوض في الاطناب وان كون الريادة لغايدة ما حو رفيه **قوله**
تعد الريادة بالغائده لرعا سبق الى الوهم ان الاطناب هو مطلع الريادة
وان كانت زيادة الكلام الملح لغايدة قال ان فهم من تعدد بعضها لا يخ
خفاذها ورتن دهولا عنه فصرح به و **التمحيص** بان هذا الاعتدال
داد وجه ذكره لانها الحاحه التي لها الشارح و اعلم ان هذا الاراد مني على ان
كل لفظ في الكلام الملح لابد وان يعصده الحلال **قوله** وهو محل تأمل ولا يامل
فيه مع قولهم يسمي ان يعصم من الترس على قدر الحاجة تأمل **قوله** الذي
تدس من اشارته مما اليه اسارة الى وجه سمعه هذي التي بالديبته فانه لم يستعمل
انما سمع مما سبق له كتره في قوله او حكما وكذا في قوله في الدلعيات او ماني
حكما من المطريات المعلومه **قوله** اي مطابقتها حكمه اسارة الى ان المطابقة
اشبهت في الحكم لا بالاداء بل بالاداء والبرهان فاد اقول في نفس صدق الخبر
حكم الصدق الحكم المطابقة في السو الحكم ادلا وبالاداء كذا اد اقول مطابقتها فان
المطابقة الحكم ادلا وبالاداء وان كان الاحتمال ربما يسبق الى الوهم انه ان الصدق
ثابت للخبر **قوله** ان الاصل ان الصدق كون الخبر مطابقتها الحكم وانها ثابتة
ادلا لا للحكم وليس كذلك لان مطابقتها الحكم امر فانتسب اليه ادلا فاما كون الخبر مطابقتها
فمما سبق من مطابقتها الحكم بل فانتسب اليه **قوله** وهذا انما ان الحسن نفسه صفة العلام

لاجل

التنبيه

بنوهم انه

بنوهم انه صفة لزيد لا حسن العلام والحقق ان حسن العلام انما صفة للعلام
لكنه صفة مبدئية الصفة زيدا اعني بكونه حسن العلام وهذا امر من اجتناب العلام
م المراد بالحكم هو النسبة المقهورة من الكلام وسببها كما صحت ان شاء الله تعالى
قوله النسبة المقهورة من الكلام العلم انما الذي يدل عليها الكلام **قوله** كلامه في
كتبه شعر بانفاذ صفة النسبة ادلا في قوله عها ونسبة عليه ان الخبر لا يدل الا على الو
الواقف من ضرب الصدق والكذب مطابقتها الواقع وعدم مطابقتها لا بيان يرد
بالخارج النسبة المتخفة في الواقع من الطرفين لا الترشع بها الكلام كما
عزفت مما مر وقد نبه على ذلك الشارح بقوله يعني ان الشيبين الخ وح فلهذا
اشكال في صفة الكذب اد النسبة المقهورة من الكلام غير المتخفة في الواقع
واما في صورة الصدق فيسكن من المطابقة من حيث النسبة المدلول للكلام هو الوجود
الطبيعي الواقعي نفسه وتكون دعه بان التعارض الاعتباري كاف في نحو المطابقين
امر من معار من اعتبار او ما يحرفه كذا كذا في الوجود ليعتبار ان احدهما كونه
مفهوما من الكلام مع مطابقتها من الواقع والآخر كونه في الواقع مع مطابقتها
الكلام ومما يدل عليه والوجود باحد الاعتبارين غير بالاعتبار الاخر والحقق
المتروك ذكره في صرح المتفاني وهو ان النسبة ان الموصوف باحتمال الصدق والكذب ليس الا
الاجتماع والانتزاع وكذا في الصدق والكذب **قوله** انما الحكم بدلك المصاحف عن الاستحلال
بل يكون الذي عرّفه الدواعي بانه يسمي ان محل النسبة ليرد على الكلام هنا على
ما هو من النسبة في الكلام الخبري والانشاء فان يمتد من في الشارح سابقا
في شرح صفة المصاحف ادلا مطابقتها بان يكون النسبة المقهورة من الكلام ثبوتية والنسبة
في الخارج والوجود سلبية المراد بالنسبة المقهورة هي التي ارادها المصنف
بقوله ان كان النسبة خارجة دون عرّفه ان الشارح حملها على ما هو الاشارة الى خبر
في خبر الحمل على ذلك يستفاد الكلامان والاداهر نفسه وانما يدل على الكلام هو
اختصاصها بالخبر والنسبة بانها هو ظاهر كلامه في لفته **قوله**

27

نوع

سلف من عسر النسبه القابضه بالمفسد بالانقاع والادنى في الحس عليه نقله الشارح
كما ذكره القاصل حسن فنامل قول المصنف ان نقول ان العادة ما سئل هذا المعنى
نبوته فوجدت وكان مستغنيا في اثباته بالله تعالى ووجه البعد هنا ان المصنف لم يذكر
مطابقه الحق **قوله** ان يكون معه اعتقاد ولا يظن انه الحق عندها هو قاعده رجوع
المعنى الى العدم ويعود وهم حرمان الكذب في الاثبات وهو خلاف قول **قوله** في ان الشك
حس هو الحق فاعلم عن حق الحق كما حصل الصدق والكذب ولا شك ان خبر الشارح
على الحق المحكوم كونه عندنا بغير من هدى القليل ايضا ليس الحق الا ما به رجع الحكم فان
فان كان الحكم عبارة عن الرجوع والادنى في المشك لا ينافيها وان كان عبارة عن
الانقاع والادنى في مظاهر عدم احكامها مع الشك كان المراد لو كان عينا عن
البدل وهو حاسر في الدلالة المعطيه **قوله** فانه تعالى جعلهم كادى الحس
الاستدلال بالايه انه تعالى لما جعلهم كادى من اعدم المطابقه الاعتقاد علم ان الكذب
عده مطابقه الاعتقاد بل يبرهنه ايضا ان الصدق مطابقه الاعتقاد كما هو مقتضى
المقابلة لا يثبت على هدى اعتقده للمدى في كذب **قوله** فانه تعالى جعل الكذب على
على من هدى النظام من ان الكذب لا يثبت له وانما ان ثبتت على هدى
المقرون ان الكذب عده مطابقه الاعتقاد الموجب في حقيقته لما هو اخصر من المسمى
نعم ايضا على هدى المقرون في المذهبين الاخيرين ثبتت حقيقة عدم الرجوع
والمحتمل ان يورد الاستدلال فانه تعالى جعلهم كادى من مع كون الحس الذي تالوه
مطابقا للواقع علم منه ان الكذب ليس عده مطابقه الواقع فكيف يكون الصدق ايضا
ليس هو مطابقه الواقع بحكم المقابل وعلم منه ايضا ان الكذب ليس عده المطابقه
للواقع والاعتقاد بصدق الصدق كما حكم المقابل فانتفا الذي لا
والمشاكه في ادنى حق اذ راجع تعارض من هدى ان قول السارح فانه تعالى جعلهم
كادى من ليس مقصودا على الدلالة على ان الايه اثبتت الكذب تقطيل هو بالعلم انبساطا
كون الصدق مطابقه الاعتقاد غاية ذلك ان يكون ذلك لهما عليه بالا لبراهن المحرفي
قوله شهادة ان اللام هذه الموكبه ان دخل على المشهور به اعني قولهم انت رسول الله

وغيره

وحققها ان يغيب تأكيد ما دخل عليه من تشعير بان الشهادة عن جد كاسر عليه
دايرة ولا يبعد ان يحل الموكبه من ضمنه للمذكور في رجع اليه الكذب بعد
في الحاصل ان الكذب راجع الى الخبر المتفق من سوا كان متفقنا لقولهم تشهد ان
ان المشارة اخصر على الادنى **قوله** راجع الى الشهادة اعلم ان الشهادة هي
شهادة ان اثنان باعتبارهما خبرا كاذبا لما ذكر في الشرح من ان تشهد هنا انبساطا
فلا يرجع رجع الكذب اليه وبقية انه لا مانع من حمل تشهد على الاخبار والشهادة على
فارجع اليه الكذب بذلك الاعتبار كما ذكر في شرح المعناج **قوله** بل في رجعهم
الفايد لما كان الكذب عبارة عن عدم مطابقه الواقع فان نسب الكذب الى الواقع
كان هناك عده مطابقه الواقع وان نسب الى الاعتقاد كان هناك عدم مطابقه الواقع
في الاعتقاد ولما نسب الكذب هنا الى الاعتقاد هم الفاسد كان المراد به عدم مطابقته
الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس عده مطابقه الواقع وانما امر بالتأخر لانها كان
هدى الحس عن مطابق للواقع في اعتقادهم وعبر مطابق للاعتقاد فربما يشكك جعل
كذبه لعدده مطابقه الواقع دون عدم مطابقه الاعتقاد ونقول في حجب وعنه
الاشكال انما نسلم ان كذب هدى الحس لعدم مطابقه الاعتقاد كما ذكر في الامور ان يكون
لجده مطابقه الواقع في اعتقادهم فيحصل الايجوبه الثلاثة هو مع كون الكذب راجع
بحسب نفس الامر راجعا الى قولهم الكذب ليس الله اما ان لا يجوز ان رجوعه الى
المشاهدة واما ان يوافق ان رجوعه الى التسمية واما ان لا يجوز ان رجوعه الى
قولهم الكذب ليس الله كذا في حجب نفس الامر بل في رجعهم **قوله** مع الاعتقاد بان
مطابقا لظاهر هدى انه حلال للمصنف مع الاعتقاد بصفه له **قوله** مطابقته وجعل
مع راجعا الى اعتقاد انه عن مطابق مع ان الظاهر ان المرجح هو الاعتقاد المذكور
مطابقا وبقية فسرنا باعتقاد انه مطابق وذلك بوجه اختلاف الرجوع والمرجع ليس
بوجه هذه تعارض توجيه عبارة المصنف ان قوله مع الاعتقاد حال من الصمدي مطابقته
والصمدي هو راجع محمول مطابقه مضاهيه الى المعقول اي مطابقه الخبر الواقع حال
كونه مع الاعتقاد اي مطابقه الامر من صمدي الكذب رجعها اي عدم مطابقه الخبر

٢٨

لو افق حال كون الواقع معه اي مع الاعتقاد لا يحل عمل عدم مطابقة الواقع
مع الاعتقاد عن معنى السلب الكلي اي عدم مطابقة شئ من الواقع ولا اعتقاد وتخص
مطابقة الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاد لا مطابقة الحرف فلا يتناول عدم الاعتقاد
اصلا على ما هو للقرن من رجوع المعنى الى القيد والعاقلة بنا بوجوب الحمل على السلب الكلي
وتخصيص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاد لا مطابقة الحرف
يبطل ما ذكره الشارع من مذهب الحنابلة ان الكذب عند عدم مطابقة الواقع
مع اعتقاد عدمه ولو عمل على معنى ربح الاحباب الكلي انشقت الواسطة ودخل
الكذب جميع انفسهما ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد متناولا لصورة عدم
اصلا لا يدخل فيه تسمان منها وهما مطابقة الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة
وعدم مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة وبقي القسمان الاخران وهما مطابقة
الواقع بدون الاعتقاد اصلا وعدم مطابقة الواقع بدون الاعتقاد اصلا
فيكون الواسطة اقل مما ذكره ولو حمل على السلب الكلي لم تخصص عدم مطابقة الاعتقاد
بما ذكره بل جعل متاملا لغيره اصلا لا دخل في الكذب ايضا قسم واحد من انقسام
الواسطة وهو عدم المطابقة بدون الاعتقاد اصلا بعد ادلا بحد ان يقال
ان الصبر في قوله عاذا لم يرد في قوله عاذا في قوله عاذا في قوله عاذا في قوله عاذا
عدم المطابقة مع اعتقاده اي اعتقاد عدمه وليس منه الاحذف المضاف وان
متابع مع العرف والعرف هنا هو ما ذكره سابقا في قوله عاذا في قوله عاذا في قوله عاذا
البيه فان المعنى مطابقة مع اعتقادها اي اعتقاد المطابقة واللام مقيدة لما
يفيد المضاف اليه او عوض عنه ونحوه منها عنه في مثل هذا جابر بن نفاق
المجوزين من البصر بين الكوفيين وكونه ماقال الشارع بيان الحاصل المعروض
لعل هذين حرف الوجه فتأمل **قوله** صورته بواقع الواقع والاعتقاد في اي
حين مطابقة الواقع مع اعتقادها صان ان اسيلرام اعتقاد المطابقة لمطابقة
الاعتقاد لا يوقف على الواقع المذكور وتجهوت على بعد الحاصل الصلح الحاصل
اد اعقد مطابقة الحرف لواقع اعتقاد حرم ان هدى الحرف مطابو اعتقاده
لانه انما بعد ما اعتقده مطابقا لواقع صلا اد اعقد مطابقة قولنا

السماحتنا

السماحتنا الواقع بعد جطاق **قوله** الاعتقاد **قوله** اي الاخبار حال الخبة
الا حين في الصور ان يفسر بكون الخبر المدكور حيا حال الخبة كما صرح به احوا حديث
فترادهم بكونه خبرا عن شخص حوله قريبا للكذب وانما فالكلام في حال الخبر والصدق
لا في الاخبار الذي هو صفة الخبر **قوله** لكان اظهر ذلك ان الكفار يجوزون اجب
شعري التردد على المعنى نحو ان لا يعتقد وصدقته كما هو معنى قوله لا نعم لم يعتقد
لكنهم يجوزونه ويردونه باحد شعري التردد بدخول اعتقادهم صدقته لا شعري التردد
لجو اذ ارادته فلا يتم ان الصدق غير مراد بخلاف ما ادقيل لانهم يعتقدوا عدم صدقته
فانه ديناق يجوز الصدق فينتهي حوان ارادته وانشار بقوله طهر الى ان عان المقصود
ظاهرة فيما اشار اليه من الوجوه بقوله فلا يردون في هذين المقام الصدق الذي
هو مراد عن اعتقادهم معنى صدقته في عان الصدق عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه
فلا يردونه باحد شعري التردد **قوله** هو صم كلمة المراد بما جرى مجرى الكلام
التركيبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المقدمات وبالجملة الاخرى
المصدري لا المعنى الاصطلاحي فيعبر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهو في
تخرج الغيبة عن اسم الفاعل وقاعله ونظاها بالمعروف في قوله بل هو الاخرى
ما فهم من المعنى ما يقال الداسر مرد ان المراد من طرف الموضوع هو الدال المفهوم
بالمعروف اعم اعنى مما هو بطريق المطابفة للعلاج بان الثابت في صبر رند هو الحديث
الذي هو جزء مفهوما المفترض مع العلم ان الخبر مسمى على ما سطره اسم من ان الجمل
الشرطية عند الخفاء خبره هي الخبر مقيدة فقد مخصوص هو الشرط محتمل في نفسها
للصدق والكذب فالخبر عندهم ينحصر في المعنى من ههنا عت وهو ان السالك عرف
الاسناد بانه الحكم المفهوم بالاسناد في شئ من المغناح وهو في النظر الى الخبر
الاصول والمقصود بالادري في ما رارة باب الحاش من ان الخواص والمرزانا لصرا ولا
دالدا في المعاني وينبغي فيها في الالفاظ واما بحسب ظاهر الصناعة والبطر النحوي
فلا اسناد الخبر هو صم كلمة الخ وقالي في المطول هو على اول بعد ان عرف الاسناد
بصدى التعريف اعنى صم كلمة الخ هدى اذ في من يعرفه باسم الحكم المفهوم للمعروف بان

احوال الاسناد
الخبر

اي قول الشارع
بعد الحكم ان مفهوم
احوالها ثابت لمفهوم
الاخرى لان اسم الفاعل
لم يوصح لافادة الغيبة
بل للذات والسيبته
صحت

قوله وما رويت اذ رويت في الرمي عنه انك ان ائتمته لاني اياها اعتبار جطائي هو
ان امر ذلك الرمي كان خارجا عن اثار افعال البشر بدى انه صلى الله عليه واله وسلم لما بلغ
الجحان يوم يرد رمي كفا من الجصافي وحوه المسركس فلم يتوق مشررا الا شغل بجديته فان
دسعي ان لا يعثر العثر النبي بما عهدت خارجا عنها كفا فان **المجموع** الشريف اي ما رويت حقيقه
اذ يبين صورته اذ لا يعثر للشر بل يورد ثبوت تعارضهما مع من لم يدهمك الترتيب
له ان يفسره بذلك واما التفسير بان المثلث هو الرمي بطريق الكسب والتفني هو الرمي بطريق
الحق وهو ما قاله المحققون روي عنه عند القائلين بالكسب محروفي جميع افعال الاحكامه للخصيص
بالرعي المخصوص به وقد عرفت القائلين به لا يصح اصلا **قوله** اي اذا كان تصد الفجر
اشارة الى ان الفاي ينبغي للمصريح وقول جدر اعن اللغو اشارة الى وجه المصريح
بيانه ان تصد الفجر اذا كان افادته الخطاب احد الامور من ينبغي له ان يعصر من الترتيب
على قدر ما يحصل به افادته لا يعص منه ذلك ان يدس راعن اللغو فانه اذ الترتيب
اصلا كان لغوا محضاً وان كان فاصفاً اخذ ما تصد به كان في حكم اللغو او ان كان راددا
عليها كان شتملا على اللغو كذا في **قوله** وان **قوله** بان قول المص ان يعصر ارب عن
العرض لا لا يعيد اصلا لها هو ناقص عن الافادة بعد امكرك في كلام السكاكي
فانه قال من المعلوم ان حكم العقل حال اطلاق اللسان هو ان يفرغ المص في
قال الافادة ما سطق به تخاشيا عن وصيه الاغنية هداية **قوله** ولسا **قوله**
وعد برب العالم الخ من الاصل والفرع لدفع ما عسى ان يورد على الاصل من ان
مصد المص ولو كان مادرك لما كان الفضا الخ الى العالم ليعصم الاصل بدفع ما راسا
يرد عليه بذكر الفرع **قوله** هل هي اختعه ام لا الايتان نام مع هل على مذهب
ابن مالك وان معناه الاكثر ومنهم المصداق **قوله** المشارح على ما طهر من عسارته في
ادابن الباب السادس **قوله** وهدي بعض مساد ما قبل الطاهر ان يوحيه
المشارح من على ان الحكم في عبارة المص بوجه الافاع اذ لا يروى وصيه راجح
اليه معنى وقوع السببه اذ لا يوقعا اذ لا معنى للرد في المصدق فهو من قبيل
الاخذ امر **قوله** انفا اي لا يكون عالما بوقوعها اذ لا يوقعا في نفس حاصل

جامعة الزيتونة
المكتبة المركزية
قبة المطويات

موز

خلوه الذهن عن الحكم وقوله لا يجوز ان الحكم في الرد فيه متناهيان معا بل يحد
الحكم على الافاع والاشراع ظهوره اذ انت حاسس بانه لو فسر الحكم بالنسبة الحكمية
لا سعي عن تولد الرد فيه لا سلام المحلوع عن المحلوع عن الرد فيه اذ في حاجه
الى اعادة معار الافاع والاشراع من الحكم حتى احتاج الى زيادة تولد الرد فيه مع
وجود محمل صحيح للحكم سعي به عن زيادة الرد في كلام القائلين لا محلو عن قوة واما
ما قيل من ان حلو الذهن عن نفس النسبه ليس بشرط للاستغناء عن الموكلا فانه اذا
الخطاط النسبه ولم يوجه الى حالها لم يملك شيئا منها كان في حكم حال الذهن وما
ذكره ذلك القائل مستورا ان الاستغناء عن الموكلا انها هو اذا استغنى عن صورها
انصارا من يصح فقيه نظر فان من صور النسبه وعلم منه ان لا يوجه الى حالها
وليس في ذلك من رهاها كان في حكم حال الذهن وما ذكره القائلين مشعور
بان الاستغناء عن الموكلا انها هو اذا استغنى عن صورها ان من صورها وليس
فقيه نظر فان من صور النسبه وعلم منه ان لم يوجه الى حالها كيف تصدق
العاقلة كفاذته فان صورها في ذهنه وعدم العقلة اليها يد على عدم
اعتبار اذ ما سفاذتها كيو يليق بالعاقلة فضلا عن البلوغ الوجه الى
واعلامه الا ترى الى قولهم في تحت بحرف المسند اليه اذ كان لدى صفتان
من صفات التعريف وعرف السامع انصافه باحد هما دون الاخرى
كان تحت يعرف السامع انصافه بالذات به وهو كالتالي بحسب رفق
الحكم عليه لا حرفان تولد وهو كالتالي مسعور ما ذكرت فذلك هو سيد محقق
ما يحصن حواله الخطاب في الاحراج على معنى الطاهر في السجدة **قوله** انما
اخصر حواله الخطاب في هذه السجدة لانه امان ان يكون خاليا عن الصدق بالنسبة
وعن صورها مع انه المستحق خالي الذهن واما ان يكون خاليا عن الصدق
فهادر ان تصورهما هو المتردد والسائل وظاهر ان عكسه محال واما ان
يكون مصدقا فاما في مصهون ما هو اليه هو المكرد وعلمت من عهدى المقول
عنه ان من صور النسبه ولم يوجه الى حالها ليس مسمارا لعمالة لا
يعتد به في حال الخطاب كما ذكرت واما لانه داخل فيها لكنه لو دخل لا
يدخل الا في المتردد فينبغي ان يكون له حكم مع انه باق حوله في المتردد ما
صم الى الرد من الطلب في قول المص و ان كان مترددا فيه طالبا لاشتمال

عطف على قوله
خلوه

قوله بعد لغة أمدى للمفعول وهو مستند الى مصدره فالنحو يدل المسعود الى حصل
الاستعداد ثم المشار به فانه على لغة المفعول كانه لثبوت الرد عليه فانه
المناسبت لقوله مما بعد حسن بعبارة حيث لا يفترض للمكلم في الخطاب **قوله**
متردد فيه جالبه فيه استخدام لان المراد به من فيه الحكم بمعنى الوتوع او اللاتوع
وبعض من الحكم بحق الانتفاع او الامتناع كما قيل هنا تحت وهو ان الخطاب اذ ارد في
الذوق بصورت تمام رداه اذ كثر فقلت في صورت قنارون رداه و قنارون رداه
له بصور من السامع بعده فورد اذ الحار في ذلك فاي صاحبه الى التاكيد استحيانا
وجوب اللزم في مقتضى القاعدة ^{العلة} بغير نظر او بعين الدلالة على حال السامع
قوله لكن المداوي ^{بغير} لا يبين الا عجز ما بعد في الشرع عن الترخي بدل على انه خصص
الحكم بان دون سائر موثبات وكلامه هنا مطلق عن دلالة التخصيص ويمكن ان
ان عدى الحكم عام عند المشتري في جميع الموكدا الا انه خصص ان بالذم لا بما اورد
التاكيد بل بغيره ان العبد الذي ذكره جار في جميع الموكدا اعني قوله لا نه يورد الى ان
لا يستقيم لنا ان يقول صالح في جواب كبره وفي الدار في جواب ابن زيد حتى نقول
انه صالح والله في الدار وهدى صالحا مائل به كما قال في جواب انه صالح بالذم
ولا قابل في جواب هو صالح اعتلا شي هنا استثنى وهو ان ظاهر هدى العبدل في جميع
التاكيد مع التزدد لا حسنه ووجهه بان المستحسن من له ابو احد عند البلاغ
و تركه بوجوب عيوب الاستقامة وفيه **قوله** واسمها الخلة فيل اي صيرورها
اسميه وهي مقام العذر وعن العوليه ملائمة عند المعرف في الاصح الخلة لا
من بها الخلة لا يتبد اسمها و دونها فيهما اعداد افادتها اصل الحكم الدواني
و اعتبار باقية الحكم واسطه تلك الافادة والقادها الى خالي الدهن اجماع مع
طرح النظر عن الاعتياد الثاني بل العذر به اذ الحكم الدواني الذي هو معصية
المقام وعدها من الموكدا بالنظر الى الاعتياد الثاني فلا منافاة في **قوله** مسمى على
ان تكذب الا انسى الخ بمعنى ان نسيه التكذب في المرة الاولى الى جميع الرسل مع
المكذب بها اثباتها هو صريح قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم انبياء فكذبوا بها
ووجهه بانه لما كان المرسل للاسس والثلاثة واحد وهو عيسى عليه السلام والمرسل
به وهو الكلام الذي ارسل به لاسس والثلاثة واحد كان تكذبا لا تبيين

تكذب

تكذب السلافة وهو منى على ان قوله في المرة الاولى ومعاق تكذبا اول
معاقا بقوله قال الله تعالى لم يخرج اليه من العبد رجلاه فطوى حلقه عن رسول ميسر
المكذبين وهم ثلاثة من بين فعال عاقب في المرة الاولى من الحكاية كدى وفي الثانية كدى على
انه لو عاقب تكذبا في المرة الاولى لكانت تلك المرة من الحكاية كدى وفي الثانية كدى على
بعد ما كذبوا بالاعتراف او في بياننا لث و حدد ذلك التعريف في السلافة ^{بغير}
كما يوافق به القزان الكزيم والطاهر ان السلافة بعد التعريف وقيل هو لم يمدى قد
كذبوا بالحق لما كان للتاكيد من الثالث في الاجابة يمكن كونه مرسل ^{بغير}
مع العلم لم يكره ذلك اصلا ووجه ظاهره وح معقول المراد به ^{بغير}
المرة الاولى و حصة الكذب فيها الاثنان معطى المعاصر عنها في ^{بغير}
بين امرادها ما من السلافة التي قالوا في معاصرها علم ان الحكم لم يردون ليشتمل على ما بعد
المعريف وقيل هو لهم ان الحكم مرسلون ويكون اولها نداء من المقدر على الثالث
وح فقد كذب الثلاثة في كل من المرتين وانصاحوه ان يعطى في المرة الثانية على
المراد لم يعلق الجموع كذبوا امسكون الحاصل ان الجموع كذبوا في مجموع المرتين الاولى
الثانية وكفى في صدق ذلك اسناد الكذب في احدي المرتين الى الجموع وفي الاخرى
الى البعض بل كفى اسناده في احدهما الى البعض وفي الاخرى الى الساقية لا يصح عاينه
الكذب الى الثلاثة ملامحة مجموع المرتين ولو قسما الصمت في كذبوا ارجع
الى حسن الرسل الى الجموع كما ارتكبت مشه في صور السارح في مذهب الهدى اعدت
احراة اذ امكن ان المراد بها مكان الاصل امكن حسن الاصل حتى يصح تسمية الى
ما وجد منه مرد واحد مع اتماع الغير لكان ^{بغير} **قوله** كذب معصية
معصية الحار ^{بغير} تشمل مده تحت وهو ان هدى الصانع لو لم يعص في معصية الحار اقتضى
حقيقة الحار لكنه معصية الا ان بعض يعبر عن سلافة الكلام وهو مطابقة معصية الحار
مع فصاحتها فان يكون الكلام على ومعصية الحار دون حوصفتها فان هدى
الكلام ليس يبيح مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا سدة ان المتبادر
من معصية الحار معصية حقه الحار التعريف الحق حجة على المتبادر وما ذكره
عاقبها هو الغيبة من معصية الطاهر ومعصية الحار بحسب مطلق مفهومه
لا يحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف ولا سجد ان تعاقبا لا سلم اعتبارا مقصدا

لشتمل ما بعد

الامر من الله ليس ما لو تاملنا ان ندفع فالارتداد لان م لتامل في الله ليس الموجود
 في نفس الامر لا يجر وجوده في نفس الامر ولا يجر عليه ان يجر وجوده لا كما في
 الالوهية بل في نفسه فان الالوهية من الالوهية هو الالوهية على تقدير
 التامل والتامل بها يكون في الدليل المعالم لتخصيص الجوهري فلا بد ان يكون الدليل
 معلوما للمتكبر في تامل فيه فيرتدع وفيه نظرفان المفهوم من قوله اذا
 كان مع المتكبر في نفس الامر من الله ليس ان تاملنا ان ندفع ليس لان التامل في
 الدليل كما في الالوهية مطلقا ومستلزم له واما ان وجوده في نفس الامر كما
 في الالوهية في الالوهية اع على تقدير التامل فلا بد ان ندفع ان ندفع
 في وجه الدفع ان قوله ذلك القائل يدل على ان وجوده الدليل الذي لو تاملنا
 المتكبر ان ندفع في نفس الامر كما في من المتكبر منزلة عن المتكبر وليس ذلك
 والالوهية وجد متكبر الالوهية في نفس الامر على اعتقاد ان ما ينزل انكاره ليعلم
 فلو كان في قوله المصداق اذا كان معه معنى بل يجب ان يقال اذا كان معه ولم
 يخلف حارسا متكبر وممكن من هذه الحقيقة الالوهية خلاف ذلك وطهرانه
 لابد ان يكون معلوما له **فان قيل** اذا كان ذلك معلوما له على
 ذلك في الالوهية فاي حاجه الي بعد التامل فالحق **اب** انه لو
 اقتصر على كونه معلوما له لانه علم انه علم في نفسه من الممكن منزلة غيره ان
 يكون العالم بالدليل كما في الالوهية من غير احتياج الي تامل فيه مع انه
 ليس كذلك فان الانكار لشي اعني اعتقاد خلافه لا يحتاج مع العالم بما يريد
 بنفسه اعني تحت الاحتياج مع ذلك العالم الي تامل فان الفاعل الي مر هذا
 حاله كانه لو كان لا يملك من له الجاهل **فان قيل** ظاهر هذا الكلام
 انه مثال على انه حرق من جويبات قاعدة تنزل المتكبر منزلة غيره
 بناء على وجود ما ينزل انكاره فلا بد ان يتحقق فيه من الممكن ان يكون

لغايقه في العلم
 الحسني في النظر على
 على حسن النظر على
 في كسر الالوهية
 الطاهر الذي هو في
 السج في السج الذي
 المصنف الذي بعض

دع كلكي

يمكن حمل قوله تعالى لا رب فيه على ظاهره لان في الرب بالكلية مع كثرة المزايا
 غير صحيح ببيان ذلك ان مضافه من الالهية لا يربطه مما نحن فيه بعض الالوهية
 رب في القرآن اصلا لتكون هذا الخبر صليقا كما انه يجب في قوله لا رب في
 الباري من تكملة الحكم ان لا يكون مضافا صلا حتى لو وجد رجل ترك
 الكلام صادقا ان قول امكانه منزلة عدمه بل ذلك احسن الى ثناء بل في
 قوله تعالى لا رب فيه بما قاله الشارح من ان المعنى ليس مطمئن للرب **فان قيل**
 والاحسن يعني ان الاحسن ان جعل الالهية من من وجوده في الشئ من عدمه
 وهو مطر لعل الاما كذا كذا **فان قيل** والاطهر في العبارة ان يقال انه نظير
 لما نحن فيه فان مطر الشئ وان كان اطلاقه على حرق من حرقه على ما
 هو معنى المثال لكنه اذا ثبت ان الالهية **فان قيل** ان يقال ان
 ان يقال ان الالهية ليست صله للنظر بل تغليبا لكونه مطر فالمعنى ان
 الاحسن ان يقال **فان قيل** اي لما نحن فيه فانه ينزل فيه وجود
 الشئ منزلة عدمه كما فيما نحن فيه **فان قيل** الظاهر ان الالهية
 ليست مثلا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفسوخ في ان
 الاعتبارات المذكورة لا بالنسبة الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان
 المخاطب قوله ذلك الكتاب لا رب فيه هو النبي صلى الله عليه واله
 واله وسلم بقوله في سباق الالهية حيث قال عن من قايده **فان قيل**
فان قيل ان الالهية **فان قيل** على انه لو جعل الخطاب الالوهية
 لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتقايين وهو المومنون
 على المرتقايين **فان قيل** مطلقا لا يخفى ان قول المصنف في سبب الالهية
 وهو غير مختص بالخبر بل يجري في الانسان كما ان يكون مورد
 القسمية ههنا هو الاسناد الخيري لا مطلق الاسناد وحدث
 كون ذكره لمجرد دفع الوهم كما في كلام الشارح بجيد فلا ينبغي
 هو بقية الاسناد على ما هو المتبادر من معنى الاسناد الخيري لانه في الاسناد

٥٤

الحسني
 العقلي

تعبير بعد الخصم من كذا لا قوله وحققه ان سنده الصحيح المردكاه لانها
عني من بعد بطون لا للمسافة فملاقا من اول الامر ان هو كونه له اي حقة ان
سند الله تامر **قوله** سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره اي مع قطع النظر
عن العوائق فمخلوق لله تعالى او لغيره و اسار ذلك الى ان اسناد الفعل
الى غير موحدة لا يلزم ان تكون محان او لا لكان اسناد الاعمال النعم
مخارج عند الاشياء **قوله** سواء كان صادرا عنه المراد بالصدور عنه
الظهور منه ليقول الصدور وهذا المعنى في الموت و بطله **قوله**
كقوله لو من است الله ليقول قول الجاهل است الربيع العقل يعني مع عدم
احتمالها لظهور اولها **قوله** محتمل المحان **قوله** من لا يعرف حاله وهو محققا منه قبل
لا يعني ان العبد الشاكر يكون في كون الكلام المذكور حقيقه لان المعتزلي اذا احتج له
من الخلق بطله و لا خلق الله الاعمال كقوله لا تصدق من عدم ارادة الظاهر يكون
حقيقه سواء عرف الخلق بطله و بطله لا مراد من الكلام لا ولا بعد ان يقال ايضا
ذكر الشاكر المعين الاول لكون الكلام مضمونا لا لخلق الخلق كقوله سمعته فانه اذا
كان عالما بخلاف مضمونه فتر عنه سمعه من اول هذه العبد الشاكر ليمان
جهه صدره و هذا الكلام من المعتزلي فانه اذا الفاعل الغير العارضي له لكنه
لا حكي حاله من عدم سمعته فيبطلها هاتقان وهو ان المعتزلي اذا الفاعل
قوله خلق الله الاعمال كقوله لا حاله و حاله ليعلم ان يكون الكلام الواحد
حقيقه و محان في حاله واحدة **قوله** ان يمنع استحيائه بالنظر الى التعميم
قوله خاصة اسعد الخصم من عدم المسبب اليه الذي هو صير على المسند
الذي هو فعله اذاده من ذلك الخصم حوان اهما فوق علمه و السكاكي
كما استحيى الله تعالى **قوله** و سوس محان حكما الى اها تسميته محان حكما
وان كان المحان و قد يقع في الاضافة و لا يقع في العارضة بالحكم اها ظاهرا و عقدا
اقلان الحكم استرك او لان المراد بالحكم التسمية كما هو احد اطلاقاته و اها سمته
محان في الانيات وان كان بعض المعنى ايضا فلما ذكر في السرح من ان المحان في النبي فرغ
المحان في الانيات او لما فعل عنه من ان المعنى والم جعل محان في الانيات لا يكون محان

في الثاني
هو السبب

وذلك

وذلك لا يوسر انما تحت جاد نعم حسرت و عانام ليدني مسهر في فعله هذا الوكيل
حانام اللين من صاحبه او عار من جاد نعم بل محوق في جاد نعم لم يود محان الاصل او امتا
سمنته اسناد المحان باق اقاما اعتبارا لا من ذلك او لان الاسناد يعني مطلق السند
المحان بعد الاسماء ان امكن امثالها في الحقيقة او مناشاة كمن هو الله
اي غير الملايين لا حاجة الى الصمد للملايين وان كان مناشاة لايه اقع اذ كمن في
الي ان ان عار ان اسناد الفعل او شبهه الى الملايين يكون غير ما هو له و اما كونه
عازر الملايين الذي هو له فانه ان الله لا حاجة اليه **قوله** سواء كان ذلك العار من ذلك
و كونه من المصور عن المحان المتبادر من قولنا ما هو له ما هو محسوس
المعروف بجملة ما عارها للملجاء و عدم ارادة ما لا يملكه من غيرها **قوله**
ما هو له الخ يريد ان التاد و طرطها و المال لها صدى و هي عن المصور ان المصور
معنى الموجهة الى العبد من الاتصال او اسير موصوفه و يبين في من الخصم ياتيه
في من العقل يتبدد اليه من العقل حال اي تطلب اليه مع كاسا من عمل
وان لم يكن له محسوس نفس الامم و الحاصل ان ذلك تطلب الحقيقة ان كان موجودا
او الموصوفه العقل اي ان موصوفه ما هو و كيف يسع ان يكون حكي يكون على
ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودا على حوانه الشاكر **قوله** و قيل
على اليقين الاول لو يلزم منه ان يكون لكل محان حقيقه في نفس الامر لان تطلب
الحقيقة لا سارم و حوانها لحو ان ان تطلب ولا تطلب بها ما في حاجه الشاكر
الشاكر يمكن ان يتبعه بان الممار من قولنا اسنادا كان مع تطلب الحقيقة هو
ان ذلك الحقيقه حوانه فلا يسع ان يصير عليه في نفس التاد **قوله**
و حاصله ان يصير منه اساره الى ان يصير العون له من حوان التاد و طاهرا
لان تطلب الحقيقة او الموصوفه كما ذكر وهو ليس عن نصها لكن تطلبها بعد الاسناد الى
حوانه عما هو له لا تصدق منه مراده عن ان بها **قوله** من تحت
حوانه ان ذلك لا يكون اذ ذلك هو المراد من انبساط المراد له حقيقه صدق علمه
الى عار ما هو له يتاد لان موصوفه لحو مراده و هي اسما للمبارك بالنفس
مع انه حقيقه و احد بان المراد من العون ملاحظه ذلك ليعا على المراد عن هانهم
من لفظه حوانه لعل الله سبحانه من هو لهم ان لا يعمل حوانه لشار الصدق العبد

8

و ان كان كلاما
كاذبا

والجنان الاستناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاستناد الى غيره في المبني للمفعول
كالمتعول حقيقة لان المتعول غير الفاعل وقدر علمه الاستناد الى غير المتعول في
المبني بين اول ما في صحيح الفاعل غير ما يعنيه المعطوف بين المراد بغيره للمعنى
ولا يوهن ان الفاعل والمفعول اللذين ذكر اسما نقا معمدان بقوله اذ كان عينيا له
حتى يصح رجوع الصبر الى المعدل ان قوله اذ كان عينيا له مد للاسناد لظهوره
ظاهر **قول** يعني لا اجل ان ذلك العبر الى الطاهر ان معنى الملازمة لاجل ملازمة الفعل
لكذا الخبر واعاد عن هذا الظاهر موافقة لما في الاضاح من قوله اسناد
الى غيرهما مضاهاته ما هو له في ملازمة الفعل بخارج وما والى المشرح المعتمد
صاحب الكشاف ان الجان العمد ان سنده الفعل الى سنده الذي هو في الحقيقة له
قول من الاضاحه في الافاعيه لم يعرض للموصف في قوله فاعلم ان كان الوصف
معدلا ومشتقا الاستناد الى الصبر وحدهما على الحقيقة في الجان عند المصنف ان كان الوصف
مصدرا كما ذكر في الشرح **قول** اللهم الا ان سرادبالا لسا في الطاهر ان مراده في الاستناد
المذكور في تعريف مسخي اسم ان سرادبالا لسا في قوله في الاستناد منه حصة الضمير
الغنية في الاكثار التعريف اعلم من المعروف الا ان ذلك ان الصبر في قوله وهو اسناد
الى ملازمة راجع الى مطلق الجان العمد في الذي هو قسم من الاستناد لا يبراج
المطلق في التعريف فيكون مرجح الصبر في صبرنا او حمل على الاستناد او وجود
ما حوزة المعنى من كون القسم اعلم من المقسم **قول** هنا تحت وهو انه يبين م
على هذا التوجيه ان تكون نحو اسناد صواب الى زيد يعني اسمه الله في قوله
صوت زنه الجان انما في سببه الفعل المبني للفاعل في المتعول وهو باطل الا ان
علا الاستناد في قوله ما سنده الى الفاعل ليس بالمعنى العام الماحوزة في التعريف
والاحسن ما ذكره في الشرح من انه تعريف الجان العمد في الاستناد بخاصه وكان
اساره الى ضعف هذا التوجيه بقوله اللهم ايضا المتبادر من اطلاق اللفظ
المصطلح هو محاذيق الاصطلاحه والماضه حرد عن البحث لان وضع
البيان للمحاذيق الاحوال الاستناد الحصري **قول** كما في حرد الاحوال الكاديه المراد بها
ما قصد المتكلم بخاصه وراكذ بعينه فيكون في الغال اعتقاده سوا طاب الوافع الا

قوله

قوله مادام لم يعلم او ظن المتعول انه لم يحمل على الجان مادام اسفاء العلم الظن معا
في ان يعطو قوله ظن على قوله علم لسببه وقوعه او في جبر عن الموحى العموم
تقاروا بطبع فهم انها او تعود اختلاف ما اذا حمل ما علم لم يعلم او لم يظن عطف على
بعضه لانه لا يعد العموم ولا يستعمل المعنى ويكون معناه ح لم يحمل على الجان
مادام انشأ العلم او ساء الظن في ان لا يحمل على الجان لو اسف العلم وحق
الظن او بالعكس بل جعل ذكر كل له في الشرح اظهار العامل المعطوف عليه في
المعطوف للاستعداد بان ظن مجرد معطوف على علم كالمعطوف معطوف
على ما لم يعلم والاعدا كوها عن حسن لما عرفت ان الحكم في العلم او ظن هو
الحمل على الحقيقة كما صرح به في الشرح وقال **قول** في سبب المقتض
انه اذ لم يعلم ولم يظن سر دهن كونه محان اصا دقا او حقيقه كاذبه الذي
ذكره الشارح بعض انه اذ لم يعلم ولم يظن ايمان صحيح ولا كفر حكيم يكفر في
الظاهر من كانه قاسم ذلك على انه اذ لم يوجب درينه على الجان العمد يحمل على
المعنى لان ذلك لان حق المعطوف يستعمل في المعنى الموضوع له واما
ههنا في العادل ان لا يعد الطاهر يسعى ان يحمل كلامه على وجه الصحة ما يمكن
قول الذي ذكره الشارح هو الموافق لقيد في الظاهر كما خود صرح في تعريف
الجمع وضمناني تعريف الجان وتحويله فينبغي الى الجوان **عنه** انه لم يظن
بان العادل لا يريد الطاهر ولا سلم ذلك فمالم يحصل منه ظن ولو سلم ذلك لوجب
حمل كلامه على الجان ولم يكن للردده وجه تامل **قوله** ما لم يعلم ولم يظن
ان يكون اشارته الى ان لم يفسد في معلقه قوله كما اسدر وان يكون
اساره الى انه مراد معهم من سابق الكلام وان لم يقد رجوعه فنه ويمكن ان يحول

5

قوله كما استبدل معنى كما علم بجان اما اعتبار البسبب وذكر على نظر الى المعطوف
 مثل فعل جعل قوله كما اسد رعى كما علم بجان اورد فان نور الخاتم الاخر
 اما بعد طنا التجوز في الادراك لا يحسن ولعل في نور الخاتم ايضا لم يعلم ولم
 سدر اعماء الى هذا حيث عطف قوله سدر على قوله لم يعلم ولم يذكر اللفظ
 اذ كان في الامر من الخبر والكنه في التعبير عن الخبر بلفظ الامر الدلالة على ان
 المسائل في حدتها ما مورثت بامر على سحابة مستخرات بحكمة مثل يجوز ان
 يكون مصطحا كما ذكر في الشرح فيكون من الالفاظ **قوله** فانه يدرك ذلك
 لان ذلك ليس اسلام القابل والمسلم هو الهدى اذ اما لان من قال ذلك ما ربه العديم
 القابل بالفضل لا يقال ان يكون الخوض في الاخر بعينه الا ذلك هو ان في ما في الادراك
 من المعبر الى الحجاز مثل اوله لانا نعلم كلام العادل على وجه الصحيح ما يمكن ادنى
قوله بنا على انه زمان او سمى قسركون حذب السائق ساساهو الظاهر
 واما كونه زمانا فحقيق ولا يعجز ان يقال ان معنى حذب السائق السائق
 الحاذبه كما في فصل الخطاب في معنى الخطاب **اللفظ** صل وهو في كونها جاذبه
 انها مدونه لعملا اسان على المدرج وحسد نظهر الزمانه انشا
 لانه لا تناسب هذا المعنى بفساده الحذب بالمضى والاحلاف **قوله**
 المصنوع اسماء اربعة الحفصه ايضا سسم الى الاصنام المذكوره
 الا انه حسن الجان بالدكر لانه المعصوم في هذا الباب **قوله** باعتبار
 حقيقه الطرفين او حجار بينهما انه بعضى ان كل واحد من الاقسام
 الاربعه قد اعترف به احد الامرين اما حقيقه الطرفين معا او حجار بينهما
 معا وكذا في ذلك فانه حصل ذلك الا في احد الاولين في العبارة ان يقال

باعتبار

باعتبار حقيقه الطرفين و حجار بينهما فافراد الصم من الطرفين والاديان بلفظ
 الواو وجد نوحه فان نزع العسبه بعد الاعتبار رعى انه بلا حط احد الاعتبار
 في العسبه الى مجموع الاربعه سواء وجد في كل قسم او لا وجد في كل الاعتبار
 في احد الطرفين وفي مجموع السمات الاخرين لان الطرفين في مجموعهما جمع بيان
 او حجار ان و بان يحمل قوله حقيقه الطرفين او حجار بينهما على معنى انصاف
 مجموع الامر من الحقيقه والجانب الى الطرفين لا انصاف كل واحد منهما على حده
 فكان حو العبارة باعتبار حقيقه وحجار ته الطرفين الا انه كون المضاف اليه رعايه
 الامر لفظي كما في المضاف في معنى وسما و اما كلمه او فلا اساره الى الله لا يخرج
 الامر ان في قسم وان الملاحظ في القسم انصاف الطرفين للحقيقه والحجار به كما
قوله لعونا نعلم قد يكون ان اصاحف يقاس على نيتس عوانت الله فصل الرابع
 وحار بر علس نحو اجري المصراط اعلم من فلان او محلس نحو اجري النهر
 اطاعه فلان واجرها اطاعه امرة وانها قد يقوله لعونا ن لان الامثل الذي ذكرها
 المصنف من هذا الفصل منه نظرفان الحقيقه العوليه والجبان العوليه عند المصنف
 انها هو الاستناد كما عرفت ولا سيما ان يكون طرفا **قوله** زمان ارد ما هوها
 الناميه لا بعد ان يعايش ثاب الرومان الثمان ورج المعنى في حاله ظهور
 ولو جعل صفه للزمان كما هو ظاهر عبارة السرح حذف لفظ زمان وسعى
 ان بعد صفه لفظ الزمان مصافا كما صرح به هنا ونوقا المراد اشتداد الزمان
 حاله للزمان بورد اعني هاقوى الارض الناصه لكان او صح **قوله**
 ظاهره من علمه فانه ان المعبر المستعمل لا يخصص عند في الحقيقه والجبان بل
 قد يكون كذا في بعض الاصناف ولا يصح الحصر وهذا لا يرد على السكاكي فانه ذهب الى ان الكتابه
 في اعداد الحقيقه هو قوله على ما ذكره للمصنف اساره الى انه عس ظاهر على ما
 ذكره السكاكي لانه لم يصرح ان يكون طرفا الجبان العوليه مفرد من فالكلام السمل على
 اسناد حمله الى المصنف بوصف عذبه من حيث هو مشتمل على هذا الاستناد للحقيقه والجبان
 العوليه نحو ربه في نهاره صام او صام نهاره ويكون ذلك الحمله حقيقه او حجار عنده
 اسكا لانه اخذ الكلمه في تعريفها كمنه مثل في الاستناده التي هي من الجان العوليه

٥٨

وهو لئلا يفرم وطع
 المضاف عن الاضافه
 فلا يكون

فالاساس وفضل
 اوسع حقيقه
 اسعدا في ما ومعنا
 له و اجرا النهر و
 اطاعه فلان بالحق

الطاهر لم يحل من حفالان قوله
 زمان ارد ما هوها لصفه و
 حاله للزمان كما هو صواب

المقصود من الكلام هو العشرة فربما سببه الابدان اليدوية اسما كان
 قلت وقد ان سألته عن ان لا منافاة بين جعله اسما كان
 و بين العوارض الاستاذ الجان و اد اضرته الى مناسبة الحق للمقدم على نقطة
 وجوده هناك و ملائمة العول و جعلت انقده من الكلام هو الاستاذ و
 انقده من الكلام ان اسناد الاقدام الى الجوان اعطيا و ليس هناك فاعل
 لو اسند اليه لكان حقيقه و ان كان اليد و ما فيها عن ابدان مقدم
 كان هناك مقدم محققا و قد تشبه الحق بذلك المقدم و لو ان في قوله
 على طرفه الاستاذ بالكتابة ان يد فعل اسناد الادوية ام مية الى الداعي على طرفه
 الجان العول كان عرضا صحيحا في اسلوب واضح و اما اذا كان الموصوف هو
 المقدم دون الاقدام و لم يكن هناك مقدم محققا و كيف تشبه به الحق و كيف
 فعل الاستاذ منه اليه و اى فاد في ذلك قد كان الشئ مشددا و امر محققا
 بغيره و هو دته لغرض من الاعراض المتعلقة بالكتابة كذا تشبه
 هو هو و يكون في صوت له ذلك كما في تشبيه النصا في نبات الاقول
 و طالع الرقوم بروس المشاطين و الاسكال في الاستعداد و الكفاية و اما نقل
 الاستاذ فالمقصود منه المبالغة في ملائمة المفعول فاد و احد العدم و جرب
 له اى و ارد المبالغة في ملائمة المقدم و توهم هناك ابدان و مقدم
 و نقل اسناد الاقدام عنه الى الداعي فان فعل الاستاذ من الموهوم نقله
 من المحقق و يحصل عرض المبالغة في الملائمة و طرقت ان يعطى ابدان مستعمل
 مما هو معناه حقيقه الا ان ذلك العرض المعنى مغرض هو هو و قد
 يعلى بوضوحه عرض محقق و فاد حليله و ليس له فاعل حقيقه لو اسند
 اليه لكان حضوره و الفاعل الحقيقه للمواد الموهوم هو ذلك
 المقدم الموهوم فاد اسند اليه كان حقيقه بطريقا قد لا لا اسناد
 الى الفاعل الموهوم خلاف نقله من الداعي فانه مساوي فعل اسناد
 الفعل من الفاعل المحقق في حصول العرض المطلوب و اعرض عنه و قد

م قال

بشيء الاستاذ
 سألته عن
 للعرض

بانه ان

بانه ان ارد بقوله لا معنى لا اسناد الى الفاعل للموهوم اذ لم يكن معني
 محققا اسما مطابقتا في نفس الامر لا يكون له فاد حقيقه
 نابع اذ الكلام في انه عمل للجوان العول حقيقه و هو ما انه لو اسند اليه لكان حقيقه
 و هذه الاسواق على صحة الاسناد و فاد انه كما في الجوان العول فان الجوان
 التي حقا فاعلان كاذبه مثل قولنا شابت كمة الليل و قامت من حجر على ياق
 لس حقا فاعلان مستحقة م بل مثل هذا عند من قال في صحة
 للمفهوم المكمل لكن اسس باسما الى في الحواس على ما احتار في الشارح
 كان جانه العول بالعرض حقيقه لعوليه صحى اذ ليس اسما في المعنى الكلي
 صحى اعني هذا الغايل ان ان يذ ان لا يصح عقلا هذا الاسناد فغير مسلم
 و السند ظاهر م لا يمكن تعيين هذا المتوهم من اسناد الفعل اليه
 لكن هذا الميبضاب اذ تعيين ما هو له و لا حظته بالعنوان المحقق
 ليس هو الصحة الاسناد اليه فتأمل فب عليه كلام الشرح ان الفعل
 في الجان العول لا يجب ان يكون له ما هو له اذ اسند اليه كان حقيقه عقليه
 لان الجان العول لا يجب ان يكون له حقيقه عقليه و كلامه و قد سس و على تقدير
 فانه انما يبيد الثاني لا الاول قال وجه ان يقال المبالغة المقصود به
 لا تتوقف على اعتبار مقدم موهوم حتى يلزم ان يكون له ما هو له لو اسند
 اليه كان حقيقه و انما سوقف على اعتبار ابدان موهوم مثبت اسناد
 الجان في ليس له حقيقه كما ادعاها الشرح و بطل ما كتبه السكاك من ان الفاعل
 هو هو للاقدام هو المعنى و ان فاعل المواتي هو الله و هذا ينبغي
 على ان الجرح ما انفك ان الاسناد الجان في عند المصنف اخذ هو اسناد الصفة
 الاصل و راضيه لا العيبه الوصفية و علمته راضيه فانه حصص الجان

في الصياح و فصل الضامن
 باب الاضافه و تصوره
 يضرع صوتا و صدى اى
 صغ

قوله فثبت ان قوله هو الله
 مقدم في نسخة على قوله هو الله
 كلام الشرح و كان في نسخة
 الحسن على علمه هكذا العول
 في كة علمه ما معناه هذا في
 نسخة موحى عن قوله هو الله
 في نسخة موحى عن قوله هو الله

الحقول بالنسبة الاسناد به ولم يصرح في التفسير وعرفها ظاهر الخبان
ان يكون المراد بصحة صاحب العتقة لا لفظ العتقة بطلاقة
منوع لغيره ان يقال من غير ان صاحبها بها وحده مع ان صير
راضيه انما هو للعتقة والمراد بها ان احد فاد الرد بالصحة صاحبها كما ان هو
المراد بالعتقة ايها فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب العتقة و بطلان
ظاهر كذا عند الخطابي وقد مناقشه لكون الاستخدام كما في قوله **صانم**
وهذا ان في التمثيل لان الجان عند المصنف انما هو اسناد الصانم الى الصانم
فيه العتقة الى النعمان لعدم اعتبارها في الجان في النسبة الى المتدافع
الخبر في ان سراج بالضمير فان الالفاظ النفاذ ولم يصف الصانم الى مثل حرم
اضافته الى نفسه في هذه المناقشة لا يجري في الابدق هو ظاهره لما في
التمثيل بنعمان صانم في الجملة متاعلي ان المراد بالذم والوصف في احد
فاذا اردت ما جد ما معنى كان هو المراد بالاحرام **قول** عند القائلين
بان اسم الله تعالى في تقييده وعرفهم انما هو الى رد ما ذكر في الحجاب
عن هذا السور ان الوصف على الصانع انما يلزم لو قال السكاكي بالوصف
لكنه لا يعرفه في حده الرد ان هذا التركيب صحيح بل سابع محمد القابل
بالوصف كما عند غيره في قوله كان الامر على من عم السكاكي لم يكن كذلك **قول**
في الجواب ان سراج عليه انه اذا ارد المتشبه به ادعاه حقيقة لكون
الاسناد اليه حقيقة لانه انما سنده الى المشبه به الحقيقي لا الابداعي الا
تري انه لما كان جعل الرجل السراج استيد بطريق الابداء والتاويل لم يكن
اطلاق الا بعليه حقيقة بل جاز اعلى الاصح كما استفت عليه في حيث
الاستحسان ان شاء الله جعل الربع بمنى له الفاعل الحقيقي ادعاه
اسناد الانبات اليه حقيقة فان قيل اذ كان الربع مكتوبه يكون الانبات

مكتبة الرضا
الاسناد اليه حقيقة فان قيل اذ كان الربع مكتوبه يكون الانبات

تخييل

تخييل من الخييل به عند السكاكي يجب ان لا يكون معناها تخفوق جسا
ولا عقلا كاطفال المتبذعة بعد بها امر وهي تشبيه بالاطفال فكذا
صانم تصدق من وهي تشبيه بالانبات ولا شك ان اسناد الربع
بطريق الحقيقة قد يصرح السكاكي بان الصانم في باب الربع
وهو الانبات امر محقق وممكنه بل يحصل فانه مع كل منهما عن
الاخر عند **قول** من حيث انه صانم اليه اني تقيد الخييل لكون الاحوال
العارضة له واسطة الحكم او المنزلة مثلا كونه مسند اليه كما ان يكون
التاكيد كونه مسند اليه مسند مقدم او هو معروف او منسوخ عن ذلك
كذ ان الشرع ولو جعلت اضافة الاحوال للغير حتى لا يحتاج الى دلالة
بغير صيد او معناه الاحوال المعهوده على السنة اهل المعاني او المعهوده
بغيره ذكرها بما في روى الجوز والذكر في العرفه السنه والبيعته و
الذي في الفصل انا و العدم من التاخير لو صور المصنف بها
جعل ذلك في جميع الابواب الا بعد لكان ان **قول** وعدم الجان
ارادوا عدم العدم المتناقض والا فالعدم اللاحق معنا خروجه عن الوجود
والحذف عبارة عن العدم السابق **قول** ان عدم المسند
اليه عاين عند بالفاظ مختلفة من الجوز والتاويل والمعنى
واحد انما الاحتمال في العبارة **ولا شك** ان هذا المعنى هو العدم
السابق على الذكر اذ لعمري هناك ذكر بعد اسقاطه الذي ذكره من
الشيء في انشائه الحذف انما بعد اعيان معناه الاصل ان
الوجه الذي ذكره الشارح لتقدم الحذف في ظاهره اعلى وجهه
على الذكر ومنه يعلم وجهه عدمه على سائر الاحوال المعرفه علمه فصح
قول الشارح على سائر الاحوال و قد يوجد عدم الحذف بان
اعرف الاحوال هو المسند اليه بالعدم كان العرض اللهم اوبانه اربح في

احوال
المسند اليه

حذف المسند
اليه

اقتضا الحاصيه لانه محال للاصل فلا بد من كنهه سريته فاما الذكر فكيف
يبه فكونه اصلاد وان الذكر مع غيره عقبا ان من العرفه والتكبير
المقدوره التي حوت على ذلك خلاف الحذف كان بالمقدم او لم يكن
اثره الى الصبط وان ساي الاجوال لما كانت معونه على الذكر كان
المناسب ذكره عاقبيه **وقال** في المناسبات ان لا يبعد
ذكر احد الامرين من الحذف والذكر عن الاخر ليعلمها انقباض الحذف
لحصر كلا الامرين المناسبات **قوله** فكانه يروي عن اصله فيه
ان الظاهر عدم ذكره لان السجاده بان الترتيب على سبيل الحقيقة
وقد عرفت خلافه **التمسك** ان نقول المراد من الترتيب عن اصله
عدم الاثبات به ذكره او عدم ملاسطة بنيه من قصد انه لا بد ان ذلك
على سبيل الحقيقة لكن الشان في دلالة الترتيب على هذا **قوله** وان كان
في الحقيقة دكتا من الكلام بمعنى فلا يكون ذكره عينا على الحقيقة
قبيل لا يعبه ان يقال ان ذكره عينا على الحقيقة كما في الذكر في
الحقيقة فإذ المعنى واحضاره في ذهن السامع وقد حضر المسند
اليه في ذهن السامع بالقرينه فتكون ذكره عينا حقيقة واما كونه
دكتا من الكلام فانما هي ذكره رعايه لا امر لفظي فلا يكون عينا ظاهرا
بل حقيقيا وقد يقال معنى كلامه ان ذكره عينا بالنظر الى القرينه لا
بالنظر الى الحقيقة مع قطع النظر عنها حتى اذا قطع النظر عن القرينه
لا يكون ذكره المستداليه عينا لانه جزء الكلام فاحصيه السجاده مبدوله
اذ على بعد عدم القرينه لا يوجد شي بدو عليه وانما اذا لوحظ القرينه
والمعنى المذكور لان مبدوله استغناء من **قوله** من حيث الظاهر فلا

دلالة

ذكر طاق السجاده من ان الاعتناء عند الذكر بالآخره على العمل **قوله** وانما
قارح عمل عبود لان الج العبد ورسو ف على الكون سائقا في المحل الاول
والاستقلال عنه الى المحل الثاني وليس من مبرها محققا اما دلالة في اللفظ
عند الله فلا بد لا ليعمل بالذات له دون العمل واما دلالة في العقل
عند الحرف فلا بد للفظ المحذوف وحلا في اليه لانه ساعه لانه قد استمر
العاده منهم المعاني من اللفظ المحققه ان محمله ان مصر على سائر الثاني
وهذا الكلام برهان كان قد عرفت للاورد الثاني كطهها في الشرح حيث
قال وانما قال محمله لان البالد عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه
بالعنوان والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخره على العمل فلا عند الذكر كونه
الاعتناء بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العمل وكانه انما احصى على هذا
لان احوال التي يعينها فان كون العقل داما محله في اليه لانه في العموم مطلقا
امر الشان في لا كما يحوي على احب وذلك حصر اليه لانه في اللفظ معوله لان اللفظ
حقيقه عند الحذف هو اللفظ مع طهسور مدخلية العمل في البدل له وقد
يقال الكلام في اليه لانه اللطيف والزهال لغوم الان اللفظ اما العمل شرط
البدل له ولا بد له وذلك ان مصر على الثاني واما في العصري وجه
الاصح **قوله** ان ايهام من انه عن السجاده ذكر الحسد في العبود
والايهام في العمون مجرد اختلاف لجهار لان الاول من الصن والحياتيه
والثاني من المعاني الوهميه وقيل للعدد وانشاء به تحقيق فاختار فيه
الحسد واما صون المسند اليه عن السجاده لتلكه جبر فان ذكره على
لسان خبيس فامروهم محض فاختار صيغته وكد صون اللسان
عن المسند اليه لتلونه بذكره كونه خبيسا او جنتا امروهم محض
فاختار صيغته لانه ايهام واما قال عن السجاده ولم يقل عن اللسان لانه ابتعاد
ان يدعى انه من الشرف واليهامه تحت ملوحت كل لسان تذكره

اعماله وانه ما يجار

فان من الالفة ما لا يعجز فيه ذلك بل ذلك مواضع من الكلام على معنى ان الصيغة
 عن لسانه اما في صيغة العكس يمكن ان يدعى انه من حيث الالفة
 بحيث يعلق منه كل لسان ذكره فيمكن اطلاق الالفة عليه ولقد اختلف
 المساكين اما لا يعام ان في تركه يظهر اللسان عنه يظهر الالفة
 لكن لما كان عكس من الالفة عن الالفة عن الالفة عن الالفة
قوله الظاهر ان ذكر الالفة قد يقال قصد السمع في غير قصد
 الالفة عن العكس في ان قصد كل منهما مع الالفة عن الالفة
 ان قصد الالفة من عكس الالفة التي يمكن اجتماعهما في
 ان يسمع او قاسمه في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 المسند اليه فان المراد من الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 بنية في قصد الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 المقصد في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 السمع او القاسمه لانهما انما يكونان في الالفة في الالفة في الالفة
 ونقار في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 الخير على الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 من الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 لعنف المقام بسبب في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 وجود الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 لكان احسن تامر **قوله** في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 الفعول عن الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 قال الحكم عن الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة

قال في الالفة
 هذه الالفة في الالفة
 وحيث في الالفة
 السمع في الالفة
 الحس في الالفة
 لانه في الالفة
 عن الالفة في الالفة
 على الالفة في الالفة

وهما

مهارة على الغيب اسم جبل فرام صيدها اما ما لم يمكنه وكان يرجح
 مخفقا بلا صيد وكان يعقل نفسه بعد ان لم يطعم فرحا الى الصيد
 فرمى الحكم بالاس فاحطها ولما عرفت الشاكلة رماها طعم فاصابها
 بعد هاق الحكم ذلك نصار **قوله** ان يتركه طاعة في الالفة
 الاستعمال على تركه سنا والالعاس وعنه فاداء اذ سمعت من العرب كلاما
 حذفت منه المسند اليه من عرق اس سمعت به في من امدت على صمته بعد راعت
 الاستعمال الوارد على تركه قولك رمية من عيني رام واد اسمعت اسم ما حذفت منه المسند
 اليه قياسا وكتبت به عيني في من اعتراضه كقولك الحمد لله اهل الجوارح
 على الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 نظر الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 من الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 منه في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
قوله من الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 الامور كضاد كره الحق السري في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 وصف لما سد جوه لعمه الاعراب للاقتنائ والعرض من هذه الاوتان اطهار الاقلام
 بالمد في رن حمة ان فمد زادة انقاط السامع ويحذف رعمه في الاستماع
 وذلك الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 وبين ما سلة من سبه الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 متعلقين بملقاتها قبل **قوله** في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 المذكور المقابل للحدف لكن المراد هنا اعلم من ذلك بقرينة جعله قوله تعالى
 ان الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
قوله في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة
 في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة في الالفة

ذكر المسند
 اليس

في الاعتبار في هذا حجة على كل منهما **قوله** ولا يفتقر الى الجود عنه
فان قيل الكلام في ذكر المصدر اليه مع وجود اللفظ انه مع عدم
الدكون اجبا لتأدية اصل المراد لا تحت الفهم و قد صرح بذلك في شرح
سرايه في المصنف لصح الدعوى على **قوله** يكون ذكوه عن ابتداع
الظاهر والاحتران عنه مقتضى العبد **قوله** اجيب **قوله** لانه ليس المقصود
حجة القصد الى الاحتران بل قصد بالالفعل لا المشارة انما هو لاد **قوله**
ان نادة الايضاح والاعتراض المسمى بالمدونة بمرور بعد زيادة
الزيادة نحو الايضاح بالنظر في القران والفرق بينهما ان الايضاح
بالنظر الى هم السامع والمعنى بالنظر الى يمكنه معرفة في **قوله**
او طهارتها اذ رجح لفظ الاظهار ان كان الحاصل من ذلك هو
عند العظم هو نفس العظم اي الوصف بالعبارة لان الكلام عند علم
هذان المصدرين فاسمه البار على العظم هو اسم من الكلام عند عدم
ذكرة مصدره يحصل اظهار **قوله** ان المراد ذكره مسبق
ان يكون عطف على اظهار **قوله** حيث الاضغاط مطلوب الا في ابدال
الاصغى بالسماع ليشارة الى ما موسى عليه السلام فان الاصغى لا يعمل
في حق تعالى بخلاف السماع في قول حيث الاضغاط مطلوب اشارة
الى ان بساط الكلام ليس غرضاً اصلياً كما لا غرض السامع وانما الغرض
لان الاضغاط من السامع **قوله** كحقيق او بعد الرجاء اشارة
الى ما ذكره الخا من ان العدم اللفظي سيما في محققين
وذلك لانه في بعضه من غرضه من بديهة فان لفظه ان كان

معنى اللفظ
بالاضغاط

متاخر العظا

متاخر العظا لكنه سبب عدم تعدد لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول
في العدم المعنوي سيما ان اجبها ان يكون فعل المصدر لفظا مع
المركب ان يكون حرمه لول اللفظ نحو في له تعالى اعدوا لول
التعوي لان الفعل بمعنى المصدر وهو حرفة الثانية التي ان يكون
المركب مع هو ما المراد من سمان الكلام مثل المصدر نحو قوله
تعالى ولا يربيه لول واحد منهما لانه لان الكليد مع سوقي
ليسان المراتب فليس ان يكون هناك مورد وثرج اليه
وهو الذي ارادة الشارح بقوله ومرتبة حاله العدم الحكمي
ان يكون المركب مؤخر اوله يكن هناك ما يفيض اعتبارا بقوله
لان ذلك المصدر باعتبار ان وضعه على ان يعود الى مقدم من هذا
المركب مقدم **قوله** في ذلك كالمصدر المهم المقترن بما بعده نحو
رصد رجلا ومنه صير الشان في العدم **قوله** اعلم ان الغرض
في الاضغاط للعدم الحكمي المعنى الذي مرتبه الاذني لانه من
خلاف بعض الظاهر فليجهد الحكيم في مدق المصنف مما لسان
هذا كونه مقتضى الظاهر **قوله** لان وضع المعارف مشتركة
المعنى في المعنى هو المصدر عند الاستعمال دون الوصف لسد رج
سيما الاعلام الشخصية وغيرها من المفردات والمهمات وسائر
المعارف فان لفظه انما مثلا لا يعمل الا في اصحاب معناه اذ
لا يحل ان يقال ان ترايد محكم لا يعينه وليست في صوغه لو اجد
منها ان الالكات في غيره من ان لا لكل واحد منها الالكات
مشتركة في صوغه ان ضاعا بعد ان **قوله** الحكم في حسان يكون في صوغه

مفهوم كل ما ملئ لك لا يريد ان يكون العرض من وصو عننا ان استعملنا في
انوارها المعجزة دون ذلك السيد المحقق عن امانه جميعه من الحق
قال فاده بعض العوالم من انما موضوعه لكل من هو في حيا
عنا اصله بل هو من انما جازي من مناه لا الاستمرار وبعده الاوضاع
و في صرح ما هو لكان ان ان انت و هذا محارات لا اتفاق لها اذ لم عمل
في ما و صرح في ناس المعلومات الكلييه بل لا يصح استعمالها في اصلا
في هذه مسجود ان كلف لاه لو كانت كذلك لما اختلف اية
اللغة في عدم استلزام التجاز الحقيقه لما احتاج من نفي الاستلزام
الى ان يمسد بما مثله نادرة الشيخي ثم ان الاستدلال لا يات
و صرح المعارف على الاستعمال الجبسي على كون اصل الخطاب
ان يكون له معنى غير تام لان المراد بالمعنى في قوله و اصل الخطاب
ان يكون له معنى هو الشخص كما ان علمه قوله مع ان الخطاب الخ
و المراد به في ما وضع المعارف للاستعمال فيه اليعنى بوحده
و الخارج كغير من المعارف كما عرفنا في الورد المكره لان قبه كالتبيه
مراد ابي شعور في معنى من حيث انه معنى و حاصله
الاشارة الى انه معروف و معلوم بوحده فان التكرات ان و حسب
عقل مبه معا ينسب للسامع لكن لمن في اللغة اسارة الى الملك
المعلوم به قوله نحو الحاصر اي الحاصر المسند اليه و الذي هو
احد اجزا الكلام سواء كان ركنا او مفصلا فلا يرد ان
نحو زيد قائم اذ التقي الى السامع بتصديق علمه انه بوحده الكلام

عبارة السرف في
عنه المعلوم و يكون
و صرح به استعمالها
في ارادة المعاند و نده

مراد على ما في
لغوه السرف

ادولكان

نحو الخ اصرح انه لا خطاب و نية الخ اصرح اذ هو كما ان ذلك
لوج ان توتى هذين الخطاب اذ اجماع الكلام عن مقتضى الطاهر في
مع مقتضى العبارة عن ما ذكره الشارح في شرح المعناني ان مقتضى
نحو الخطاب في هذا الخطاب لا خاطر معد هذا الخطاب و يمكن ان يوجه
بان الخطاب مضمون معنى المكنم و لا شك انه يقال في علم معد و المكنم
قوله اي عن معنى في حق جثن المقابل له ان يقال اي عن الخطاب
مع معني او يقال و قد يرد اي المعني الى عن اي عن المعني في
قوله الخ عن معنى معلق بخلاف اي مما لا ان هو حقا قوله
عن سيد المرسلين اما اذا كان صريحا في طلب و احب ان معنى و يكون
العلم على سيد المرسلين طاهر و اما اذا كان جمعا فظاهر ان
عالمين ان نعم جميع الخطاب من على سيد المرسلين لكن من لم
ينبغي ان يكون في كلام العرب العربا حطاه بصدده الجمع
مقتضى ربه نظره و كذا يفسر في العبارة المشددة
من مضمون الامرنا لهم مضاعفة هو مضمون اي سيد قوله
مع جمع مشخصه والجمعي السرف يخرج عن هذا التعريف
الاعلام الحسينيه و لا يجاب بانها موضوعه لما عهد مع جميع
الذهبية لاستلزام امتناع اطلاقها على المراد الخارج عن علمها
عدوية لغيره في الاحكام و المعصية يعرف الاعلام الحسينيه
انتهى قوله و ايضا هو يصدق بعرف العلم الذي وضع المثال
و العلم الحسن ليس من هذا القبيل قوله لا حضارة لاسد ان
المعروف بالاصحار العلميه احوالها انما هو اللغوي المحض في ذهن
السامع عن المعنى و المسند اليه بطلون عن اللغوي المعنى
بنسبته الى اسناد فاداه بالحكم و تارة تضم كلمة الى احوال

في السلف بعد ايراد هذا
ما اعطاه اللهم الا ان يعطى
الطرف من غير اي كايضا
مع معنى او الكائن مع
ان يحول الكائن معني ما من
سائنه ان تكون كما لا يحسن
على الادب السليم التزم
بمعنى الحسيني بالحلييه
ظاهر ابا الصمد بذلك
على نحو و كذا في
حاصله ما علمت في

تعريفه
بالاشارة

قوله حتى كانه درهان عليه قد دلل ان ضرب الميت في مكان المهاج
معلوم نزل العجده عاده ونوت المعلوم مقتضى ثبوت علمه قد مره ان
عند الاكثرت العجده مخبر في هذا المعنى لان يقال ضرب الميت في مكان
المهاجرت بالاحتقار معلوم في اللغة لا يلحقه عاده في لغة اعراب
مطهر الفرق امتثال في سقوط اعراس المصنف بان لا يظهر في
تفسيره **قوله** جعل من فده فانه لا يسمون الاشارة الحسية
صحة اليك اذ الاستنباط لا اشتراط في اصلاحات العلم فان يدلوه
وان كان جرمنا لغا من الترتيب الا انه ربما يكون من كذا حصل
المتصل عن كماله في اللغة وعرفه لولا ان اسم الاشارة والعلم العجين
وتاسواه بالعلم عطفه بعد ان جعل بعضهم الى الله اعرف المعارف
فان قيل على ما ذكره الله سبحانه من انبعاثه واختاره المشايخ
في الشرح من اعراب المصنفات كما لا يعلم كون المراد العمل بالعلم
لان اسم الاشارة **اجيب** بان المراد المراد العلم وهو مطلق
الاشتمال والاشتمال والاشتمال ولا يكون في العلم والخطاب والعجده **قوله**
اربع الخار من العالم كونه معوقا في الحي والعامل حتى الاشارة
في هذا الالتماس وتعلم حقل في احوال الاموكك ساع على اشتغاله في ذلك
ايعاد هو اول مقام للدخول في محاسن منعا وبقدر ان من سئل شيئا
حاله من صاحب جرد ان من المسكن في **قوله** لان بعد العز في
الحصركا انه لم يجر الى هو المعري في الموندون بجدي نارادينه كما يحضر في
قوله ن هو ان اصيل المراد الصوري راجح الى بان العرب من حاصل
يستفاد من هذا الكلام ان معصود المالكه يكون حكما على معصوده
ان لا يكون عنده شيء من صوره باي وجه كان فسان العرب في هذا
المحل والى اصيل المراد اذ هو المعاني في ثبوت عن هذا الوجه الذي هو
ان اصيل المراد الا عرب الذي هو المعصود الاصل في تدقيقه

المعنى

المعرض لسان العرب والعبد والوسط في اسم الاشارة ان لعطف هذا
مثلا وان ثبت بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحة العرف لكن في
المعنى كذا بيان مراد من خارج عن معناه وهو الوصف في ثبوت
نظر المعاني من هذه الحثية فان قيل هذا اجازي في الالفاظ كلها
فان يدب اسلا موضوع لخصه من امان المتكلم صديقه في فهمه
المخاطب فارجح عن مراد من هذا **اجيب** بالجمام وكذا صديقه في الفهم
محتو عن عليه المسند اليه في غيرهما في كونه وجمع ذلك في معانيه
بالوضع لكن المعاني بطر البهاج من انه اذ صديقه في المسند اليه بلعوا العلم
مثلا عبد امضا الخار اذ يذكر العلم في هذا القياس وهو بدعي ان
صاحب المعاني ذكر ان الخار قد يوصف بالاشارة في قوله في قوله في قوله
من دلالات وصحيه نور عليه ان تطلق الكلام على هذا النوع من
المعنى يكون خارجا عن نظر المعاني لانه ايضا يثبت عن الزائد على المعاني
الوصفيه من مجرد ما يدرك علمها ناول من احوال الحيوانات فاجيب
بان المعظم اذ تصدق بكلامه عن الخار يرفع ذلك عن من احوال
الحيوانات **قوله** ان محكيه بالقرب او بعظمه فالحقق
السوف كما ان القرب نفسه قد تطلق على قرب الموتية في فاه الخار في
علاقته في الموتية المعبد تطلق على صديقه ذلك في مقامه لان يعيد
لحد بعد الصفة اجزا الامور العوليه مجرى الامور المحسوسه كذا
قد تطلق ما يدرك علمه اعني اسم الاشارة على هذا المعنى في هذا
ما لا يكون صاحب الكشاف ان اشارة اليه الغشاح يقولون في ذلك
في رتبه ورتبه محله منزه بعد المسافه فيبقي من يدق في الدين
ويعتقد الخار من رتبه قرب المسافه في ذلك ان يكون الامر المحسوس في
على السائر بل يكون قرب الوصل بسط المتنازل في احوال البدن

7

ع

في لام العهد الى الافراد في لام الاستحقاق الحسب والاسد في مابن القصد
وان الربح وان اهما هما انه لا يكون ان يكون المعهود بجمع الافراد
وكون الاسارة باللام الى المعهود لكون الحكم على جميع الافراد
كما ان الحكم في الاسواق على جميع الافراد فالجواب ما ذكره الشارع
في المرد بالجمع مما سئل عن كثرة لاما هو المراد في الدعوى **قوله**
واحد امان او اثنين وجماعه الطاهر انه اراد فردا واحدا في فرد او افراد
كما يدركه قوله في شرح المفتاح واما في حصية معنده من الحصة فرد او
فردين او اكثر فليس كذلك مسانحة اذ الطاهر ان العود هو المركب من
الطبعة الكلية وما قسم اليها من الشخص لا نفس الحصة فيمكن ان ينسب
انه اطلاق الحصة بما سبق على التجموع المركب مجازا من بدل اطلاق اسم
الجزء على الكل اذ قد يقر بان المعهود في العهد الخارج هي الحصة مع العوا
مخسدة لا تسامح في قوله واحد كان الى احسن قوله ان المراد الفرع هنا هو
المركب من الطبعة الكلية وما قسم اليها من الشخص نظر لحوال ان يكون المراد به
المركب من الماهية في من اعتبار وجودها في شرح المفتاح في بحث
المستوفى ان قلنا هب ان الحصة باعتبار الوجود يكون حصة مستوفى
واما الحصة من حيث هي فلا يصح ولا في بعضها ولا في كل شيء
في المعهود ان يكون حصة من الحصة مع كبد الحصة من الحصة
في حيث هي معترضة لبعض الافراد انتهى ويطهر من هذا القول انه حور كون
الافراد مراد بها اجزاء الماهية نفسها باعتبار ان تمام الوجود بها يظهر
افضل ان جميع الافراد هب الاعتبار صدق عليها انها حصة من الحصة
من حيث هي تمام ليدان في قوله واحد اذ كان الخ اسارة الى ان المراد من الحصة ثمة
كونه حصة من الحصة واجب كان ان اجمع اجماعا لا يرد ما يكون احصونها ولو
باعتبار وصف اعتباري كان يقول ان الحصة مع هذا الحضور حصة من الحصة

تكون

دلع

من يترك الحصة او
لا يترك الحصة او
لا يترك الحصة او
لا يترك الحصة او

وتكون معهودا خلاصا لا عقبار **قوله** تقدم ذكره لا يخفى انه لا يمكن عدم الذكر
مطلقا بل سوطا ان يكون المعهود ذكره مراد به الافراد لا الحصة الا ان لو قلت
الرجل من المرأة والرجل من العرس مثلا لكان من المعهود في من ثمة شاعر
سيهوان المعرنة الا عيادت باللفظ المعهود والمقصود بها عيني ما بعد الاذن
لقد تقدم الذكر به يكون في الكلام هذا المصطلح وهو الاكثر وقد يكون في كلام غيره
كما اذا ذكره ما يدرى رجل من قبيلة كذا فعلى الرجل اعرفه وان لم يكن
بما عاده اسم الاذن كهد المتنازل وقد يكون نحو ذلك نحو اطلق جوقا لمطلق كذا
قوله او كتابه هذا من اقسام الكناية المصطلحة وهي الكناية المطلوب
وهي صفة ولا نسبة وهي ان تدعى في صفة من الصفات احصا من
بوصف معنى فيذكر كذلك الصفة لموصلها الى الموصوف فان لم يكن
من الصفات المختصة بالذات كما اشار اليه بقوله لكن التخييل كما كان للذات
دعي ان التخييل كما كان محصيا بالذات كور علم ان مطلوبها كان هو الذكر
وهو ليس بذكر حركي بل ذكر مبرر وهو التخييل **قوله** الذي طلبت اسارة
الى انها طلبت ان تكون ماني بطنها ذكر اعلى ما هو قاعده اشارة اليه
حدث بسوق الكلام لندرا لخير في فهم منه صمنا طلب ان يكون ذكر البنات في
عقول كانهات طلبت ذكر او نزلت في حيرة وهي امحى كون الذكر
مذكور اذ كان في كون التخييل محصيا بالذات كور علم ان مطلوبها كان هو الذكر
قوله في مولهادب اني رصعتها التي قامت الصغار في دلها وصوتها
مع رجوعه الى ماني قوله تعالى كما يدرب اني نزلت للايمان في بطي حيرا
لان المصطلح ان عدلوا مونت في ان له قامت الصغار اما بانها الفمير
في قوله تعالى كما يدرب اني رصعتها التي قامت الصغار بالعلم بكونه
مونت احى بلزم كون انقاع ابي حاله لعود الاعمار والاعمار
الواقع من مذكر ومونت ههنا عيارتان عن عدلوا واحدا

اذ لا كناية على
هذه الراكسات
العوامات المحققة

١٥

١٤

ذلك كبره وثالثه فليظن اني هاهنا جازي وهو منزه الحرفات الضمير
 العائد الى ما نظر الى الخارج من غير ان يكون له معنى الاثرية كما انه ليس
 وصفت من في البطن اني **قوله** ويدرس عن ذكره عطف من حيث
 على قوله ثم بعد ذلك كما قد ذكره في مقدم ذكره او شبه العلم به وبمعنى ان
 يكون المراد من سبق العلم به ان يكون معلوماً يعلم جوهره من سوي العلم الواسع
 والا كان اللام المشار بها الى الحقيقة من هذه الفسلفة والشارح لا يتوهم
قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة اي مع اعتبار حصولها في الذهن كما لسان
 في كلام الشارح ان ساء الله تعالى **قوله** وهو مسموم الضافه للسان
 وفيه اشارة الى ان اسم الحسن هو موصوف للماهية من حيث هو وذلك انه ليس
 بعد اذ قيل انه موصوف للماهية من حيث هو وحده لا يعبر عنها من
 في امتهن اشراو ستر الله الشارح **قوله** من غير اعتبار ما صدق
 عليه من الافراد لا يفارقه هذا اللفظ في بعض كلام المقوم وحب الاستدلال في
 صهره اني وقد بعد على ما اخذاه من رجوعه الى المعارف بلام الحروف
 لظهور اعتبار الافراد في القسمين الاخرين لانا نعلم المراد بهما الاشارة
 الى الافراد بل اراد باللام الاشارة الى الحقيقة من حيث هي وانما عمل على اوجهها
 معونة المقام والعرفه كما سبق في هذا هو الموافق لكلامه في الشرح الا
 ان قوله مما ساقى عند قيام القوم من عند الله عز ان ليس العبد في الحقيقة
 من حيث هي الخ ثابت عن هذه الوجهية كما قبل **قوله** لو اريد من الافراد ارب
 لو اريد من ارب ارب منه لو لم يكن فان كان معروفاً لو اريد من الاحاد وان كان
 جمعاً لو اريد من الجماعات وان كان منتهى لو اريد من المثليات
قوله باعتبار عهده في الذهن ليس يعني اذ حصل ذلك الواحد
 في الذهن كان يعينه تلك الحقيقة المحسوسة فيكون هو ايضا معروفاً
 فيه هذه الاعتبار فان حصل ما معنى عهدته في الذهن **حيث**

في حث هي
 قوله من حيث هو
 مع كونها من طاعت
 لا يعبر عنها
 الا بغيره

في الامام
 ادلا بلام قوله
 بل اراد باللام
 الاشارة الى
 الحقيقة على
 هذا اللفظ
 ان لا يصح
 الخ قوله
 ساء الله تعالى
 هو الا في
 وكما في
 بالاسم

فيكون
 الحرفه
 والاحاد الواحد
 لا عهد به

المراد

في حث هي
 قوله من حيث هو
 مع كونها من طاعت
 لا يعبر عنها
 الا بغيره

المراد بالعهد منه هو التعيين وعدم المعبد في هذا المعنى اما الحق لها في الذهن
 دون الخارج وقد كان وجودها منه وجوداً نفسانياً لا وجوداً حقيقياً وهو
 لا يصح في الوجود فيكون الحقيقة غير معبوده في الذهن معبوده في الخارج باعتبار
 حصولها في عين الامر **قوله** وهو ما من حرمات تلك الحقيقة عطف بغيره
 لقوله هو موجودا فانه انما كان معبوداً باعتبار كونه حرمات **قوله** حيث لا عهد به في
 الخارج واما في الذهن فلم يكن ان يكون معبوداً معلوماً للمخاطب متميزاً عنه
 مستقلاً في ذهنهما واللام في الخطاب بالجوهرية فالمراد بالحسن من حيث
 وجوده في عين الامر لا يعينه في ذلك المراد منه وجوده باعتبار ما
 للماهية المعلومه بغيره فلهذا لا يعبر عنه بهذا الاعتبار في حقه معبوداً اذ هي **قوله** وهذه هي
 المعنى كالمعروف كما حقه الشيخ الرضي **قوله** وهو ذلك كعدم رجوعه عن حقه
 نكرة وجوده بغيره كونه اذ اذ مع بعد الاشارة الى حقه **قوله** وهو ان يكون
 معناه بعض الخ هذه هي العوارض اسم الحس موصوف للماهية مع وحدة لا يعنى
 في ههنا ملء هو انه اذا كان معنى الحس ماد كونه لا يترك ان مدلوله هو
 الاشارة الى وجودها في الاسارة بنفس الكلمة الى الفرد المتشرد واطلاق
 المعرف باللام عليه من حيث هو حقه في حقه الى ما ذكره من القوم بل هي
 ان لا يصح اطلاقه على الحقيقة الا ان القوم من المحتاجه الى العرفه وانه ان
 يدعى ان مجموع الموكب من اسم الحس واللام وهو موصوف بانه الحقيقة وصحاح
 مغاير الوصف معروده وقد كان في الحس **قوله** بالاسطر الى القوم من حيث ان
 المراد البعض في كلامه ان كان اراده البعض في العرفه بنفس اللسان في المعرف
 بنفس القوم **قوله** بوصف الجملة من عطف الخاص على العام **قوله** ولقد امو
 على الدم ليس الاية قال المحقق لم ير في التفسير الحقيقة ولا الاسمع ان
 ظاهره لا المعهود المعين لقصوره عن ارب اما هو المقصود من المبرج
 بالافان و الوفا في و اصبح يظن انها الاحلام السجدة ولا تثبت الا برب
 العوارض كالمعلمه اذ ان الامر بصحة المضارع مع ان المواثق لقوله تضمنت
 صيغة الماضي ولا يرد مستمر كما في قوله في وقتا بعد وقتا على كبره

في حث هي
 قوله من حيث هو
 مع كونها من طاعت
 لا يعبر عنها
 الا بغيره

في حث هي
 قوله من حيث هو
 مع كونها من طاعت
 لا يعبر عنها
 الا بغيره

في حث هي
 قوله من حيث هو
 مع كونها من طاعت
 لا يعبر عنها
 الا بغيره

وقد يدع اخرا هو كذا وهذا اصعب وصفه مع الجمع **قوله** والظاهر ان هذا
 الافتتاح بالظن الى ظاهر ما سقا به من العظم **قوله** انما الظن الى ضمن كل
 له على كل فرد فالقياس هو اوصافه مع الجمع **قوله** كذا في الاضداد **قوله**
 على كل في ذلك سخن اللفظ الا ان يعرف من الجمع والصفه **قوله**
 نحو البدن والصفه **قوله** المحقول لم يرد كل فرد لكون المباح معنوا ما لا يرد
 الجنس وحرر الاسم عن البدل على معنى الوجود فالماح لعظمي وهو المحافظه
 على التشاكل للعظمي فالاولى ان ذكر هنا **قوله** الى احصاءه صفه لطريق
 اي طريق موصلا الى احصاءه ومحو حوله طرفا العوا معلقا بالمعنى المتقلا
 من تولد طريق وهو الاصل على طريقه **قوله** هو على السبيل **قوله**
 وهذا احصر من الذي هو **قوله** كانه اخصر من اسمه وهو يمكن انتقال
 معصود الشاعر اظهار الحصر والاساءه انه العود عن عايد على اقله
 محسوبا **قوله** هذا المعصود في الاضداد احصر الطرق البدل على انه محسوبه
 قائم باحصاء الطرق المقصود **قوله** مع الكوب اسم جمع الراكب
 والما من جمع يمان بمعنى عي حذف احد السببي وعوض منها
 الالف المتوسطة على خلاف القاسم اعلا علا **قوله** ذاهب عقب
 متعبد بذاهب تبيها على انه كان لا متعبد هذا ولعله حسن الترادف هو
 محله الذي هو العلي ولي مع الركب المسمى معك وحسنه **قوله** والذوق
 مشاهد صديق على ان مقابلة الفوا والجنان **قوله** في هذا المعنى جيد **قوله**
 لثان المضاف اليه قديم المضاف اليه لكونه السابق في الاعتبار وان كان التوخي
 في الذكر **قوله** اي للعصب الذي فرد مما يقع عليه اسم الحرس **قوله** الى ان اسم الحرس هو
 للماه من حيث هي كاهو المذهب المشهور في الظاهر ان من بعد ضيقه لا يانيه
 وعلى هذا التماس فاد الايراد من العزم **قوله** اي يجمع من الاعطيه هذا

يعرف
 ٤
 السداسه
 بالاصافه

سلك
 المسد اليه

مكتوب في
 سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني

اختيار

صواب الكشاف وهو انبئ بقوله عذ العظيم لان حمل تكبيره على التوخي اطهره
 الدعوى من صريح وصفه بالاعلمة وهو و صلفته مع تكبيره انما والاضافه
 بدو على منبذة صحتهم ومكابرتهم **قوله** بهم الا ان الظاهر التي رواها كل احد
 انكار المحسوس كما يشير اليه لفظ الدعوى كذا يدرك لعل يادكوه السكان هو
 المناسب لقوله تعالى في صيد رالايد ختم الله على قلوبهم **قوله** وفي المفتح
 انما للعظيم **قوله** في شرح المفتح الفرق بين العصب والذويعين الى الدعاطم او
 التقدير وان احدها مقابل للاخر ظاهره لا شتره يد ان كان كل من العظيم والغير
 نوعا كرم من فوك على الصارهم نوع من الاعطيه وعطاه عظام او خصر وان كان نوعيته
 باعتبار عظمتها **قوله** عن طالب العرف عكس بقا **قوله** على معناها الظاهر المضا
 محذوف اي عن اعطاط طالب العرف اذ لا معنى لكونه لا يمنع عن ذات الطالب
 يمكن ان يحول معنى في اي في شأن طالب الحرف لم وجد حمل المنكر في الثاني
 على التحقير سلاوي **قوله** البرهان في اد المعصود **قوله** مع حسن مقالته تنون
 العظيم منونين الحصر فلا وجد لما قيل من ان الوجه محله على ظاهره حتى
 يكون منبذوه الصريح انما الحجاب مطلقا عظمى اذ حقيقه الووع التكر
 في سيات المعنى ان الشارح **قوله** في شرح المفتح **قوله** في محاب التنبه لان يعلم
 ان ما ورد في امثال هذه المقامات من الامات والايات امثله لا
 شواهد حتى مهم باحمال الغير وان لا امتناع في مع مشاره احد من كثير
 من اللطائف والاعراض فانها منى تلك الاقتضات وكون التراكب لما
 ذكر من الاعراض على مجرد المناسبات والامن من اللبس ان معصود
 المكمم مناسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه العكده فلها
 مواضع ومع اسه وسه انه ان اراد بقوله امثال هذه المقامات

على الختم وسنه الزايم
 معان لا بعد منه تعالى
 المشعره باسحلابه
 وتعلمه من اللاتيه
 على عظام ما شافوه
 عنده كذا اما حوت به
 من سرة الاجار
 في شرح المفتح
 للحمى المرفوعه
 لفظه بجزءه
 عناده عن اليبول
 والعظم افضى
 نحو المفتح
 حمله على المرافعه
 السوره ما سبرده
 الصائد وغيره
 من ذات فعل
 العاوسكون العاص
 وهو ما اشار اليه
 الصارح بقوله
 فيكون والعظيم
 وهو الايراد
 ظاهر بعض
 كلامه
 العشارح
 والذواصل
 ح حسن

لكن انما يقال انما اراد
المتكلم المحتمل لا المتكلم
انما عنده انما اراد
انما عنده انما اراد
انما عنده انما اراد

ورغم اني اعلم ان
المتكلم المحتمل لا
المتكلم المحتمل لا
المتكلم المحتمل لا

انما عنده انما اراد
انما عنده انما اراد
انما عنده انما اراد
انما عنده انما اراد

المتكلم المحتمل لا
المتكلم المحتمل لا
المتكلم المحتمل لا

جميع ما ذكر في الموصفات فعول الموصف في الخطبة وسئل عن ما يحتاج اليه من
الامثلة والسواهد في قوله في الاضاح ان قوله صلى الله عليه واله وسلم لذي الدبر الذي
لم يكن تحت طاباة وان اراد المعنى هو ان لا يظهر له ضابطه بل هو **قوله** في قوله
من الله اكبر مسرلا وان السوس في كفون للتضام في قوله صلى الله عليه واله وسلم
في قوله صلى الله عليه واله وسلم في قوله صلى الله عليه واله وسلم في قوله صلى الله عليه واله وسلم
المؤمنات الحقة ذلك لا يفيده كدلالة على حصول الرضوان لغيره صرحا بخلاف قوله صلى الله عليه واله وسلم
لانها تتقارر مقامه بعد ايراد المعنى ببيان عظمه مع الحنة ووجوده اما كقولها **قوله**
في ذوايات عظام ليس المعنى على ان السكر في عظمه لانها تدور على عظمه في قوله
الدر هو الرسل وانما ذكره عظمه لانها اساره الى وجهه عظمه على السلام
قوله كل من ردى انما راد الدين اباح مسلما او حرة او عتس عليهم السلام
في قوله العراب في الفارة في التفتك في العقر على ما صرحوا به في حكم المستثنى
لكنه سكت عن الاستثنى لانه امرها وحيثما ينبغي ان يتبين له مبنى اعتبار
الامر ان النوع عيب في العرف هو الملاحة بينهما الا انهما اعتبار الامر في
جانب البه ابيه النوع عيب في جانب الماء معني ان كل من راد من امر ابيه مخلوق من
انواع الماء وهو المطعنة ق اما اعتبار الامر في جانب الماء النوع عيب في جانب
البدن في حياك اعلم ان المشار في ذكره في شرح المعتاد ان الامر اذ يخص
لا يلائم التفسير بقوله فهم من عتس على طننه الح وان عبارة المعتاد
ظاهرة في اعتبار النوع عيب **قوله** فالمعول المطعون هنا النوع عيبه الخاخي
ان جملة على النوع عيبه تدبو عنه قوله تعالى عقبيه وما نحن مستيقنين
حين لم يقل وما نحن بطائين طنا عظمنا او نحو ذلك في قوله وهو
انصب عما هنا وادنى عطف تفسيرى وسان لوجه الاستسبية كما سعى به
قوله في السج وهو الاستسبية لوافق قوله واقامه وجملة ان يكون الا
لا حقا بعد من الاحوال كذلك في الحد من العرف حدثت لفظ المصدر فلا
تكون العطف معر في ان لفظ الابدال ظاهر في ارادة المعنى المصدرى منه واقا

لفظ البيان

لفظ البيان فيقول ان الظاهر من هذه العبارة المعنى المصدرى اما المتأخر
المحتمل فالشاح فيه عطف السام لا على **قوله** الاحسن ان يكون معني
كأنه للمصدر الكاسف اذ لا يزالان المعنى المصدرى انما يصف بهما ثانيا
في العرف **قوله** ان يراد باللفظ احد معنييه فيحمل ان يكون ما عتق اذ
الوصف معني ذكر التفتك على المعنى كما اني عبد له هو امر بلفظ التفتك وان كان
الرجوع في الابدال ليس لاصح او في معاني فيه التفتك **قوله** فان هذه الارضان
اي مجموعهما هي وان كانتا صافا كثيرة من حيث العظام واحدة والمعنى
كانه فيل الجسم المتبدل في الجهات كما ان في كل واحد منهما خبر واحد معني
في قوله مع بعد اللفظ في الاعراب ايضا الوصف في الاصل مصدر وحون ان
يطلق على المصدر بطرا الى اصيله على ان الوصف المذكور في المعنى ذكر التفتك
في لفظه دلالة على كون التفتك واحدا او متعددا **قوله** في قوله يعرقله قال
لحقوه السرف هذا الوصف جسد الجسم اي معرقله على راي المعرقل والحكمة في هذا
انما انما اذ يحون المعرقل في الاعراب ان يراد بالطويل في معرقله الجوه لان الوصف
المذكور في الاحتمال التعلمية في خصوص المذكور على ان الموصوف هو الجسم
الطبيعي اذ لا مكان للتعلمي عنده من يفتقه **قوله** كان قد راي حال من صدره
اي مشبهما لرائي في السامع في عمل ان يكون حال من الطن بمعنى المطنون
اي مشبهما للمرئي في السمع والاول اولى **قوله** او منصوب وحين قوله
يعرقله ابيات اوردى فلا يسمع الاشارة من ابيات من محاور البديع
قوله عن تقليد الاسرار الخ اذ اختلف حالي من كان الرجل محملا على سبيل
البديع ككثير من راد اذ اختلف تاجر في ذلك الاحتمال حيث علم ان ليس المراد الا
التاجر ونفي الاحتمال بالنسبة الى امره بالتاجر اما ان يذم في قوله حالي في ذلك
عند ان يذم من التاجر وعبره فان كان محملا لهما يذم كرا الوصف ارفع
ذلك الاحتمال بالكلمة لا يقال وقد يرفع الاحتمال في الذمات كما اذا لم يكن
الموصوف به الا واحدا وقد لا يرفع الاحتمال في الذمات كما اذا في المعارف
كما اذا كان للموصوف بالتجارة من المستثنى من يذم بعد ذلك انما نقول **قوله**

في قوله قال الوصف
الكاسف هو الطويل
الموصوف ما بعد
ان العرف مصدر محصه
للتطول وكن العرف مصدر
صحة صدره او المعنى
وقيل الصفة الكاسفة
حتى العرف وحدة لا
سبيل راحة الطول اذ
العرف من غير عكس
معد سرف على البطل

الموصوفه غير مانع من الاشتراك ان كان محصورا من جانب الوافع فيرفع
 الاحتمال بالكلية الى المفهوم على ان مثل هذا في الذكر المحصورة في فرد
 في فرد من ان لا يكون فيهما اشتراك وهو يجل في عند كون الموصوفه في الوجود
 المستبين بن ذلك مع عدم ذكر الصفة المرافعة للاحتمال لانه لا يخلو من
 مفهومه في ذكر الوصف لرفع من جهة العرف لتعوي المراد فيجب ذكر ما
 يعنى المراد بخلاف الذكر فافانما يعمل في مفهومه ما الكلي الذي هو الماهية
 او العرف في المنفرد ان يكون حقيقته ان وصفت بوصف لا يوجد في واحد او
 احصرت في فرد فيكون الوصف في احتمال في سائر المعارف
 محل في ذلك المراد برفع الاحتمال هو رفع الاحتمال بالنظر الى قصد المنكلم
 ان المنكلم يقصد بوصف الموصوفه في رفع الاحتمال بوصف الذكر في العمل في سائر
 في احوال الاسناد في كونه الفناء الكلام الى الخالي لا يقال فيكون ان حاضر
 عنده حال الفناء الحركية فلا تصور وجودها بالافتقار الى العوكة لا يوجد
 في غيره في الغرض او بعينه على ما قصد به ولا اشتراك في ذلك حاصل في
 جميع المعارف المحققة فانه انما يوصف بالصفة المبرزة في المنفرد على
 السامع فيها سبب اشتراكه من حيث الفناء في ان ذلك الاستنباط في
 ترفع سببه بعرف المعرفة العظيمة التي هي نحو السوق في ارجل السوق كالم
 بوصفها الاحتمال كاصري فافانما ذكره من حيث المعنى كما سلف هذا
 الظاهر كقوله الحق فيهم ارادوا بالاسرار الذي يعلله الصفة هو الاشتراك
 المعنوي لان العمل انما تصور فيه لا يخلو كما في رجل عالم ويطاير في
 يكون جار يدي في قولنا جار يدي صفة محصورة وقد يخلو في الاشتراك
 على ما هو اعلم من المعنوي واللفظي وهو جار يدي صفة محصورة فيهما ولت
 الاسرار ان رعت معنى الاسرار المعطى وعينت معنى واحد لم يبق
 في عين جار يدي الا اشتراك المعنوي من امر ذكر **قوله** والاك ان الوفا
 محصنا على لولم يكن الموصوفه من جهة الاحتمال من مثل ذكر الوصف فيجب
 ان يكون الموصوفه بالوصف في رفع الاحتمال كان الاستغناء عن المعنى الواحد

اهم من الاستغناء

اهم من الاستغناء بوجه كما لا يخفى **قوله** دون الفرد ليرد ان بالمراد الواحد
 فردا ان الفرد ليس عمدا اصل لان الكثرة المفيدة مع من في الاستغناء
 بل او بطور واحد الذي يقارن الاستغناء العرفي **قوله** هذه الاعيان افا
 هذا الوصف الى **قوله** الكشاف فان ذلك عمل في حمان دانه فطابق
 الامور المتكلمة ومعنى زيادة قوله في الارض ويطرحنا حبه في معنى ذلك
 زيادة المعنى والاحاطة كانه من ابد في سائر الارض في السبع وما طاب
 بطاير في السماء من جمع ما يطرحنا حبه الامور المتكلمة في احوالها غير مهمل
 ارضها وحده ذلك ان الكثرة في سائر الارض بعد العموم لكن نحو ان يرد بها
 در ارض واحد ويطور حقا واحدا فيكون اسبق اقر من كونه وصف
 نسبتة الى جميع دواب ارض كانت وطرور ارض حقا على السوا فاصح ان
 الاستغناء في سائر الارض من دواب الارض في السبع وكل طاب
 من طيور الافاق والافطار الخلفه مطرور في معنى زيادة المعنى والاحاطة
قوله الكشاف في الارض مع دواب الارض في السبع وطرور لسان ان العبد
 من لفظ دابة ووطايرها هو الحق في سائر الارض ولا تصور زيادة المعنى
 واحاطة سائر الوصف لان الحسن مفهوم واحد والسائر هو محاد كلابي
 السائر فاضاف افا الوصف زيادة المعنى والاحاطة الى كلام المفتاح
 وسائر اعليه كون الحسن مفهوم واحد انما في زيادة المعنى والاحاطة
 اذا عرفت من حيث هو لا يخفى ان المرادهاها هو الحسن من حيث الوجود في
 جميع الامور كما لو كان المراد الحسن من حيث هو لم يحسن اوله في الحكم بكونه
 امرا خاصا كلام المفتاح انه لو لم يذكر الوصف لربما لو فهم ان المراد دواب الارض
 وحده وطرور حقا واحدا في سائر الارض او احداه وطرور حقا
 واحدا لا الاستغناء في المعنى وعلم ذكره في سائر الارض الى جميع ارض الحسن
 على السوا علم ان المراد الحسن في سائر الارض في المعنى اذا استغناء انما يكون
 حصوا نظرا في سائر الارض ان هذا اعلم كالم الكشاف وسه محف فاد لو

هذا الكلام
 الرضا في سائر
 احوالها

الحسن

اليوم مطعوا ولا ينفون من ذلك لحاطه المسند وسمي لها المصلحة الاحاديث
 ان تولد كل العموم معلومة بعد سمول الاحاطه ومع ذلك يمكن ان يكون الفعل
 المسموع اجمع الاجزاء صا دراعن بعضه **قوله** هذا الخ اسنادا بما تامل
 فان الاسناد في الخبر الصلي هو الاسناد الى اجزائه لا سائر السامعه وليس
 مجموع العموم سيبا منفيا ولا **قوله** ان تعال انه من الاسد عاره بالكتابه
 وذكر انه شبه العموم جمعهم عن ربح **قوله** الفعل جامع استناده ومصالحهم
 واشترار ومصارهم ورضي بعضهم ما جعله بعض وذل على هذا التشبيه
 باسناد الفعل الخ من المشدده به **قوله** المعنى المجموع فاستد اليه
 ما حقه ان يستدل الي بعضهم وثاليم ان مراد العموم جمعهم وراي تشبيه
 الفعل بهم وموعده بما سبهم وراي جازا تصح اسناده الى العموم جمعهم كما
 عاين في ربح يكون الخار لعمومات المعنى **قوله** ان مراد العموم جمعهم
 ويكون الخار في المشدده **قوله** يكون الخار ايضا لعموما ولا يندفع
 بوجه الخار على المقدر من الاحسن من كل **قوله** ولا يلزم ان يكون
 الساق او حج كما اخبر من ان كنيته في يد سركه من عاوس واسمه بين
 ولا من معار من لا وليك فاد اجمع الاسم الكنية عطوسان لخصا فاذ انما
 وان كانت الكنية او حج من الاسم جاز الاقرا **قوله** وهو من العايش
 الطير عما قد ذكر بها من **قوله** من العبد السنه العود الالهي الطير
 مصوب ان كان العايش **قوله** مصوبه وحرر ان كان كاس محو **قوله** على
 انها عطوسان كما ذكره وحكمه **قوله** ان يكون به لا ايضا والخبر
 والسبب موه معان **قوله** ويدعي عطوسان الخ ليس المصوب
 وهذا الاعراض على المصنف فانه قد دفع مثل هذا ما ذكره في شرح
 المفتاح كما اعلناه عنه سابقا **قوله** وهي الاعمال الخ لا يخفى ان
 المنبار من مثل هذه العباره اعني قول المصنف واما الابدال

حسانه

كتاب الابدال
 شرح قوله
 لخصت عام
 العلمية

فلزيادة

فلزيادة المبررات ومادة المبررات هي العرض الاصل الاصل في غيرها وافعالها
 تصيد بالمعنى والاعمال ان كان حق العباد ان تعال انما الابدال هي ما يكون
 البديل هو المصوب ومع زيادة المقررة والظاهر ان فائدة ذكر المصوب هي
 هي زيادة المبررات فائدة ذكر المصوب هي كون المصوب انما السببه ولو قال
 المصوب انما جعله لزيادة المبررات كان واحدا في المقصود على ان
 يكون المصوب في حقه راجعا الى المسند اليه حقيقة لا كما هو بحسب
 الظاهر كما يرجع اليه ضمير منه في عبارة المصنف **قوله** انما هو المصوب
 اعني الابدال هي في عبارة المصنف ما لم يجرى اليه لانه كان قد قال واما ذكر
 المصوب منه فلزيادة المبررات في زيادة مبررات المصوب الذي هو الابدال
 الا انه لا يوافق ما قبله وما بعده فانه لا يوافق ما سلف من
 المنشار من ان الابدال بالمعنى المصوب فان وليت وحلي ما ذكرت ما كنته
 في زيادة لفظه فانه **قوله** ان تعال ان في لغز من لغز المصوب اليه
 وهو البديل وهو الحكم ايضا لكونه وحكم تكرر العايش واما في التاكيد
 فعد مبررات المصوب لانه **قوله** ان المسند اليه مبررات ثابت لا يظن به غيره
 لكونه مبررات المصوب وهو اي غايه الوصوح لا سيما في الالاسم والعض
 فانه لو قد اعني علم من ان اسل ثوب من بدل كان لا سلكه مبررات اباننا
 بحول الانسان فالمصوب منه مبررات مبررات **قوله** وحصل المصوب بالكر
 حوله المبررات من حواصن بدل الكل واما الدلان الاحتران فمعي اسمه التكرر كما
 سمي عنه قول حتى كاذم ذكره في انما المصوب هو حوله التكرر من حوله التكرر
 في الاور ظاهر في الاحتران حتى **قوله** المفتاح في بيان افادة الابدال
 زيادة المبررات من المصوب مذكور في بعد نوطه بعض ذكره من مبررات
 ويكون مذكور في مبررات مبررات في بدل المصوب ايضا **قوله** في الخاشية

اذ لم يعمد في حثي كما صرح به في اللبس وعنده ان يكون محطها بعضا من جميعها
 نحو عدم الخارص في المشاهة او جوار من كل نحو على السمكة من كاسيها او كالمخروج في الحارة في
 حدها او للمدح في ان يكون منقوعا اذا بعد في الجاهل حتى يخصوص به بعض ولو اشتراط في
 حدها وصحها لا يصح في باو من مثلوا له عن من من لهم من كل باب حتى ادم وان الملامات
 ابان حتى ادم **قوله** لا اشتراط فيها الترتيب الخان حتى المبعوث حتى هو الدرر و ذلك ان
 يكون ما قبله ماد الا في نحوها يعالج فيها المندم شيئا فشيئا حتى يبلغ الاخر منها ابي
 الاعلى والاولادى المالك كور حدي والرتب على هذه الوجه تترتب حتى يحسب المندم دون
 الخارص وقد كان يكون العلية عما قبل حتى اقر وان في عند الدهر من علقه عما بعد كقوله
 اجري المنيوع او نحوها واصعبها ان يعلى الموت بعد الالابيا ان من تعلق بهم
 سوا كان في الخارص بعد ما نحو مات كل ابي حتى نحو او نحو ما نحو مات الناس حتى يبيبا
 او كان نحو حتى نحو حتى خالبا اذ اجاز في نحو فقا يكون حاله اصعبهم او نحو
قوله لان الكلام اذا استعمل في نحو عند الكلام في قول المصنف في الجبهة فمرسان او نحو
 المعنى في العبارة حاصد لغير كفي ومثله الاثبات كما في بني الامر على الاكثر **قوله** على عهد ان
 عن اجاز دون زيد يكون فمراد ان اجاز كجمعا يكون وصرا اذ **قوله**
 سكت عن صور العبدى كانه الخاطبة من شارة ولا حكم حتى يرد عن الخاطبة الى الصور
 وفي نحو فالت الخاطبة المرفوع فان نحو اسى شارة الخاطبة الى الصور
 اهل الصديق الذي هو الموهوم الفاسد كما يكون نجان فلاح لا يعنى قول من عند ان
 عن اجاز دون زيد في المصير العلك حماله صور العبدى كما لا يحق وانما الحكم فيمكن
 على السببه الحكمة فثاقل **قوله** ولكن انضال الرد الى الصواب ولهذا لم يذكروا ان
 صرا في ذلك لان لا للمعنى الحكم عن التابع بعد حاله للمدوع ولكن كالحاله للتابع
 بعد غيره عن المدوع **قوله** ما سعت قائله الشرع والمذكور في كلام الجاه ان كوني
 ما حان في زيد لكن عن المدوع وهم الخاطبة ان عمو انضال هي كريد بناء على ملاسته فيما
 وملاعه لانيه لا سيد راك وهو وضع فيهم معو لذي من الكلام المقدم رجا شبيها با
 الاستثنى وهذا رجع في انه اما قال ما حان زيد لكن عمرو لم يعمد ان الخاطبة فثاقل
 جمع الامل اعهد ان زيد حارة دون عمرو **قوله** حلالا لبعضهم ذكر في السراج ان ابن
 الخارص اعترضه المعنى فانه ليس في كنهه المشهوره ما يعصى ذلك ومثله ان ذكره
 والامان والله اعلم **قوله** او معي هو الحكم له حتى كما قصد قول ان ما لك وقال ابن
 الخارص والارضي وقال المالكى بل يعيد المعنى والمعنى كلكن حديها وهذا الاطلاق عنه

قوله
 وكان يعالج فيها
 هو اصل الكلام
 مع جوار من كل باب
 عن المعنى
 ومعنى السلام السارح
 معنى في السارح
 قال اورد السارح
 انطوائى الحكم
 معنى في السارح
 معنى في السارح
 لشارك في السارح
 معنى في السارح

بعض

ان علمه محض زلفى وكونه لخاصي زيد عن موهوبه نحو في الاضاح كما كان كذا في كذا
 زيد لكن غير الاضاح كذا بقا المصنف يعنى ان الحاجب لانه قاله في احادي ومثله في حثي
 انما الخارص مع معوق فيه عن زيد **قوله** فبنيه اسكار و ذلك لان الحكم المذموم في الكلام
 هو المعنى والمعرف الى التابع على فقههم قال المحققون ان تكلف في نقول الحكم
 هو اعنى من حيث بعد سبعة اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فبها هنا مستحق في الاول
 نفيا هو صرف عنه الى الثاني اثباتا وحول الاول في حكم المسكوت عنه ومثله
 ان لا يكون من لا ولد ولكن في وجود الصرف هذه التاويل في جمعها وكانه اشار
 الى صعفه بقوله فتكلف **قوله** ان السدء الى السدء خاويل مقدم والسبب في غايه
 ورجوعها الى اللام المستعمل في معاني العلية مطلقا **قوله** وضع اذ لا حيا الامرين و
 الاخبار رتبوت الحكم لا حيا الامرين اذ تروى في حثي من الامرين عطف لهم في حصول
 مضمون احدى في حثي من عطف الجملة وذلك ان السدء المذكور قد يكون المسكوت السارح
 وقد يكون في افعالها واصطلاحها تصفية في مثل اذ انما لم يعلى هذا اذ في صلا من رباله
 الاخبار رباله لم لا يسمو عن غرض الا ان المنبأ رالى الفهم هو الشدة وكان هذا امر اذ من
 قال الفاعل في الحثي للشدة **قوله** ان الامام مثل المبادى من الامام برز المعين يداع يدعوا الهدى
 هو في الابه ان لا يصرح به فيها الصلا الى الخاطبة من السلاو بد عطفهم وبيان المبادى في
 افعال المشايخ في الشدة في اصل الحكم لا اذ اذ ذكره السكاكي في معنى لانه بناسك حارة وهو ايضا
 من سلا سماع الخاطبة المحي على وسيد لا تروى عنهم وهو تروى عن شخص طاعة بالهدى و
 طاقه اخره ماله صلا لا يتفكر في انفسهم وهو في كل المطر الصحيح الى ان يعنى فوالصحيح
 الكاسون في صلا من ذلك لان الموصوف بالمركب كايضا في منه المطر كالموصوف
 بالعلو المعنى كما ان المواقف وغيره حتى جعله هو السك من سوا ايط المطر فلما اورد
 المعنى صلا الله عليه واله وسلم احاهم من في جله المبدأ المطر كذا في طريق السك لثاني فيهم
 المطر الصحيح الموصوف الى الحق هذا واعلم ان الفاعل الرضى اصغر عن الامام والسكاكي على
 المسكوت المعنى وانما ظاهر عدم العرف فيهما ما مل **قوله** حوا او انا وانما الامه الطاهران الشاهد
 كل من لا يفسر وان كان ان هشام مصورة في المعنى على ذلك **قوله** في الفرق بينهما قال في المعنى
 ما معناه ان السكاكي هو انما بعد عدلها قبل ما عدى فيه الجمع نحو روج هدها ان اخيرا
 في المراد بلعه هو الواعده بعد العطب و قبل ما حور منه الجمع نحو حواله من العلم ان الاجاز

قوله
 ما ذكرناه اولاً
 انك اذا عطف
 معروا بعد المعنى
 النهى فانها
 للاصواب جعلت
 الاضاح جعلت
 كالمسكوت عنه
 الى المعطوف عليه

قوله
 انما مراد من
 عن السراج
 معنى في السارح
 انما مراد من
 عن السراج
 معنى في السارح

الفصل
في معرفة

ولا نقول قد فعل العتق للحر بابي العتق والكفارة مع حواليلج من الملائكة لانما قول ليس حوائج
البحر من الجاهل الذي وقع فيها الخبير من هو من حملة الاباحه الاصليه فان الكفارة والعقوبة
الاوحد اسمها ووجه اليان في اصل الاباحه **قوله** اي جعلت المسنة المحمل ان يكون الفصل
معنى المسنة هو العتق بخلاف العتق فان الفصل العتق وهو المسنة هو العتق
وصلى الى معنى العتق ان يكون اطلاقا للمسنة عن المسنة وحمل ان يكون محارا عتقا
اطلاقا لا يتم الملك كونه عتقا وحمل ان يكون العتق في ذكر الفصل في حرف المضاف اتم المضاف
المسنة فاعلم ان وقع ويكون كلام الشارح بيان ان اصل المعنى في قوله ان يكون الفصل حقيقته
في ذكر هذا التفسير **قوله** فالسماي قوله المعنى انما جاز احد على المعصية وان سرحي المسنة
والفتحة اذ جاز السامى المقصود عليه هو الاستعمال العرفي العام واذ جاز من المعصية وهو
الاستعمال الشارح العرفي وذكر المحصول السرف في شرحه لها ان الاصل في لفظ الخصص
ولا خصصا والخصص ان يستعمل باحوال الماعلى المقصود عليه ومما احصل الجود
يريد اي صار مقصودا على من يدل على ان الاصل في الاستعمال الاحكام على المقصود
خصر وذلما لا يشاعل نفس معنى الهمس والاقول ان انفي ونصير معنى الهمس ان لا
المعنيان معا ويكون الباطن كونه صليته للمعنى وبعد للمعنى من غير اجزا
وقال في خصصا بالعبادة مثلا من ذكر في صفة صفا اياها بذكر وقد ذكر في جاشين
المطو اذ جاز اخر وهو ان جعل الخصص مجازا مشهورا عن التمارك العرف
حي كان حقيقته فيها **قوله** فانه بان يثبت له المسند الاظهر في افادة ما قصدت
ابدن المحصنات بقوله **قوله** ولا يدر من خصصه الى اي كاد من محقق الحكوم عليه ذهنا
فعل الحكوم به معنى انه الاولي والواجب في استحيان البذلغا لكون الحكوم عليه هو الله
والحكوم به هو الوصف فالذات اولى بالمللا فظه او لا واللا لا يحب عملا ففعلهم بعقله على
فعل الحكوم به واما تحقيقه في الخارج فهو وان وحمل خصص الحكوم به في الموجود الذي اجبه
الا ان الاسباب في العمل ان يعبر الحقيق في الذهن لان ترتيب الالف فالتا منه المعاني بحيث
تلك المعاني في الفعل لان في الخارج **قوله** لان في البتة اشويقا اليه اي في المسند الذي جعل
معدمه الا في محل مبتدا لظهور ان المشوق الى الخبر انما يظهر اذا كان في البتة الحول **قوله**
يعني خبره الخلاق **قوله** البعض قابل بهن والبعض متم له وكان من العرفان جازم
في مذهبه وكفى الخبره **قوله** ان الاحلاف الصادق من المجموع من جمع هو مجموعا اشد
عبرته **قوله** بدلا من اشد بان في سجع الاسلام استخير بان سجع هذا الذي سجع

الطارق في خصص
بما ورد في كتابه
دره بعض الشارح

الفتحة

مراد

مراد بانحوان شعبان من سن فانه سجع يعرف بها بعض الناس فيدعون الثاني و
بعضهم على ذلك يعرفه التمت مع حوى من الالسان والسمان بدل من المقصود **قوله**
لجعل المسنة الى المقادير فلا يكون باللفظ المسوع في مسهل الكلام كلفه سعد او سعيد
وهذا هو الذي حصل من بعد المسند اليه وسرع عليه جعل المسنة وقد يكون معقول
كان في ذلك سعد في ارضه فانه قد سجع لا يكون سعد في ارضه وهذه المقادير حاصل
قدم المسند اليه ان حره وسرع عليه من المسنة لا يحتملها فافهم انما اشار به العتق الى
ان مراده المقادير لا اللفظ المسوع في اول الكلام فانه لو لم يشع للمسنة في امره عليه يبيح
المسند اليه نفس على العتق **قوله** مثل اطهار يعطى انما العتق من الذي كره عن العتق
العتق من السرف على المتاحر في الشرف معارف الان المتاحر هنا هو الحور وما شرف
البتة اعلمه لا للعتق اليه كانه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سنن ذلك
الطريقه المتعارفه انما يعطى وسرع عليه **قوله** لسعد خصصه في الشرف
اعلم ان هنا صورتين احدهما ان يقدم حرف المعنى على المسند اليه نحو ما انا قلنا هذا ان
في المقصود بالذات هناك الثانية تكسر الساكن انا ما انا هذا اربين الصورين في على ما
يفهم من كلام الشارح الذي عدله عن الشرح وذلك ان الاولي انما يقال في الخطا فاعل
الفعل المتعين في العول مع العطف بقوت الصور مقصود المصطلح في
يلزمه اختصاص اسفا القول به ينهداه الفعالة السليمة الثانية انما افعال الشرف
الخطا في جعل الفعل المعنى في عدم العول ومقصود المصطلح في قوله ويلزمه اختصاص
بقوت العول يعبر به سعادة الفعالة السليمة فعرفت ان المقصود في الافادة في الصورة
الاولى هو خصص عن المسند اليه بالخبر الفعالي في الثانية خصصه في الخبر وظاهر قوله
المصطلح في الخبر الفعالي لا يشمل شامنا الصورين المذكورين فان خصص سبي
بالفعل المعنى ان يكون ذلك الفعل مثبتا له مقصودا عليه فان وجه محذوف في صنف
اي خصصه مع الخبر الفعالي مثل الصورة الثانية وهي غير مقصوده هنا نعم
لولا في السجع بين الخصص في الصورين لصح هذا التوجيه لكنه فرق كما صرح به
في الشرح ولا يبعد ان توجه جوع صم خصصه الى المقدم اي لفعل المقدم خصصه
اي الخصص الحاصل به على ان المقصود محذوف في ذلك هو ان كان الخصص
المسند اليه مساو للصورة الاولى فيصير هو المقصود **قوله** اسوا لك معه ان

28

نحو
قوله
القاهر

على
شجرة

اي
المسند اليه

ع

علمه وسلكه في العوم ويضمه ان ذكره في قول الحق ما يقولون في الدين هكذا
 مقام علمه السلام ان الصانع لم يوجب سجدة لله للسهو اسسكل الحديث لو كان
 الاولان قوله كل ذلك لم يكن مطاوعا لواقع تكلف صيد من علمه في العلم
 في الثاني ان الكلام سطر المصولة ولم لم يسا فيها واحد عن الاو ان المراد
 كل ذلك لم يكن في صان ذلك بصدقه عن الثاني انه كان حمل نوح الكلام في الصلوة
 موثقا بن الدلائل وفيه ان سجع الكلام فيها كان مكلفا وراوى الحديث ابو هريرة
 وهو ثنا حرا لاسلام ورواه عمران بن حصين بطر بوا حرا وهو غير منقطع
 عن ذكر الموازي في العهد بانه اسلم عام اسلم ابو هريرة وواعلم
 ان اسمي سلي ذكر ان ذلك الدين هو الخرافة الصانع واما حصره عند ذلك
 ذكر هذه القائل علم انف منه على كونه هو ذلك الدين ولبس عنه وراوى
 الروايات في هذه الحديث والاكلام في ذلك جعل **قول** على ان الدوب اسارة
 الى ان المراد من الذنب في قوله على ذبها هو الدوب بعينه المقام بعد ما تب
 ان ذبها اسم حصر جمع على العليل والكر كذا عن الفرائد **قوله** لا فادة الرفع
 هذه المعنى برون المصوب ولو صرح به لكان او صح **قوله** هذا الذي ذكر فيه
 اسارة الى ان لفظ هذا اسناره الى الحالات المفضضة فتاويل ما ذكر قوله
 كذا مع صان الطاهر هذا اسنى على المعلى والامر والخطاب لمعنى الى غيره
 وارجح المسند اليه اسم اسناره للفتنبيه عند دعوت المسار اليه بارضاف
 على انه حبر رعا في لوعة بين اجله امامه كالمصنف مع الفاعلست على معنى
 الفاعل كذا اسل وفيه ان هذا المعلى بابا التاكيد بلعنه كل في قوله
 المصنف **قوله** كقولهم اي كقول العرب وهو اضامن وصيح المصنف موضع
 المظهر لسهرة امرة وكونه في حكم المذكو روهو في المصنف راي وصعامة
 في قوله **قوله** والترجم بعسرة منكرة فسل ويحدث هذه الكبره وعليه
 حمل مان روي الحديث نحو بعد است وحي من موض نوم الجمع فيها وحي
 اي فالمر حصة احد وبع رخصه **قوله** اي قول من جعل المخصوص

اجزاء الكلام على
 حلا ومقصود الطال

اي نعم فتايات
 او نعم سقايات
 او نعم

حرمه

المكتبة الرضائية
 القاهرة

خبر المتبدا رجع هذا القول باسئمال الكلام عليه على تقدير السؤال وبنها الجمل
 المنز و قد علمه المتبدا عليه وسجى لطف البناء على السؤال المقدر في باب الفصل و
 الوصل لا شتماله على ترك المتبدا ولا يحفى حسن موقع الاحضار بترك المتبدا لما فيه
 من الاحتراز عن العبث بنا على الظاهر واتباع الاستدلال الواسر على ترك نظامين
 ولا يوجد سجع هذه النكت على القول الاخر مع ما يبرم جهات المخرجيه مثل قوله
 خبر المتبدا اجمله انشا بغير فانه وان جوزه الش لا كلام في قلته بل في احتياجه الى التاويل
 عنه البعض ومثلا التكلون في اعتبار العايد الى المتبدا يجعل الجسر بمنزلة العايد عنه
 كون الفاعل مع قبا باللام او ضمرا لعايد الى المتعقل وفي وجه عدم المطابقة وصحة
 التفسير بالنكرة عند كون الفاعل مضمرا عايد الى المتبدا وفي اعتبار الابهام
 والتفسير بجعل الترام نقد لغير الخبر في الغالب ابهاما وذكر المتبدا في غير
 هذا وقد بسط الكلام المحقق الرضي في شرح القول الاخر في شرح الكافية
 فليرجع اليه **قوله** يحتمل عنده انما قال يحتملان الضمير عند صاحب هذا
 القول انه يحتمل ان يكون عايدا الى المعقل معهود فتكون ما نحن فيه **قوله** ولو لم
 الترام كج اشار الى ذلك ما يقال على هذا القول لو كان الضمير عايدا الى المخصوص
 وهو مقدم بقدر الوجوب مطابقة الضمير له مع انه التزم اقراره **قوله** لكونه ج
 الاعمال الكاميه اذ لا تصرف مستقبل ولا امر ولا نهي بل هو مشبه للاسما لانه
 سلب عنه معنى الزمان والحادث فصار معنى نعم جعده كذا ذكره الشيخ الرضي
قوله موث غير فضله كقولهم لقا فانها لا تعنى الاضمار وتايشه في كالتطابق لا
 لان سر اجع الى ذلك لكونه **قوله** فضل تكس اي مكثا فاضلا ولو انه مكانه بلفظ
 الشات او العصة مثلا لم يكن فيه من الممكن ما في الاثبات بالضمير لانها الابهام ثم
 شد وقوى كما لا يخفى فتكون التمسك حاصله لعله انم واكثر **قوله** ولا يخفى ان لا يقال يكون
 قوله لبيتمكن انما تعليلا لقولهم هو اوهي يزيد عالم فقطوحه بينه فح الاعراض لانا نقول الوجه
 صرفا تعليلا الى الفاعل ايضا وهذا الحكم شامل لكل مضمير مظهر غير اختصاص بضمير
 الشان كقوله تعالى فقضاها سبع سموات لا مخصوصا بالمتبدا لانه فان قيل فالمتبدا
 بالضمير هو في باب نعم **قوله** قلنا هو يمكن المفسر لاج حيث حصوله بعد الانتظار بل ج
 حيث انه ذكر مرتين اجالا ثم تفصيلا هذا اذا كان المراد في الجمن في الصبح وقد صرح
 في التشرح بان لا يصح **قوله** لان التامع ملام يسبح المفسر انما قيل عليه لان في ذلك
 لحواس ان يحمله لغيره اخرى واحوا ان الكلام انما هو فيما لم يسبق ذكره

ترجم

تبيان

لفظا ولم يدل عليه قرينه كما اشار اليه الشارح بقوله سابقا لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعديم تذييله بقوله عليه وقدم مرجح به في المختلف حيث قال كقولهم استأج عرس
جوز ذكره لفظا او تزيين جالس محو ربه رجلا ونحوه رجلا يدا **قوله** اي كافرا نائفا
للمصانع قايلا لو كان هناك مصانع حكيم لكان الامور بالعكس وقد ورد على ابن الرواديني
من قال كم ج اديب فيهم نلبه **قوله** مستكبر العقل مقلد عديم
وجمهور حكيم مالم **قوله** ذلك بقوله العزم العليم
ومن قال نكبة الاديب وطيب عيش الجاهل **قوله** قد اشد حال الحكيم كامل
رايت في بعض المحامد ان هذا الاخير للمحقق التريفي ويجوز ان يكون معنى زيدا
تكا قايلا بالقرين جالوت التروخالت الحخير وهو من هذا الجور فيلادون بنو معناه
اللاتفي ورتد كتاب لم يذكر الذي ظهر في زمان قباذوا باح الفروج فقتل
انثروان **قوله** المعبر عنه باسم الاشارة اليه لا الذي انشئت للمسند اليه
المعبر عنه بكم وهو كون العاقل محمدا والجاهل موزقا كل نوعه وقدير ضعيف
في الميزج وادنى المحتوم خارج الى كلاهما **قوله** عطف على كل الغنايم لم يجعل
عظما على اختصاصه لان نصب التهنيم بالسامع والندى على كل البلاد
او فطانتها وادعاء الظهور لا يقتضي شيئا من هذا كمال الغنايم بالتميز فلا
يلزم اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة وسواء نصب به كمال الغنايم بالتميز ام لا
قوله كما اذا كان نافية البصر محتملان تلون ما كافر والكاف لتبشير مقنون
الجملة بالجملة كما اذا كانت لتبشير المفرد بالمفرد عنه كونه ما غير كافر وحمل
ان تلون ما غير كافر وتغير بلا داع على كل مقصود التهنيم وقت كون نافية
البصر وان تلون بموصول عبارة مع قصد التهنيم والعاقل في اذا مقدر
اي حصل اذا كان وان تلون زائده واذا المجرى والوقت اي كوقت كونه
ناقبة البصر يعني فانما جعل المقصد التهنيم ولعل هذا اظهر والمع اعلم
قوله اوليها ثم اشار اليها اصلا هو ما لغيره انتقا المشار اليه يجب
البحث حتى يلو المبحر هناك بمنزلة فاقب البصر في عدم صلاحية الخطا
بالاشارة اليه فنتعين قصد التهنيم بلا اشتباه فانه في حيا يتوهم ان

اللام
الرواديني

بعد
وتحيز الزندين في كلامه
مقتبث اديان وهم غايل
وقال عنده الله
كم عاقل عاقل لا زان داعس
وجاهل جاهل لا زان داعس
تجيز النكس من هذا قلب لهم
هذا الذي اوجب الايمان بالقد
اسمهم باسم كل واحد منهم

اصلا

اصلا بمعنى عنده وقوله اصلا منصوب على المصدر به اي اسما المشار اليه
باسماء بكلمته ووجه المناسبه ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل
لكذا حكمه كونه مرات **قوله** وما نك عليه الواو حاله وتردين فله استيفان
او يدر فصل وچار ولا حتى ضعفنا كحالها بالنتبه للمعينين الاخرين ويدر
طفره استيفان **قوله** فلزا بده التمكن اي لم يكن لغتها اي المعنى النكاري بديه
كحلاف ما سبق في وضع المضمر موضع المظهر فانه بعد تمكن ما يعقبه كما مر
قوله انه الضم لم يوسر العاطب بين الحكمتين كمال الازد واج بينهما فان
الثانية كالتمتة للاولى ولعريف الضم مع تكثر اجده لعلهم يصيد بته بخلاف
احد يته كذا فيل **قوله** حيث لم تقلد كون المثال في هذا القيد اذا فسر
الحق التام ما فسر به الا قول كما تدل عليه قاعدة اعلمه المعرف فخرقا واما
اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون ما نحن فيه لان كلا من
الحكمين لدرج معنى على حد ذاته فان قيل ما القابيه من مائة قوله وما نحن نزل
مع قوله س تقا وياحق ان لنا **قوله** وهذا كالتاكيد لادخال الترويح قال
في شرحه المتنازع اليها به مراد به عرقا كماله التي تكون في قلب الناظرين الى
الملوك والسلاطين ولذا قال في تزيينه اي تقوية وانما يدخل في الترويح فانه امر
مخالف مما يطبقه وعلى هذا يكون قول الخلفاء مثلا لا لها محققين ونظر السفاوت
بينهما كمال الطهور وقال المحققون في شرحه المتنازع اذ خال الترويح اذا لم
يكن له خوف وامر به اجرائه وتزيينه اليها بده اذا كان له خوف وامر به ازيد
وعلى هذا لا يكون قول الخلفاء مثلا لا لها محققين بل محتملان كون لا يدخل الترويح
وان يكون لتزيينه اليها به وهذا معنى كون مثلا لا لها وبينهما على هذا الصفاوت
كقوله ون الاوول وعلى كل بقدر طهر وجه عطف تزيينه بالواو **قوله** او
له لا لته على ايت الحق **قوله** ان الاله له على لذات موجوده في المضمر **قوله** لم يقل
انا محتملان يريد ان لم نقلنا المعاصي على ان يكون الخاصي به على مذهبه من يجوز
كما صرح به في الشرح ومحتملان يريد ان لم يقل انا اتك وقد ذكره الوضوح معاني
شرحيه للمحتاج **قوله** هذا الذي ظهر ما سبق في كلام المصنف ان يكون اشارة الى وضع
المظهر موضع المضمر ويكون الاشارة بقوله هذا القدر انما يكون اسما ظاهرا
وضوح موضع ضمير الغائب او ضمير المتكلم فان لم يسبق في الاقتران غيرهما

19

ذكر معناه
في الاقتران

في ع واجب ويض
قال في بعض الجوامع
كون الجواب ما شرط
ابو السعود قال اي ما شرط
القران الاصل ما شرط
لانواله وما نزل الامتثال
ما في الاصل ما شرط
او الغناء من الصالحين
و ما نزل على الرسول الا
مخفوطا من كل سلطان
و ما نزل على الرسول الا
السلطان من كل سلطان
واخره

بل المراد وما كثر لا يحدث لان المكمل هذا الكلام هو جيب من اسرار النجاة وكان من اجل
 اصلاح كنهه من الكلام في معرض النص لنتفد وهو يد تصحيحه على سبيل التوضيح ليلتقط
 بهم و يد اربهم و حج فقوله والذبحون واسر على مقتضى الظاهر فاجاب بان المراد
 عليه في اللفظ المحصوره بوقع هذا اللفظ التوضيح والاعلام بان المراد هو
 الامت المحاطون **قوله** ومعنى الظاهر لنا فائدة اللفظ في الايمان في لفظ الترتيب
 جثا على فعل المأمور به لان من لم يتبعه في العبادة وفي منزلة الاجتهاد لان
 قوله انا اعطيناكم اكثر ليس صريحا في افاذه الاعطام الله سبحانه وايضا كونه محتملا لاجتماع
 كما يحتمل الواجب المعظم فلما التفت بقوله فقل لو كنتم تحبونها لاذنوا بالاحتمالات **قوله**
 ومعنى طرب في الحسان تشير الى ان البحار واليه وما يتعلق بطرب وتعلقه بها
 ايضا محتمل بل اللفظ ان اللفظ والاصحح معصود الشاعر فان غرضه ان قلبه تايه
 في طلب الحسان والمفيد لهذا المعنى صريحا هو حلقه بطحا واقا تعلقه بطرب فلا يفيد
 الا ان قلبه بطرب في طلب الحسان وهذا به فتأمل والطرب خفة بعثي الانشآت
 لشده سرورها وجر **قوله** وشتا طاهي مراد به انها لا تعرف ان يقار الا اوليات
 بعد من المحذوف لفظا جوت ويحتمل فانه ابلغ في المقام معنى المراد به ولا يسامح
 ما استهزئ به العرب من ان التعاقب بينهم كان خاليا عن ذلك كما ذكر **قوله** اي جود
 ولا التمس وكما يدبضوم **قوله** اشارنا ذكر في تفسير بعيد وجان الى انه لا
 منافاه من كون بعيد السبا وكون عصر حان شيب ظروبهن لشي واجر على الابدال
 وهذا جيني على ان مراد بالسبا اكثر مما اذا ان يسيل بان لا وانظر بين السبا والشيب
 على ما ذهب اليه بعض أهل اللغة واقا على تقدير جعله الكهولة واسطره فالمناسب
 تفسير بعيد السبا بممن الكهولة **قوله** فكون النفا تا آخر **قوله** اعتبار اللفظ
 في كلفني بالنظر الى طحا بك لا يحام مع اعتبار بالنظر الى الغلبه كذا في شرح
 اللفظ المحتمل اجراء على النظم وهو مقصود ههنا لان ما اعتبر خطاب القلب في كلفني
 لم يكن بنا الكلام على سبب طحا بك او يكون التقدير كلفك على ان يكون الخطاب
 في كلف القلب في الكاف للنفث وهو متنع واجب **قوله** اي الشرط صح اجراءه
 على الاصل في الجمله وهنا يمكن ذلك على تقدير رجوع اللفظ الى اصله وان لم يكن
 بد ونر وفيه ان هذا الجواب مستبعد ان يقال ان مثل قوله في اياك تسعون
 السبا لانه على تقدير رجوع الالتفات الى اياك بعيد اللفظ يمكن وان لم يكن بد ونر

في كتابه فان قد يرجع اللفظ
 الى اصلي في كلفني بالاصح
 في اجراءه في طحا بك
 بعد حذف وا في اللفظ
 في كلفني وا في اللفظ
 في كلفني وا في اللفظ
 في كلفني وا في اللفظ

على ما كان في
 على ما كان في
 على ما كان في

وقد عرفت نضح الشعر بانزله اللفظ فيه **قوله** وعوانه عطف تفسير **قوله**
 وحرين بهم فائدة اللفظ في المبالغة كان اسما يتركي حاله غير وعجبه
 منها وطلب الانكار عليهم كذا في **قوله** واحسن منها انها للتشبيه على حال شرع
 الجري كمثل يحق على الفجر مخيبهم **قوله** فسقناه **قوله** فائدة اللفظ في المعصم
 لان تعلق عظم لا يدر على الاذ والقدر العظيمه بنا على انه لم يستعمل في كلام البلاغ
 صغره كجاء في الغاب للمعظم والا فالطبيتا تاج عبر اللفظ كوقال فساقوه وغل
 الاحسن ان يقال انزلوا كليل فساقه لتوههم مرجوع صدر اللفظ عن ربه الى الخارج تا
 المسائل فيكون المعنى فساق ذلك الممثل السحاب وهو غير محقق او مرجوع
 صدر اللفظ الى السحاب وصغير المنقول الى شيء معلوم مثلا انا انزلناه فسقني
 السامع مع **قوله** وجهه ان الكلام اذا نقل جملته الكلام معقولا باعتبار
 نقل شي ما استعمل عليه والا فالمنقول حقيقة ليس هو الكلام الا ان يكون بالمعنى
 اللغوي اعني ما يتكلم به مطلقا **قوله** المحصور هذه الفايده في المقدار الحقيقي
 في عامه الطهور وكذا في النقل القديري توجه هذه الفايده فانه اذا سطرقت
 بما ترتب من الاستلوب كان له من زياده نشاط ووفور رغبته في الاضمار في الكلام
قوله هذه الفايده العامه لا تطبق على ما به يكون السامع فيها هو الله تعالى
 لعايير النشاط والانتفاذ والاصحاب فلقد ذكر شيئا ما يصح في حقه ان كان الله
 واحب بان المراد ان الكلام الانتفاذ انما وقع صاها لان نصه به هذه الفايده
 بالنظر اليه بفتحه مع قطع النظر الى السامع الموانع الخارجيه من ان هذه
 الفايده بالنظر الى السامع ولله ايضا بالنظر الى المكلم فائدة وهي تصدق
 النفس في الكلام والمصرف فيه بوجه محتمل من غير اعتبار لجان السامع
قوله احسن نظرية لفظ احسن بنى على ان التطبير حاصله تدون
 الالفاظ كلفها به احسن وهو كذلك فان تحديد النشاط بحصل المعنى
 الكيدي الذي يستل ذلك المنقول والنشاط جرح كذا في الشرح وهو
 متعلق بالتقدير واللام فيه لتقوية العذر وحمدا ان يكون للغرض المناسب
 قوله اكثر انتفاذ للاصفا فان الموقظ هو السامع لا اصفا في
 م السامع اعتم من ان يكون هو الملقى اليه الخطاب او لا فلا بد على ان

اللفظ
 ويد
 وجهه ما انت
 وجهه ما انت
 وجهه ما انت
 وجهه ما انت

فالاصح قوله للاصفا
 متعلق بالانتفاذ على
 سبب الاصفا ما التام
 في انتفاذ الانتفاذ
 استعان بما
 تحسبه في حوز ان يكون
 على وجه الاضمار
 لخاصة الاضمار
 ان يكون اللفظ
 لا جمل الاضمار
 انتهى

هذا انما تم اذا شرط في الالفاظ وجب الخطاب بالمفعول والمنقول
منه كما هو مذهب سبب الا فاصل كما جكاه في الشرح **قوله** الحكيم
واحدانا منافع لما ذكر في شرح المتناج النظر في الهمز من طوا
اذا او سر و معنى احسن برادوا واحدا وبالهاج طرت التوب اذا علمت
ما صا سر بركا نر حد يد **قوله** وقد تضمنت كون ان يكون مبنيا للمفعول
او الفاعل لان يكون الروايد فيه على معنى المفعول كما ذكره المحقق الشارح
في صوا سي شرح المتناج ان الروايد من صاحب المتناج وقد للتبليد وهو
ظاهر فالبا د ا خلة على ما هو مفعول وظاهره كقولنا ان كان جاب احضوا
وهو المعرف في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المفعول
اعني ماله الخاصته **قوله** عن ولد حاضر الظان اسنادا حضور
الى القلب محاز فان الحاضر ما يكون القيد محمله لا لنفسه **قوله** لانه اصيد
ما كذا يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظاهر كذا في الكفا
يريد انه جعل المفعول فيه منزله المفعول به وهو محار جكي حيث جعل يوم
الدين مملوكا **قوله** والمعنى على الظاهر ان الالفاظ وان
جوا مجرا المفعول به فهو طرف في المعنى والمفعول محذوف عام سبه يوم
الحذوف بلاقية من خصوص كذا ذكره الشارح في شرح الكفا
وكان **المحصول الشريف** الاتساع في الطرف بان لا يقيد معنى في ينتصب
نصب المفعول به او يضاف اليه اضافة بمعنى اللام وقوله والمعنى على الظاهر
مريد بمران الظرف وان قطع في الصورة بقرينة في واج مريد المفعول به
اللان المعنى المقص الذي سبق الكلام لاجله على الظاهر لان كونه مملوكا يوم
الدين كذا به عم كونه مملوكا من الملامر كبر فان تلك الزمان كتملك الملاك
سنتنم تملك به ما فيه ومن قال الاضارة في مملوك يوم الدين محار جكي ثم
ان المفعول به محذوف عام سبه لعمومها كحذف بلا فترتة خصوص
وسا به عليه ان مثله هذا المحذوف في مقيد في حكم المنووظ فلا محار جكنا

هذا انما تم اذا شرط في الالفاظ وجب الخطاب بالمفعول والمنقول
منه كما هو مذهب سبب الا فاصل كما جكاه في الشرح **قوله** الحكيم
واحدانا منافع لما ذكر في شرح المتناج النظر في الهمز من طوا
اذا او سر و معنى احسن برادوا واحدا وبالهاج طرت التوب اذا علمت
ما صا سر بركا نر حد يد **قوله** وقد تضمنت كون ان يكون مبنيا للمفعول
او الفاعل لان يكون الروايد فيه على معنى المفعول كما ذكره المحقق الشارح
في صوا سي شرح المتناج ان الروايد من صاحب المتناج وقد للتبليد وهو
ظاهر فالبا د ا خلة على ما هو مفعول وظاهره كقولنا ان كان جاب احضوا
وهو المعرف في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المفعول
اعني ماله الخاصته **قوله** عن ولد حاضر الظان اسنادا حضور
الى القلب محاز فان الحاضر ما يكون القيد محمله لا لنفسه **قوله** لانه اصيد
ما كذا يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظاهر كذا في الكفا
يريد انه جعل المفعول فيه منزله المفعول به وهو محار جكي حيث جعل يوم
الدين مملوكا **قوله** والمعنى على الظاهر ان الالفاظ وان
جوا مجرا المفعول به فهو طرف في المعنى والمفعول محذوف عام سبه يوم
الحذوف بلاقية من خصوص كذا ذكره الشارح في شرح الكفا
وكان **المحصول الشريف** الاتساع في الطرف بان لا يقيد معنى في ينتصب
نصب المفعول به او يضاف اليه اضافة بمعنى اللام وقوله والمعنى على الظاهر
مريد بمران الظرف وان قطع في الصورة بقرينة في واج مريد المفعول به
اللان المعنى المقص الذي سبق الكلام لاجله على الظاهر لان كونه مملوكا يوم
الدين كذا به عم كونه مملوكا من الملامر كبر فان تلك الزمان كتملك الملاك
سنتنم تملك به ما فيه ومن قال الاضارة في مملوك يوم الدين محار جكي ثم
ان المفعول به محذوف عام سبه لعمومها كحذف بلا فترتة خصوص
وسا به عليه ان مثله هذا المحذوف في مقيد في حكم المنووظ فلا محار جكنا

كان مودا سار
التبليد اذا كان
اهل لغة

قوله دلالة

دلالة على التعميم منه انه لو سلم ما دل كل من لا واد التعميم والادنى ان تعال الا فاضا
اضافه المصدر الى المفعول لم يحمله من اضافة الى الفاعل اي تعلق المفعول بالمتكلم
لمكان الصماني مرتب وكلامه مراد في الفتح ترجع الى غير مدرك وولينا سبب باعطو
عليه المعنى قوله مما سبب الى المسائل فانه مفعول **قوله** وانما حمل كلامه على
حالات مراده بتبيينها بشعران تنبيهها على العمل بكونه على اللفظ بل هو لا ينسب
فانه على له بعد واسطة بخلاف كونه على المحل فانه لو اسقط التلقي **قوله** اي ذلك التغيير
ظاهر انه اساء الى العرف المذكور رصحا كما عني عن رصحا برفق وليس بصواب بل
الصواب رجوعه الى خلاف مراده وذلك لان غير ما مر منه هو الكلام الذي القا
المكروه ولا معني بكونه الادنى بالقصد سلا قول القبيضي في جواب الحجاج مثلا لا
من عمل في عود ما مر منه الحجاج منه ولا معني بكونه القبيضي منبها على انه
الادنى بالقصد الحجاج بل بانه على ان ارادة الحجاج بالجملة على الالهام الذي هو القيد
حالات **قوله** المراد الذي هو العمل على العرس اولى من ارادة العمل على القيد كما انشأ اليه
قول القبيضي الا ان القيد اي هو الذي يوافق صدق لا دور السم بعده منبه على
ان الجملة على العرس هو الادنى الذي صرح في هذه المعنى فالمراد من العمل هو المضموم من
لا عمل في الاما هو مبدل لور عمل في قوله فان حمل الالهام في كلامه على العرس هذا
و قد تنكف في وجبه قول الشارح ذلك العرف بانه الالهام في كلامه على العرس هذا
مبطلا الى جانب المعنى الذي يصدق على خلاف مراده ان عرس من ارادة **قوله**
كقول القبيضي اصل القصة ان العصور والشاعر كان حاله في سنان مع
جماعة من الالهام كان الالهام ان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبيضي اللهم
سود وجهه واطع عنقه واسدقني من دمته فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبيضي
الى اخر القصة فاجسنت الحجاج على ما حكى فان **قوله** كان المناسبت
لغرض الحجاج لا حمان الالهام عليك لان القيد نوصح على الرجل لا بالاعمال الحيات
بانه الاسماء المعبودة امر وصحى معان على الالهام اي قيد او هو من نسل

قوله دلالة
اضافه المصدر الى المفعول لم يحمله من اضافة الى الفاعل اي تعلق المفعول بالمتكلم
لمكان الصماني مرتب وكلامه مراد في الفتح ترجع الى غير مدرك وولينا سبب باعطو
عليه المعنى قوله مما سبب الى المسائل فانه مفعول **قوله** وانما حمل كلامه على
حالات مراده بتبيينها بشعران تنبيهها على العمل بكونه على اللفظ بل هو لا ينسب
فانه على له بعد واسطة بخلاف كونه على المحل فانه لو اسقط التلقي **قوله** اي ذلك التغيير
ظاهر انه اساء الى العرف المذكور رصحا كما عني عن رصحا برفق وليس بصواب بل
الصواب رجوعه الى خلاف مراده وذلك لان غير ما مر منه هو الكلام الذي القا
المكروه ولا معني بكونه الادنى بالقصد سلا قول القبيضي في جواب الحجاج مثلا لا
من عمل في عود ما مر منه الحجاج منه ولا معني بكونه القبيضي منبها على انه
الادنى بالقصد الحجاج بل بانه على ان ارادة الحجاج بالجملة على الالهام الذي هو القيد
حالات **قوله** المراد الذي هو العمل على العرس اولى من ارادة العمل على القيد كما انشأ اليه
قول القبيضي الا ان القيد اي هو الذي يوافق صدق لا دور السم بعده منبه على
ان الجملة على العرس هو الادنى الذي صرح في هذه المعنى فالمراد من العمل هو المضموم من
لا عمل في الاما هو مبدل لور عمل في قوله فان حمل الالهام في كلامه على العرس هذا
و قد تنكف في وجبه قول الشارح ذلك العرف بانه الالهام في كلامه على العرس هذا
مبطلا الى جانب المعنى الذي يصدق على خلاف مراده ان عرس من ارادة **قوله**
كقول القبيضي اصل القصة ان العصور والشاعر كان حاله في سنان مع
جماعة من الالهام كان الالهام ان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبيضي اللهم
سود وجهه واطع عنقه واسدقني من دمته فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبيضي
الى اخر القصة فاجسنت الحجاج على ما حكى فان **قوله** كان المناسبت
لغرض الحجاج لا حمان الالهام عليك لان القيد نوصح على الرجل لا بالاعمال الحيات
بانه الاسماء المعبودة امر وصحى معان على الالهام اي قيد او هو من نسل

المعبر كز ر ج الهمز
الضمير ر الرجل الجبل
المضموم
والعقب مادام اخفوه
واساس

عبر عن ذلك كما ذكره الشيخ الرضوي في قول ابن الحاجب المعول من مما بعد روي كما ذكر المعول المرتفع
في قول من قال ان معنى الحال هو الكلام المذكور جمعته هو الكلام لا اليك في العلم ثم بحث
لان الملك كونه حقيقته هو الكلام المحي بالمسوع برن الكلي المعول الذي جعلته مقصداً في الجان
فاد افسد الكلي انه مذكور في كتابه الذي بارى مذكور حرماته لكونه كالمسوع كما نقر روي
موضعه كما نقر في وجه الشبه انه حسي اي حسي اذ به و قد يكون المعنى ان معنى الازاد
المسند هو كونه غير معد للمعوي وكون جزئياً عن سببي اذ لو كان معد للمعوي فهو جملة
مطغارة لو كان حرة سبباً معد لكون مفرد اذ لو كان جملة و لا يخلد في قول المصنف اتم
اخراده فلو كونه عن سببي الخ اذ قد عرفت مما بعنا عنه من شرح المفتاح انه ليس لان
ان لا يحصل هذا الغرض الا بهذه الحصوصية من مدح كلام السكاكي عرف انه لم يرد
بالسكاكي في الجملة و قد قيل في سببي هو الواجب بعد صمد استدل الى شي من متعلقاً
ذلك المبتدأ اتملا بذكر الازاد و هو مطلق و قد بدأ انطلق الوه و قد منطلق الوه
و لا يضر في الازاد في سببي و ان كان مفرد الما عرفت في هذا ان قد وضع سماحه قولنا
و اما اراده و لا يكون غير جملة و كذلك في سببي و ان كان مفرد الما عرفت في هذا ان قد وضع سماحه قولنا
او كونه سببياً اذ معنى المعنى و اما كونه جملة فله معنى ان كونه جملة الا ان قول
السكاكي لا يشيئاً متصلاً بالعدل في معنى احوال الاخر من نفس السببي و يمكن ان يكلف
بقا مقصوده انه ليس جملة و ان كان سببياً فتأمل **قوله** و لا يعد المعول المعوي سبباً
عديم اذ هذه الصورة المعوي عن السكاكي في مان كون المسند جملة ان شئت الله تعالى
قوله اي بعد المسند اي المسند حقيقته الذي هو الحدث لان الزمان حرم من مفهوم
الفعل لا تدفيه و على ما في بعض النسخ و اما بعد ذلك و قد استدل ام لان السابق
هو المسند صورة و المراد هو المسند حقيقته **قوله** وهو الزمان الذي يدل ما كلف
قد ناقش فيه بان تبس طرف زمان فيلزم ان يكون السبب طرف المعنى ان يكون
الزمان زمان و كذلك في تعريف المبتدأ و حوده و بعد هذا الزمان و يلزم منه احد الحروف
و فيه ايضا سبباً اخر وهو ان لفظه ان جعل معني الاسعمال و اما معنى الازاد
اذ لا يصور رسم الاسعمال في الاسعمال لزم ايضا اخذ الاسعمال في تعريف
المسند و ان جعل معني الحال كان كل من الحاد الاسعمال ما حود في تعريف الما حود و ان
ناقش في اتمال قولنا عدم الزمن الماضي و سببي الزمان المسند و الازاد
و المعانيها مناقشات و اجماع لان هذه الحرفات تبيهاات بغير اهل اللغة و هو ان
تلك العبارات ما هو المقصود بها و لا يحظر ما لظم سبباً ذكر زمان اما المدعوي فيها
مستفاد من علوم اخر يلاحظ فيها حاس المعنى دون العوا عبد القطعة المدنيه على

كون المسند
مفعولاً

الظواهر

المكتبة الوطنية
البيروتية - قبة العطار

على الظواهر و قد بين في ذلك العلوم ان عدم الزمان بعضها على بعض و قد انما الابان منه اخرى
علائق الروايات على انه قد يقال المغاسر الاعتباري بصح الطريقة في الجملة و لا يابره قوله
بأنه في تعريف المسند ان كان ياتي المعرف مغنياً عنه لا يسجد لفظ المسند بالترتيب اذ
بمعناه الذي يطالب اتماله **قوله** و هي اجزاء في شرح المفتاح الظاهر ان المراد اتمال لا يتجزئ في سببي الازاد
على ما يراه المسكون من تركه من الازاد كالجسم من الخواص المعرودة اليها و اما على مذهب الحكماء
المفاد ان الزمان موجود متصل و الحال عند اتماله هو الازاد في الزمان لا جزئياً و لان يجب
مقالاً يصح عرض موجود في زمان موجود في نفس ماد كونه السبب في نفس الحال لا سبب
في اتمال الزمان و انما يراه و لا بالنسبة الى الامور الازادية لان يقال الوجود في الاجز المدعوي
الوقت و انما سببها في زمان في الحال **قوله** و هذه المنع في بعض معاد الحال مقوض الى
العرف بحسب الاعمال و لا معنى له بعد ان مخصوص فانه يقال لكل و معنى و ذلك المان
و بحسب الكفار و لا يجب ذلك في حاله لا في حاله لا في حاله لا في حاله لا في حاله لا في حاله
هذا الخلف ما سلف من تعداد امثلة خلاف مقصدي الظاهر من ان اسم الفاعل و المعول جمعته في
مفهوم يه و نوع الوصف كالحال و الماضي على ما ذكر في ذلك الموضع في السراج و يدعو الفرق بين
و هو الزمان مجلد في ان يكون الفعل الذي هو الكل موصوفاً بوصف حرته الذي هو الزمان
قوله المحقق و ليس بمقصود انما المقصود بتحديد المسند جمعته الذي هو الحدث و ما ذكره
لا يدر عليه فان عجز الزمان لا يستلزم عجز ما انفاد فنه بل المقارن للزمان الماضي ملاحان ان
يكون مجلد اجماعاً فانه كصوب و قد ان يكون مستمراً كعلم الله و الصواب ان يكون الزمان
الذي من شأنه العجز في مفهوم الفعل موزن باعداد العجز في الحدث و ذلك لان المناسبه
بينهما اكثر و اعتبار الازاد ان على هذه الوجه ان لي و انصب مع الدليل على اعتبار الحدث
في المعاني الى بدل الاعمال على اتمالها ان هذه مخصوصه هو ان اهل اللغة يعرفون منقها
ذلك و يعرفونها في ما ذكر من الازاد ان بيان مناسبه و ابد ابعث لا بد من مسند على
المطلوب مع حاله و اذا صنعت الاعمال في الامور التي من تقوى لك علم الله و يعلم الله كانت
مجانبات من هذه الحجبية هذا ان المراد من العجز هو الحصول بعد ان لم يكن كما صرح
به السراج في شرح المفتاح و اما العجز و المقصود شيئاً شياً و الصحيح انه ليس باختلاف في
مفهوم الفعل لان حصول ذلك معد في مفهوم الاعمال و صغراً مسند بطر الى الاعمال التي
يصح ان يكون مراداً كخروج و الدخول الا ان تدعى ان اسمها صرحه الفعل في ذلك الافعال
بحالها في غير الحاد فنه لان في الاشاره في تفسير سوسم بصد عنه بغير من الوجوه و تامل
نفاً شتاً شعر بان المراد بالحد دعت المعنى و يمكن ان يقال ليس عرضة

خران
الظواهر

اي احوال الزمان
و الحروف في الزمان
مفهوم من قوله

موردنا الى المرافق انا صر في قوله ساو ابدكم الى المرافق لان العرب اذا قالوا فلان فلان فاعلموا انهم
شاقوا صلوا او حرموا على كل من يتكلم به ولم يخذوا الحاتم ولا سكتوا على ايامكم وانتم اي لم يخذوا كل واحد منكم احد ما كان
من الفضا وكذا اذا كان للمرجع الثاني شغل واحد فتارة يفردون بالثقل باعتبار وجدة التشبيه الى اضافته الى المرافقة
خو خذ من اموالهم متقدمة اي خذ من كل مال واحد منهم متقدمة وتارة يحتمون لينا حسب اللفظ فيصير الجوك قالوا اريد
الناس في دواهم فربما ايرشاهما اي كل واحد واحد منهم فربما او منده قوله تعالى اريدكم الى المرافق اي منقول
كل واحد كل واحد الى المرافق لان كل واحد منكم او ان كان له متعلقا نحو المرافق في اكله فربما وطبها بالادهم
يطرفها ومنه قوله تعالى وارجلهم الى الدجيين ورجل جمع فربما الى بالرافق وانقلوا ارجلهم الى المرافق
مع كل طرف ومع كل رقب انت مفسر في اللفظ

ع

فأجله في ذكر السارح نفسه انه كرم ما قال للفعل مع صيرته المفضل به جعل في ههنا
 على الكسوف من عدم وروى ذلك الاعراض **قوله** لا في اعول في السحابة غالة الشمس
 اعتنا له اذا اخذ من حيث لم يدر وتولد عال كما في اعول في الشمس بقا غالة الصداغ
 لانها في موضع اخر تصدغون عليها ولا يكون **قوله** قلت المصود جود السارح
 جعل حرف البع حر من الموصوع ومن الجور وكافة انما جعله حر اوله جعل العصب
 ساليه صدي الا ان يكون المصود به من حرفي المخصص هو الامتات كما في اكثر
 الصور كما حاجه اليه كما سبق **قوله** ان قاس ما ذكره في السه من المرفق من انا
 قلت هذا ارا ما قلت هذا القصص ان عاله ههنا بعد الم الطرف واللاوه حرف البع
 بعضي ان يكون التزاع في عول الا في وجه خطا او سلك في محله فاداعي محليته جهور
 الاخر له بت محليته ما عاينها اعني جهور البشار والاقا الفرق بين هذا وبين ما
 انا قلت ان ادرك المحقق **قوله** ان المرفق بان الفاصل هنا هو الطرف
 المسند اليه في حقه التاحر وفي ما انا قلت هذا هو المسند اليه الذي ليس له حقيقه
 في التاحر يمكن ان يجعل العور وحيثما كان فيه كانه في حرف البع المصغر الفاصل
قوله في جهور الحنه اجل البان جهور الحنه وفي جهور الدنيا ومعلوم ان ليس عدم
 العور مصفا لفظه في جهور الحنه **قوله** المصود عليه حقيقه هو الصفة اي الكون
 في جهور الحنه ولا حاجه الى ذكر الانصاف حمله لكن ما لم يكن معني الوصية في
 الطرف الواج حبرا ظاهرا صرح **قوله** لا في الانصاف تنهيهما على ان الطرف
 يصير معني مصفا انه المسند الى الكون والمصود في جهور الحنه والمقصود
 دمع توهم كون المصود عليه الضمير المجرى وكون من نصر الصفة على الموصوف
قوله كما لو جهدهم ذلك لانه ليرى من عكسه المحرور عن القاون وهو ان
 جعل عدم المسند لخصر المسند اليه عليه كانه ليرى من عكسه العكس ان يكون
 المعنى الثابت في جهور الحنه موصوف على عدم العور وقد كان المعنى ان عدم
 العور موصوف على الثبوت في جهور الحنه **قوله** لئلا يهدت الراس الظاهر
 ان افاده المقدم للتخصيص مع المعنى غير واجبة كما في الاثبات ولو اريد
 قوله عدم موله وهو لك ان اولي وجماره الكسوف فرب من عبارة
 المصنف الا ان يبين وجوب المخصص في مثله فليست **قوله**

ع

ع

ع

ع

قوله

قوله كقوليه له ههنا لا يخفى ان العور يمكن منه **قوله** والمسنده اليه المتاحر الا جهوران
 يكون سمي العور اليه هو المسند لما عرف من امتناع وقوع المعرفه جهورا عن الكسوف ولو سلم ان قوله
 ثلاثة مسدا وتولد سرق جهورا مسدا **قوله** سمي العور اليه لا جهور مسدا في حذو
 ايهم لكان معنا به كمال لا بعد ان عالانه احرب من الاول ومنه ايضا ما عاين في المذبح
 وذلك لان اثاره مكر المسد المذبح وجعل حيره فعلا المخصص تطاحر السكاكي وعبد المسيح
 على اثاره المصنف فالمعنى ان الالة لا جهورها هي التي مسرف الدنيا سفيها وهو شئ العور
 والاشعي والهم كما في قوله **قوله** والمشرقات الدورات ثلاثة الشمس والقمر والنجوم
 ولا توهم انه ليس لان الاله لا يعدم المخصص لان المخصص موجود في جميع ما في
 سرق جهورا في سلف الكلام عليه على ان الاله ان قال الاله اصل الفاعله فاجب عن اي
 ذكره شيت فادبحو الدين الرضى ما احسن ما قال ان الاله ان **قوله** لان بعض المخصص
 ما يباين معني لو قال جميع ما ذكره في حقيقه لهما فان كان المحكوم عليه المجموع من حيث هو
 مجموع وهو غير محقق لان البعض مختص بها فالمجموع من حيث هو اصله لكن في حقيقه
 وكذا ان كان كل فرد كان المحكوم عليه المجموع لان الحكم ليجازي فيكون كل فرد محكوم عليه بانه
 عاين حقيقه **قوله** معلقا الفاعل جهورا في الامم وكسرها ذلك لانه ان نظر الى ان
 الجهور فرع على عامه ومنه معلق به فلو عطف المعلقا بالفسر وان نظر الى حال المعنى
 المصنفه حيث عال بعول الفاعل كذا العور الفتح **قوله** الفاعل المصغر مسد في المشر
 في حقه الكسوف ان كلمة مع انما يدخل عند المسوع عاين حذو لان مع الامر ولا يخالق
 الامر مع الورد في معرفت مما امر الفاعل ان كل واحد من الفعل ومعلومه فرع على
 الاخرين حمله يكون ان تقار ذكر الفعل مع المصغر كما في هذا وان يقال ذكر المصغر
 مع الفعل كما في قول المصنف من ذكر مع في احد الوحدان وقوله بعد فادالو بذكر مع
 في احد الوحدان هذا وهذا انما على ما ذكره والافيد عرفت في تعريف مصاحبه الكلام
 عدم كونه ما بعد مع مبنوعا **قوله** في ما قبله كونه كونه كونه كونه كونه كونه
 جميع ما ذكره في هذه الباب غير واضح لانه ذكر منه لانه اسباب حذو المصغر في قوله
 وبعد بعض المصغرات على بعض ولا يدخل للمعنى في الاخر **قوله** او ذكر الفعل
 مع كل من كان هذا الوحدان مادة قرب لفظ من حيث الرجاء الاولى **قوله**

احوال اصطلاحات
 الفصل

ع
 ع

قوله
 قوله

لوجب ذكرناه ومثله الغرابه اعني العكر فان تعاقبا فليس البكالمش غرب في **قوله**
 نرسه معمولي اي مستقفا فالمراد انما قد مسج صرعا المدرك للسان **قوله** مطلقا
 غير معبد الي الفكر الغنه لولا قوله منهم لا تخم لن يكون قوله غير معبد الي الفكر اساره الي ان
 معبد الي البسج كما يتبع به ولله لا اربح ووجه كما اذنت لوست ان اعطي ورجع الاعطت
 وهو الظاهر من قول المصنف البك الحوصي فان انظر ان الكا الحوصي هو كالبديع وما دار منه
 كان المعصوم من المعصوم له الي المعكرين ما وقع به الخط وهو كونه معبد الي المعكرين
 كان غير معبد الي غيره ايضا فيكون منزه لا منزله الا ان لم يثبت الي الكافي **قوله**
 فلا يصلح نفس الا لا في الحاصل ان عدم الحذف لعدم العرفه التي هي المعسره للغرابه **قوله**
 ومن عمل ان يكون المعنى الي هذا اناسه لا ذكره صاحب الصرام ولو ذكره بدل قوله ومما
 نشأ في هذا المقام الخ كان ادنى **قوله** معلوم قوله توهم كما قال المصنف انما توهم
 قبل ذكر ما بعده ذلك لا يقتصر عليه مع انه يحمل ان يكون معلقا بوجه كاسر اليه
 قوله في السريه ليدفع من السامع هذا الوهم وهو في نفسه من اول الامر لا يقال في التوهم
 احد الا يتصور في الحذف حصوله بتأخير التوهم بعد الي العطف لا في العرفه عن سرية
 عدمه من حيث الاطراد والانعكاس من مقتضيات المعانيات وكان المراد في قول
 المصنف بعد اذ لو ذكر الخيم وما هو الخيم انه لو ذكر الخيم في موضعه الذي هو الاولي به
قوله واما لانه اذ ذكره ثانيا لا يحفى انه غير مذكور كما لو قال اقلالة ارب
 المعنى به ثانيا كان احسن ويمكن ان يكون صفة مصدر اللادارة من حيث المعنى
 اي بعد ثانيا في موضع العرض مثل علمه بحون ذكره في الانسان بالثاني مطرا ويحصل
 العرض غائبه انه خلاف معضى الظاهر من الحذف مله في انه خلاف معضى الظاهر
 واحد فمما سلف من عدم التراجع من مقتضيات **قوله** في كون الحذف من خلاف
 معضى الظاهر نظر كيف وقد قال الشكاكي والمصنف في باب المسد انه هذه اكله مقتضى
 الظاهر ومن يملها الحذف بعد بينهما على ان هو اسما قلده ذكره فيما عطفه الظاهر
 ولست منه واقعا الحذف فهو من كذا بعد من مثل الشكاكي والمصنف ادراجه في معضى
 الظاهر

الظاهر من عدم التنبه له عند قوله هذه اكله معضى الظاهر **قوله** من الحذف الاحصاء ان
 بلغة التوهم الي ان الاحصاء حاصل مع كل لکنه غير ان كان العكسه الاحراهي المعبود ومع ان
 هذه اجاب في مسارات الاقسام يعني انه لا فرق بين هذه او بين عاونه من الاقسام كان
 هو التوهم مثلا للسان بعد الاقسام عند تمام من منه كذلك كما هو في **قوله**
 ههنا تحت مدد الخوايب عن هذه الخت في سورة المفتح قال واحد بانه يجوز ان تدب
 العرفه على ان هذا المدد وقا من عاونه لانه على حصوله في عموم وعمل على العموم هذا
 من الرجوع بلا مرجح مع اسناد ايضا الحذف الي قصد العجز والاحصاء مثلا اذ اذنت في
 مقام المدد ملان يعطى وينفع لا يمتنع ان صدر عنه هذا العمل من عاونه الي معقول
 بل في قصد الي معقول لم يفرق بينه على حصوله ان عاونه علم من الحذف انه المجموع كاشع
 الرجوع الي المعنى يعطى ما يصلح ان يعطى وينفع ما يحسن ان يجمع وعلی هذا انما في الاعطاء
 في نوصح الخوايب ان افاده التوهم في المعقول مع حذفه على انهما احد هما ان تدب
 العرفه على بعض معقول مدلوله عام مثل ان يذکر في الكلام لفظ احد لم يعاد كان
 من ذلك ما لم يه كل احد من الاسباب ان العموم حسنة مسفاد من ذلك المعدل ولا يدخل
 فيه بل الحذف في الاحصاء الثاني ان تدب العرفه على ان هناك حذف
 لكن من غير بعض ذلك الحذف وان كان خاص او عام فهو صمد له في المقام الخطا الي
 بعد وقاما انما على ان بعد من خاص دون اخر يرجع بلا مرجح بل الحذف على هذه الوجه
 مدخل في عدمه عام اذ دون حذفه على الوجه الاخر **قوله** الفرق بينهما ان العام
 المعبر عن لوجه الاخر يعين لفظه وعنايه وعلى الوجه الثاني يعين معناه فقط وتساوا
 بعد جميع الالفاظ الداله على ذكر المعنى وما اسببه ذلك كالمفعول له **قوله** وكذا اني عن
 زيد اكرم عطف على ما عطفه مما سبق اياه مثل ما هو لرد الخطا في الاستدراك في عدم
 الجواز تحت قوله لرد الخطا في الدعوى الخصم في الاسباب انه ايضا لا يدخل فيه دخول
 ظاهرا كما ذكر في السراج **قوله** من كان الاحسن اليه مصر على قوله لرد الخطا في الدعوى
 انصر ما ساجه السلاسه على ما ذكر في الشرح في تحت العصران مصر الدعوى ايضا لرد الخطا
 لکنه لا يظهر دخول الاشماسه كالمثل في الرين ذكرها لان اعتبار رد الخطا فيه

هذه اذكره
 التوهم
 في سورة المفتح
 وحاصله
 الطول

اعتنا المكروه والساهع كما سلكوه فيما بعد ملائمة حلال الترك ونحوه معطوقا عليه
قولهم ونحو ذلك كما يرد من راحات التصديق والواجع بعد اتمامه **قوله** ولا تستعجل
عزرا فان من استعجل على بعد ايراد آيات سورة العنكبوت بعد رسل هذا عزرا من
مع علمه بالله مستعجل بعزوه تعالى لما انه خلق مدنيا بالطبع اذ لا يشك في اسمه تعالى كل واحد
عزوه من الخلق وقت سوا الله ان يتعلق الاسماء عام اخصا **قوله** اكل اعناب
من عزرة تعالى على اذ العباد اذ على كل من عابده الله لكونه المستعجل للمعنى والسبب
في صلاحه لانه يكون عونا **قوله** في الاخصيص باحترام اعادة الاهتمام بحسب الزينة
فان ربه التخصيص على **قوله** واوراد ابا سمر ذلك هذا السؤال حمل على ايراد
على بلاية اشياء الاقرا فاده التعديل والتخصيص والاهتمام معا وهو الذي ذكره السارح في
خاصة الجواب ان التعديل بعد ايراد من انما يكون اذ المرعوض لهما اذ لا يكون
تأريض وقد عرض لاهية الاسم الكرم كون العزاه اهم منه لانها اذ سورة نزلت
فكان الامر بالعزاه اي لفظ امر اهم من ذكر الله تعالى في هذا المقام لان الله
تعالى اهم عند المؤمن على كل حال لاننا هو اسم الله تعالى من حيث هو اسم يتعلق
به اهتمام واعتناء قد عرض له بحسب المقامات عنانه احدى كقصد الاخصيص
ملافا اذ اجتمعت العناية من مدركها كما في السببه واداء الصردت الخاوي عن
الشايبه فان لم تعارضها ما هو اولى بالا اعتبار مدراضا والا فلا وفي قوله تعالى اقرا
باسم ربك يدعها رصها العناية بالفراه وكانت الى كالا اعتبارا للحصل ما هو المقصود
من ذلك العزاه لو دمر اسم الله لا فاذ ان المطلوب يكون الفراه مفتتحة باسم الله تعالى
لا باسم الاصنام كن احوال المحقق في سره في حواشي العكشاف وفيه ان قوله لا فاده
ان المطلوب ان ليس اولى بالا اعتبار الحارة طرودها فان اهمية اسم الله هي الاصل باهمية الفراه
طاربه والطارى ان لم تزل حكم المطر وعلمه ولا احد من ان لا تزل حكمه بالمطر وعلمه الثاني ان
رد على فاده التعديل الاصل المستفاد من قول المصنف وبعد الجمع الى وبعد السؤال
والجواب كالا وللا فرق الا الاضمار في السؤال على فاده التعديل للاهتمام الثالث ان
على ما فهم من قوله ذلك بعد المعنى في اسم الله موخر اي سعي ان بعد راحات ان بعد
و بعد السؤال انه اذا كان بمعنى التعديل باسم الله موخر بعد الاخصيص والاهتمام

فلاي سى اخر

فلاي سى اخر باسم ربك وادب العبد حين ذكر العبد وحواله ما يرد بعد السؤال على
هذه الوجه الحق بكلام المصنف كالا كما في وهو الواو ثانيا الكيفية فعلى هذا المعنى
قوله وكان الامر بالعزاه اهم ان لفظ امر من ذكر الله ملازم اتمامه قدس سره اهم من
الامر بالتخصيص بها من على انه لو دمر باسم ربك لا فاذ التخصيص وقد عرفت حاجته
لا يزال يحمل ان يحون المراد من الامر بتخصيصها الذي هو وجه التعديل وان لم يقد
فيها الا فاذ هو لا سائر هذه الاضمار على بعد التعديل لاسما والتابع بلع ان سلسا
وكما سكران اهتمام التخصيص بمع التعديل والامام في التعديل بعزاه التخصيص وقد
عرفت كثرة ورودها بعزوه كما ذكره الشارح في الامانات **قوله** وان كان ذكر الله
اهم في نفسه لو قلنا اسم الله لسلا نتو هو ان الالهيه ليست الا للفظ اسم الله وليست
بذلك للاهم ذكره تعالى سوا ذكر لفظه الى على اسمه كلفه اسرار ذكر اسم خاص من سمايه
كلفه الله تعالى **قوله** اي هو مفعول مر اظاهر انه مفعول بعد على المفعول به يكون
دعوى الرب للدلالة على التأكيد والدوام بقوله احدت الحطام واخذت الحطام
لحق الحطام السرف وجه كلام السكاكي بوجه حسن ان المراد بالمفعول الله مفعول
بواسطه رجوع القرية عليه قوله الى معرويه حيث لم يعمل الى معرويه ولا رجوع الى كلامه
قوله وهذا الموضع اي حواشها شامله له ولعزوه **قوله** فراد المصنف ههنا الالهيه
وسلمه نظر لانه قد عطف علمه باذوله اولان في التناحر احلا لاسان المعنى او بالنسبة
وهذا العطف باي للا ارا اذ الا ان يقبلي فانه يعتقد بها في الا فراد بالذكر **قوله**
لو هم انه من صلته بكنه امانه يمكن ان يقال بعد المصنف الساسه لاهم والقائده صيها
الترلان امانه مع كونه من الزرعون مسعودا فاده اهم **قوله** التخصيص شى
اما على اطلاق ان على سلس الاضمار الى معروضه به المحقق في شرح المعاني في كنى
معنى العصر مصر حقيقه اصطلاحيه **قوله** اي امان لكونه حسب الحقيقه وفي نفس الامر
المعنى هو المقابل للاضمار كما مر به في بيتنا ولا داعى رظاهر هذا التعديل بخبره
تكانه نظر الى ان الحقيقه هو الاصل لو ارد الشهور واصحا القيل لان كخصيص الشى
بالسبح اما سعيه عن جميع ما عبادة او عن بعضها وقد يقال قوله بحسب الحقيقه ونفس
الامر اعلم مما هو كذا حقيقه اذ اعلمت ان العصر المعنى والادعوى كذا قيل
اي بالاحسن ان نفس الحقيقه ههنا اخص الحقيقه كما هو ظاهر في الشارح كما ان قوله

من قوله لو دمر
اهم الله لا فاذ ان الحطام
في الحاسه
لا في ما قبل
عنه وام يكره

بح القصر

ع

المصنف في صفة الموصوف على الصفة من الحقيقي وهو كما يوجد فان صفة الموصوف
على الصفة صفة حقيقية اجناسا موحدة كغيره وتراد العرض له ابتداء من المصنف اعتمادا
على ما ذكره من قوله وبوجهه المبالغة ومما لفته بالاضافة في صفة الموصوف كما عتد
بعض الحكماء لان الجاهل من حيث الجاهل في كل ما هو مطلقا بوجهه
انه ان الراجح الاسم الجاهل في كل ما هو مطلقا بوجهه
قام في قام زيد بانه مراده الاسم بناء على انه في صفة الاسماء لا يصح حرج نحو قام في زيد
قام عنه لانه بوجهه في قوله او نحو ذلك في قوله او نحو ذلك في قوله
الاسم الجاهل هو بعض ما عدا الموصوف والافعال الاضافة الى من اجراءها حاصله
في الحقيقة لكون ذلك الشيء جميع ما عداه في قوله وان امكن ذلك معنى انه لا يلزم ان يوجد بالعرض
في ذلك الوقت تحاوره الى غيره والافعال التي اوردها في الحقيقة ايضا في قوله
من اضافة جعل معاني الحقيقة هو الاضافة الى الجاهل مع ان اطلاق المخصص على الاضافة في
حسب اللغة كما قال المحققون ان اللفظ المخصص ليس بالاسم على معنى انه لا يحاوره الى غيره
اصلا انما سمي مصرا وكما عدا لانه جمع المضاف الى الاسماء وذلك لانه
يبين انه في هذا المعنى عند اطلاق المخصص في ثانيا معناه ان المخصص سمي باخر على
معنى انه لا يحاوره الى بعض ما عداه وهو معنى محاذي للمخصص على مناسبت
للإسم الجاهل وذلك لاحتياج في فهمه من لفظ المخصص الى قرينه مسمى بمخصص على معنى
سند وذلك لان الاضافة في صفة حقه حسب الاصطلاح كما مر سابقا فعلا عن المحققين
فاحمل بعضهم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللفظ الموصوف مع ان المحاذير في اطلاق
الاضافة على تسميته دون المحاذير في قوله و اعلم انه الجاهل في قوله لما عسى ان يوهوم
من جعل الاضافة تسمية من المخصص انه جعل نفس الشيء تسمية له في قوله
هذه المعنى وهو ان يكون المراد الاضافة ما يكون بالاضافة الى بعض ما عدا الموصوف
عليه والحق في ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه في قوله وان قال المحققون
وجه الاضافة فيهم ان العوض انما تصور في سبب تسميتهما سببه فاما ان يكون
صرا للمصوب اليه على المصوب وهو المراد بصفة الموصوف على الصفة واما ان يكون
صرا للمصوب على المصوب المصوب وهو المراد بصفة الموصوف على الموصوف في قوله
اجب المعنى العام بالعرض لانه على ثلثة اوجه الاول هو وهو اسم
المعنى لها في مقالته الذات والثاني والثالث اسم الاهد العزيم والحق في

والثاني

والثاني كما يدل على ذات ناعسا ومعنى هو المصوب وهذا اسم جعل في مقالته الاسم كقول
اش الحاجب في الالف والنون او في صفة وموله في المجموع بعد موله وسرطه ان كان اسما
وان كان صفة ويسمى كل من الاور والثالث بالصفة المعنوية لان اطلاق المعنوية على
الاور اكثر لذلك اطلق المصنف مع كونه من بد البلاغ في خصوصه كما ذكره السارح والما لم
بجمل السارح عبارة المصنف على الادة الثالث لانه لان اعصار الثالث يجوز ان يكلف
في حيزه في مثل ما تبدا لا يتصور او قام بان يقال بقدره الاقامة والافعال ان المصنف عليه
في مثل ثمان بد الاقام مع مومر القاير لا نفس القمام ولا معنى انه يكون هو الذي
بدر على معنى الجاهل بوجهه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله
في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه
هو نفس الامر القام بالعرض كالمعنى الثاني الذي هو ذات تتابع انتفاء ذلك المصوب
كالمعنى الثاني ان اردنا المعنى في قوله اعنى المعنى القاير بالعرض مع ان اللفظ كما هو الظاهر
له في قوله الثاني لانه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه في قوله حسنه
الاور امكن ان يكون التسمية في معنى المعنوية هي الماسنة مع ما ذكره قدس سره لان المعنى
الاول في معنى المعنى الثاني في نفس اللفظ ان اردنا نفس اللفظ تسمية للادل باسم المد لورا في
على حد المضاف الى دل معنى صحيح وذلك القول لكون الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية
كان اطلاق القمام بالمعنى المراد هنا اعنى نفس اللفظ من مثل المسامحات الشاذجة على
المعنى الاخر سعي ان تصار الى الحد في موضوع من عبارته في قوله فان يقال
المراد بالمعنى الاول هو ذلك نفس الامر القاير بالمعنى الثاني هو ذات تتابع انتفاء
وهو ان لفظ العارض من ملاءمة في قوله ان المعنى قام بوجهه على الوجه المذكور في
انه يدل على ذات باعتبار معنى هو المصوب في قوله صادق فيه معنويا المعنوية فالسبب
تسميتهما العموم من وجه تمان حكم الماسنة ويمكن ان يحاب عنه بانه يكون المعنى بعد
التاويل في الاقر من معنى المعنوية على حد مفضا في هو اللفظ القام بوجهه في قوله المعنى
القام بوجهه في قوله او انت حسرتي بان الاولى في المعنى القام بوجهه في قوله المعنى
او المصوب عليه في معنى المعنى لا اللفظ ولا ضرورة بلجيه للتشابه في ذلك التاويل فان
والحق المصنف اخرج الدعوى عن الادة ما ذكره في قوله ليعرض لعدم ارادة المعنى الثاني
للمعنوية في قوله انما هو الدعوى من قبل واحد اعنى من مثل اللفظا ظاهرا ولما كان

كذلك الظاهر
في الظاهر
الظاهر

ع

اسمها المعنى التبع كسر ان اسمها المعنى مراد على ذات فسلاد كخرج المعتد وعلم
 حرد حها بالمعنى الاحزاب المفاصلة لما ذكرنا من انهما من اصل واحد علاها بالمعنى الارثاق
 جعلها من اصل الالفاظ محتاج الى تعسف كما عرفت **قوله** وارتاح ما زيد الا نحو ذوات
 عامر وعنى احصاء الفصوى النوعين وذلك ان ما قبله من الالفاظ اسم جامد لا معنى
 واسم بالعرب فاجاب بان ذلك من صر الموصوف على الصفة بعد مراد هذا المعنى على ان التاليل
 في جانب المفعول عليه هي ما هو الظاهر لكونه حردا وبمعكس وتعتبر التاليل في جانب المفعول
 على معنى صر المفعول به على زيد والكون زيد اعلى اجبك والبابيه على التتابع محمد
 يكون من صر الصفة على الموصوف ولا يخلو عن كلف **قوله** بعدد الاحاطة بصفاة الشئ لا
 لكثرة حقا حتى توجه عليه امكن الاحاطة الامماليه وكفا يخفى في الفصوى كما ليس في البر الال
 لان الصفات امور حقه خصوصاً التعسبيه فلا يوع من العاقل المعنى للصدق انما
 واحده منها وبقى ما سواها من الصفات انما ليس في البر الال زيد فالحس حاكم **قوله**
 بين هذا والحال

قوله نحو ما في البدال الال زيد من ان الحصر انا هو بالنسبه الى باقى افراد الانسان حرد
 مجموعهم على الال اسطوا انه يور الى غير الجعبي والطرفى المشال كما واجب بالذات لا الله تعالى
قوله اى بالثاني قال المحقق رجوع الصبر الى الثاني كما اختار احرر والسبب بحسب اللغزاف
 السياق ورجوعه الى الحقيقى مطلقا اصح واشتمل بحسب المعنى والقاده ببيتنا ورسبي
 الحقيقه معناه صر الموصوف على الصفة قصر احصيا بما لغه ادعا موجودا قطعاً خلاف
 صر عليها قصر احصيا انتهى هو الظاهر ان هذا الحكم لا يحصى بل يمكن ان تعين في غير
 الحقيقى المبالغه لعدم الاعتدال بما قبل المفعول بل الال ان يحل شئاً مطلقاً المعنى العصور ويتر
 في موصوعه المتيقن به **قوله** فلا يحل على المذكر عزله العدم هذا هو الفرق بين الادعاء من الحقيقى
 وبين غير الحقيقى واما الفرق بين الادعاء من الحقيقى و الادعاء من غيره فهو ان الحقيقى
 يحل جميع ما قبل المذكر عزله العدم وفي غير الحقيقى يحل بعض من عك المذكر
 عزله العدم وذلك البعض هو الذى اعتقد الخاطب مشاركته للمفعول عليه ان يفرد
 بونه او تزويد **قوله** محصص امير كانه لم يصر الحقيقى بان يعود بالاقول من الحقيقى
 امير صفة دون سائر الصفات والثاني محصص امير صفة دون سائر الامور لقلته
 بالنسبه الى غير الحقيقى بل عدم وحدان بعضه ولانه ليس المفعول به من هذا الكلام
 المعروف بل المفعول به ان يعرف عليه التفسير الى الاصنام المثلثة والها لاجرى الحقيقى

عائى الشرح

قوله معناه محذور اساره الى ان يكون احرازه موضع الحال في الحال اما المعنى او انما
 الفاعل اعلى المحصص فانه مراد بحسب المعنى فانه في نوه المفعول خاوية وانما محصصه معرنا فان
 فاعلها فاعل حال ومعناه او حاد لا مكان احرازه كمن تصور على الطرف اى صفة واقعه في
 مكان صفة احرازه اذنى كان من السى قال بحم الدين الرضى لا يبع من اصحاء الاضانه ومن
 الفصلية اذ لم يكن المضاف اليه مفضلاً عليه اعمى فلكذا جمع من اصحاء اذنى الى مكان وبيت
 الانسان من في قوله اذنى فكان من الشئ **قوله** اعقد اسنرا كمن صعد اراد ان اعقد اسنرا كمن
 فيهم قال في قوله اذنى فكان من الشئ **قوله** اعقد اسنرا كمن صعد اراد ان اعقد اسنرا كمن
 حرد قلت انه انص في التعريف على كل ما يكون منه صر الموصوف على الصفة وصر الصفة على الموصوف
 صر عدل لان الحصر في تعريفه الكلام مما صحت كمنس ولعل هذا الجواب امرر معاذ كمن في الشرح من
 الجواب لما ذكر المحقق من كونه خلاف الظاهر وقد حجاب باختيار المسوق الثاني ولما كان الحقيقى وحده
 قبله الال ههنا ما لا يكون على الوجه المعبرى في الحقيقى اعني ما ذكره قبله بان من يعم من الواحد
 والاشيى وللحقيقى لا الى ما لا يقا به حتى لا يتبادر الحقيقى وتمامه بان المعنى صدد التعريف على ما
 ذكره الغار في الشرح لم يبال هذه العبارة من صرف الكلام عن الظاهر ولا يحصى عليك بعد ايضاً
 ان قول المصنف او تشار بعينه لا يبعد عليه ايضا اعني على اختيار المسوق الثاني **قوله**
 بعد حرد عنه ما اذا اعتقد اى حرد عنه الفصوى محصيل اذ اعقد او صر حاصلاً اذ اعقد على
 ان ما موصوله او موصوفه **قوله** ومن استعمال لفظه او الظاهر انه من اصل اعنى زيد
 كونه لان المعيد العلم بان كلامه ما ضران هو استعمال لفظه او في هذه الكلام كما لا يخفى من لفظة
 اوله الثاني المفسر لا يفا هنا لتفسير المحدود الى الحد **قوله** من الخاطب بالاولى قد يقال
 لا يحصر الفصوى مما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع
 يعتقد انه اعتقد **قوله** وشاعر او عتقه على خلاف ما هو عليه من الشعر والنجوم او يوردنى
 امره فيقول ما انت الاساعر ناعلى انه طفنه خطا كان او صوابا ويحجب بانه لعلته لم يعرفه من
قوله لا تاووسلمنا اى انا ولا يبع كون قصر المعنى محصص شئ شئى مكان احروزند
 المع ما ذكره في الشرح وقد سبغ فيه الكلام فارحح اليه وبعد تسليم ذلك نقول لا وجه لتخصصه عليه
 من قبيل ما هو محصص شئى بشئى مكان اخر فانه يصدق عليه انما ان فيه محصص شئى بشئى
 دون اخر فحله اسلاني الثاني ذو الاول والحكم وقد يقال في دفع الحكم لما كان معنى التبادر العنبر

ع

ع

كلامه لما اعلوا على اعقابهم يوم بدر حتى صرح صراحة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بان ادبر اعما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم من امر الجهاد بغيره اذ اردوا انهم اعقدوا انه رسول الله صلى الله عليه وسلم
في انه مخلوق كما خلقوا وحى المسك بدينه بعدة كما جعل المسك بدينهم بعدهم فردد عليهم بانه ليس الا رسول
كسائر الرسل في خلقه كما خلقوا وحى المسك بدينه بعدة كما وحى التنكيد بدينهم بعدهم حتى جعلوا
الفصل العلي طريق من الاثار عليهم وردد ذلك كما عاربت عليه من الجملة الشريفة اعني قوله
معا ان مات او قتل اعدائكم فاعقابكم ذبيحة اعني قوله صرح قلب يستحرم بقر الكشاف
ولا سجدان يقال كون قوله تعالى ودخلت وصفا رسول غير معطوع به لاحتمال ان يكون
استينافا والمعنى انه ليس الا رسول والرسول من شأنه ان يموت كما قد دخلت الرسل قبله
تمام **قوله** لا اعقاب القابضين فالمنشأ من ذلك المحاطب من قوله المتكبر عند المشرك هو حال المتكبر
مع حال المحاطب **قوله** عفا عما مضى المحاطب مع المحاطب المشرك السابق لكان صوابا لان المحاطب
يقعون الرسالة مع الشريعة وهو ظاهر **قوله** واما اشياء بطريق الفصل وكون على وفق كلام
الحصم يعني ان ثبوت الشريعة مقدمه صادقة مستوفها الا ان الكفار لما اوردوها بطريق الفصل
واقدم الرسل في عبارته للاصعب الى الحصر الا ترى الى قولهم ولكن الله من على من يشاء من عباده
فبشر الطاهران الفالسان ان انتم الاشر منكم لما اضعفتم وان صفة الرسالة مخصوصة بالملك
ان اصل المحاطبون على دعوا الرسالة بكونهم منزهة عن الصف الشريفة الملهية في وصف
الرسالة لا يصحهم فقبلوا هذه الحكام وقالوا ان اقم الا بشرى معصومون على صفة الشريعة
ليس لكم وصف الملكية فضلا عن الرسالة الميمية عليهم فان الرسل المحاطبون سلموا بقولهم
ان نحن الاشر منكم كنهم معصومين على الشريعة غير محاورين الى الملكية مثلهم وجعلوا الواجب
لا حصصا يصحهم بالنبوة فضل الله ومنه عليهم **قوله** بنا على ما ذكرنا من ما يدل كلام السج والمصر
انما افاد الاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك وفقر به انه من شأنه ان يعلمه وتقر به
بإدنى تبيينه وفيه ان احتياجه الى التبيين على انه اخوة بجيب **قوله** ادعوا ان يكون هو مصليا
فملا هو هذه الكلام يشعرون قوله انما نحن مصلحون فصرح لكنته صرح في شرح الكشاف
بانه فصل اول حيث قال الله فصرا من اذ لان فبهم عن الانتساب شعرا بان صعد اسناد انفقوا
ذكر ادعاءهم بقصود عن اصلاح من غير شايبه اسناد اشر انما ادله على ان ذلك
ظاهرا لان شايبه ان شايبه **قوله** التا على الحصر لا يخفى ان ما سبق من كلام العطف

هو ان

ع

هو ان المحاور المعرف باللام الجندة مقصود على التنبه ان كذا اصح والفصل ما عبيد او تؤكد الفصل على المسند
اليه مسعى ان يكون المعنى هم من ان الصناديق مقصود على ظهوره وانما من اصح لرد دعواهم وطرقتهم على
الاصلاح لان نصار الخاقين ان يعرف المسند بقصد فصل المسند الله على المسند وبتدعي ان
صحة الفصل بعد تاشد الفصل الواضح في الكلام سواء كان فصل المسند الله او المسند وبتدعي ان
بالنظر ان هو غير المسند لفصل على المسند اليه كذا وهو حقا في لغة لغوا له فيه وصحة الفصل
مؤكد له بعد الكلام انه لا مفسد في صوابه وما لغوا كذا الا صناديقهم ولا سجد ان كذا الا انصار
بان لا يقع معصوم صلاح اصلا لا يتكون كما يصدق عليهم **قوله** من يه انما فان سئل
فارجح خصص انما العطف بالذم كرمح الله بهنك الذي يكون لا غنا من يه على طريق التخي
في الاستنباط انما لئلا يكون للمعد من يه على العطف احب لعدم الدعوى من يه انما على
طريق الدعوى والاستنباط لانه وان كان المعنى هو ما سئل من التماسات الا ان يعنى ما عدا المعصوم عليه
انما هو عند ذكر المستثنى كان تعقل الحكيم اعني في ما عدا المعصوم عليه من ايقانه مع
ذم الموعود من يه الودع عليهم لان تعقل الحكيم انما يكون سبب التمهيد لانه حسنة
لذم الموعود الى عدم الفهم من اذ الامر زهدى الوهم تحقيق في المعد لم فاما انما اذلت ان يذ
صرت من يه او هو من اذ الامر عدم القصر ان يكون انما هو قول محل محذوف مثلا في الحاصل
ان طريق الدعوى والاستنباط كالعطف من وجه وكانما من وجه وكذا المعد كما انما من وجه وكذا العطف
من وجه اخر ولم يكن من يه انما على طريق الدعوى والاستنباط في المعد بوجه وعلى العطف
وات حصار ان كون الدعوى والاستنباط كالعطف من وجه كما في الجرم من يه انما عليه
على ان الوجه الاحرار الذي صارت كما انما انما في المقدم على كذا كون المعد كما انما من وجه
لكفي في الجرم من يه على العطف اللمس العطف كما انما وجه من الوجوه وكانه لك كذا في العمل
قوله على ما مر من الامثلة فان سمعها من المبتدأ او الحس لا قوله تعالى انما حرم عليكم
الميتة بالنصب وقول المرزوق وانما ادعوا **قوله** من المتعلق ب سوي المعصوم معه ومن
المواقع ايضا سوي العطف وامثلة في الشرح لم يذكر التاكيد والظاهر انه يحكي منه ادعاء من
يكون ما استرقت العبد الاكله الا ان يقال ان المعنى هنا على غير التاكيد **قوله** وفي الاستنباط
الرجح الاستنباط وانما بالذم لا حصصا صرح من يه انما كانت المحاور كما ان حوب تا حصر المعصوم عليه
في انما ذكرته في **قوله** ورجح في الحقيق الى صرح الصفة على الموصوف انما سئل في قولنا مثليا
ما ضرب ردد الامرا ان الضرب باعتبار عطفه بغيره صفة له معناه ان مفهوم العون معصوم
في بصفة معصوم على غير **قوله** امر اد اوليا وبعثنا ان من قوله عن حصى وود عرفت فيما سبق
من كون اصل الدعوى والاستنباط ان يكون ما سكره المحاطب انما لا يستعمل باعتبار الاصل في وصف العطف
قوله الاستنباط وصرف الصفة تسلسل الاقرب ان يحل على حذف المضاف انما لا يفهم اسد لرامه

الغالب الطلب مطهر فيها اعطاهما حكم لتت وطهر منه ربه اخرين كقولنا واقا الاد الامر وما في الاصل
لنطلب ايضا مطهر في حكم التبري **قوله** فان التصديق فيه ذكر في قوله من لفظه ما استعمل
في بيت من المقاربت حيث استعمل كل منهما في الموضع بخلاف هذا والظاهر ان المصنف ليس شرطاً
في استعمال للمعنى بل يكفي المعنى المحمودة بوان لو ح لا يحتاج الى الجرح ووجه عن معنى التعليق
ولو وقع الفعل الاحتمال المسان ان يكون نوعي اصلها وحسب ان نقد راجع المقاه على معانها
قوله مركبتين منه ان هذه الخريف اما احدثت من هل ولو قبل التركيب اذ لا فرق بينهما عند
التركيب مخرج المعنى على ما قصده قوله مركبتين الى ان هلا ولو لا ما حوده من هلا ولو ما ولا تخفى
مساده واجبت بان قوله مركبتين حال معدرة لا تحفظه حتى رد الاسكار والمعنى انما ما حود
من هل ولو حاز كونه مقدر في التركيب مع ما ذكره المراد به **قوله** يعني ان المعنى اصح
الحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين فيلزم ان يكون المعنى على سبيل الجوان وادار كقوله
لازم اليرمنا معنى للمعنى فالمراد بوجهه انما على سبيل القطع والبرهان وهو ان المعنى
وهو لا يوافق معنى كلام المفتاح بل لا يستطرح قوله ليتولد في عبارة المصنف كالمعنى **قوله**
ويصعب في جوابه المضارع عطف بغيره لانه اعطى حكم لتت **قوله** بعد المرجوح على
ان لعل ههنا مسجوله في معنى الرجحى لكن المرجوح قد شابه المعنى فصار رجحيه بحيث يتولد منه
معنى التبري فاعطى حكمه في بعض الجواب وعلى عهد الطهر الفرس من لو لعل في افادة
معنى التبري **قوله** هو طلب حصول صورة في الذهن اي في ذهن الطالب ولا يرد كقولنا
فمعنى لان المطلوب منه هو العلم والفهم وهو جاز ليس ذلك صورة حاصلة في ذهن الطالب وان
استلزم حصول صورة في الذهن ولا يجوز العلم بهم طارها من الانسان لنفسه لانه من حيث كونه طالباً غير
حيث كونه طالباً كما هو شأن الحكم بدونه **قوله** في حصولها هو التصديق حصول صورة ودواع
المسببه في الذهن على وجهين احدهما صورة والاخر التصديق به والمطابوب بالهزة انما هو الثاني
دون الاول **قوله** او الصورة قال قدس سره القول بان الهزة في مثل قوله ادبش
في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند اليه على معنى الظاهر والحق في هذا الطلب
التصديق ايضا فان السائل قد تصور الارس والعسل بوجه واحد الجواب لم يرد شيئاً اصلاً بل في تصورهما
على ما كان فان **قوله** التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه اجبت بان الحاصل التصديق
بان احدهما مطلقاً في الاثر مثلاً والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما معيها كالعسل مثلاً
في الاناء وهذا التصديقان مختلفان الالانه لما كان الاحتمال فيهما باعتبار بعض المسند اليه
في احدهما وتعيينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصله بوسعه الحكم بان التصديق حاصل
وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قبيد من قبيد **قوله** وهذا طاهر في
اعترافه في ذلك لان المقدم في المقبولات عند المصنف هو حصول التصديق بنفس

الاستفهام

لم يرد له في
تصورهما
معنى اصلاح

المعنى

المعنى وانما نقد هو المراد في الظاهر فلا يستدعيه عنده بل قد لم يعللها بما سياتي في
حل زبد عرف هذه العلة فان مسل لعله صحت على مذهب الشيخ وتمام الكشاف من حوار
ان اذ سلمه المصنف باننا لسنا في احتمال الخصص سبباً للحكم بالصدق معر عليه افاده
الخصص تقوى على سببته الحكم بالصدق لمست الا للمصوب اتفاقاً وسدق لهذا
على من يباهاض ان ساله تعالى **قوله** ويحتمل ان يكون لطلب حصول المسند على هذا الاستعمال
نور المصنف في السور عندها هو ما يابهاض في غاية الظهور وانما على الاحتمال الا في غير ظاهر
لان معنى كون السور على الهزة كونه معلقاً به على وجه لا يتعلق به كذا في ان
السور التي اتت صرت رداً معلقاً بالفاعل على معنى ان الضرب المعلق به يدل على ان
ربو كذا صرت رداً على طلب التصديق ليس كذلك لان السور انما معلق بالضرب معلق به
لان المعنى هل لعلوا الضرب رداً هل صار رداً معلقاً للضرب ولا سعد ان يقال ان
نور المصنف والسور عنه هو معصود به ما اذا كانت الهمس من صير لطلب الصور يعرفه انه ذكره
في سببته ولو لم يعل على ذلك لم يصح الاطلاق في حوز رداً فان المطلوب منه انما هو الحكم لا شيء من
الجرح كما هو ظاهر ولا يعبر في حمل عبارة على ذلك اصلاً لانه في الاضاح اذا كان السور في
المعنى نفسه فمنه على ذلك حيث اكد بنفسه معنى لا باعتبار صدور عن الفاعل بل معلقه
بالمعقول من ان اطلاق كون السور عنه الهمس في الصور ما ليلها انما معنى على ما ذهب
اليه من الحاجب من وجوب ان الهمس احد المساور من والاخر بل هو او معنى على ما هو
المغالب وان كان قد لا يلبها كما قال قدس سره من انه يحوز اعد رداً بام عمره وان يدع رداً
في البار والعتق زبد ام عمر احراز حسناً لكن المعجزة احسن **قوله** اذا كان الشك
في الضار يقال قدس سره اطلاق الشك هنا يدعى ان المطلوب تصديق **قوله** بمعنى الفاعل
او المصعور اذ لا سلك في التصورات **قوله** من رجع لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق
والا فالهمس ايضا لطلب التصديق كما حققه قدس سره والحاصل انه اراد بالتصوير في
الهمس نوعاً من التصديق واداروا بالتصديق عند كل النوع ولو لا هذا لما صح تبرع امتناء
هذه في مقام ام عمره ووجه هذا ان مقتضى على كونها التصديق موط لان في نقلا الهمس
طلب الحاصل لانه لطلب جعل التصديق بان احدهما معيها هو الذي قام في الاثر وان
زبد هو الذي وقع عليه الضرب في الثاني **قوله** لا احتمال في الجواب على كل من الاحتمالين
من حوز في عبارة المصنف انما على الاثر لان حاصله احتمال عدم التصدق وحسب لا يصح
قوله لان التصدق الاعلى بعد رسي وهو لان الظاهر في سببه التصدق والتقدم الجرح انما الثاني
لان حاصله التصدق بعد الاستدعي حصول التصديق بنفس الفعل وحسب لا يصح قوله
لان التصدق اعلى بعد رسي الاغلب فان قيل لو كان اعليته افاده التصدق المحض

صير لولت الاسماء اشياء معدود من سره الى انه يمكن ان يرد بالذات وان هنا ما يستعمل بالمعنى
 اعلم مفهوم المخصوص بالذات ورجوعه عما هو الذي هو المعاني والاحداث بمعنى الاستقلال
 بالمعنى منتهى ان ما يكون البلاغ حظه مفهوم احرفان الحكم بالمعنى والاثبات هما وجهان الى النسب
 الحكيمه التي هي معيار هذه المعنى فانه اذا تصورت رتبة اسلا او الاسان او السواد ورجوعه
 بصوره شبيهة اخرى لم تات صفة في ولا اثبات وان تصورت مع مفهوم الوجود والقيام
 بالعبارة لم يلاحظ شيئا سببه فلا مكان للمعنى والاثبات وان لاحظت ما فاما ان جعلها
 ملحوظة بالذات من حيث انفسا سببه الوجود او القيام الى حدتها فلا يمكن ان يثبتها
 ولا يثبتها **الصور** فكذلك ان جعلها مكوونا عليها ومفعول سببه الوجود الى
 ان يرد او يحد او يفرق هذه النسبة بسببه الوجود الى ان يرد واما ان جعلها بالذات
 الطرفين ولا يحد من حيث انها حادثة سببها في تلك الابتناء وبقائها وطرفا الى كبر
 بالمعنى والاثبات يمتنع ورجوعها على الذوات ولا يواردها ان الاعلى الصفة التي في
 النسبة الحكيمه من حيث انها ملحوظة من اطرافها والله لتعرف احوالها ولا يمتنع
 ان الالات مصنوعة بسببه حكيمه يمتنع ان تنواردها بالمعنى والاثبات ولها الثبات
 ان الالات مصنوعة بسببه حكيمه يمتنع ان تنواردها بالمعنى والاثبات ولها الثبات
 على الاصحاح وان لها من رتبة اختصاصها ومنه ان وجود المعنى والاثبات الى
 النسب الحكيمه الصالح لذكر اعماق رتبة اختصاصها بالفعال بالنظر الى
 المشتقات لان النظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسبة هذه **او** ان
 حصر بان امضاء الصدوق عدم الوحدة الى الذوات كما يمتنع ان لا يكون اللوا
 صالحه بحسب الاصل لرجوعه على الالات وان كان صالحة لرجوعه على المبررة عليها مقتضى
 هذا العمل بما عرفته مما حققه ومن سره من ان المبررة ايضا لطلب الصدوق
 لا فرق بين اصل الصدوق الذي يطلب بهل وبين الصدوق بالنعس الذي يطلب بالامر
 حيث يكون لطلب الصور على ما لو ان الصدوق كان وجهه الى التواتر والاولى
 الاضمار على خصصها المضارع بالاسم **هو** ان يرد على طلب السكران والطلب
 حصوله والخارج لانه المراد من حقيقه الاسم مقام كالمساعف من علام العيوب
هو لان اتم فاعل فعل جازف هو المختار ومن هو مبتدئ ما بعده **قول**

لان المراد

المراد ان ما سجد في قوله انه ان اراد بالمراد في معرض الثابت الا مراد في معرض الثابت مطلقا
 كما سلم بوقفه على ان يكون له اختصاص بالفعال فضلا عن مراد الاخصاص وان اراد بالمراد
 في معرض الثابت الباطن فانما هو موقوف على ان يكون له اختصاص بالفعال فيكون الاصله قوله
 عليه فان الاسمية اما بعيدة او مقفلة العود عن الاصل الذي هو العمله لا على ان
 يكون لها مراد اختصاصي بل لها مراد مشترك وان اتم ساكنون اذ ليس يعمل ساكنون وفعل التعم
 ساكنون على ان له مراد اختصاصي وانما ساكنون او اتم ساكنون ومعرض كون فعل التعم
 ساكنون اذ ليس له مراد مشترك ومنه ليس ساكنون على ان له مراد اختصاصي
 والعمل على ما قبل وعابه ما يمكن ان يقال انه مرة كونه اذ ليس له الاصله الملازمة على ما ذكر
 في السلك في قوله **هو** عليه على ان الفصل في الاصله على الاصل في صورة مراد الاخصاص
 اظهر واسم من المناقشة فلا بعد عن بعضها بعد الاعتبار عليه كذا بعد ان حاصل
 هذه الوجهية احتيارا لسوق الثاني في قول المصنف مما بعد لانه الذي يقصد به ذلك لا على
 الصوت والبراز ما سجد في معرض الموقوف سادى على مساندة مع ان توسط قوله
 لان المراد ما سجد ووجهه هو العمله في الاصله بالطور الى الاولين سجد هذه الوجهية
 غاية السجد على ان النظر على قوله لان المراد ما سجد في معرض الثابت لم يمتنع
 في لا سجد ان يقال ان ما سجد له صفتان احدها ان يكون اسبقا لحدوده بالمظهر
 الخزانة فمعنى انه مستقل بوجوده له مع ما قبل ومنه الاعتبار بسو ب
 المراد في معرض الثابت بعد هل وبل وفيها وعلى بعد مراد اختصاصها بالفعال وعلى
 بعد رتبة في كونها اذ ليس لها العناية بحصوله والثاني ان يكون مع استعمال خبره
 بحسب ذاته له اسبقا لحدوده ايضا بالطور الى اعطى احد عليه له بالاسبقا لخصاص
 كلفه هل مما يحسن فيه والاعمار الاو لا يوقف الفصل في الاصله المثال المذكور على
 ما بعد على اختصاص بالفعال فضلا عن بوقفه على من رتبة اختصاصها ولا صرفا به لمتصود
 هنا وبالاختيار الثاني بوقف الفصل في الاصله على الاخصاص وحصل على بعد مراد
 الاخصاص وان لم يوقف عليه بالنظر الى المثالين الاو لانه لا ينافيه ان يكون له عليه
 اخرى كخصص الاخصاص كما تقدم بظنه في عمل السكاني ورجوعه على عرف حيث الرتبة
 المصنف ما الرتبة ورجوعه المشارحة وهو المراد هنا والحاصل ان معنى قوله لان
 المراد ما سجد في ان المراد ما حققه ان ذكر بلعظا بعد كذا سجد الى الحد وبالطور الى

سجد عليه اذ على كمال العنايه حصوله ولا ساء ان للاع الحقيقي المحو فانها المهيمنان في
تكون الاصح احصاؤه للشيء الداخلة عليه به انما ذكر المذبذبة عرفت وجهه مماثل **قوله**
و بعد اعتراف هذه سببا في الدوام والحركة في الاولي سى واحد هو الحركة فيه ان الوجود
في الاولي محمول في كون السببه الرابطة و حوده للموضوع بمعنى انما الموضوع به
منها ايضا لانها اسما لكن لما كان المحمول الرابطة شيئا واحدا ان الطول في الظاهر عدونا
الحركة موجودة مسطرا بالعبه الوجودية الحركة **قوله** شرح الاسم قال قدس سره
مد طلبنا الشارح للاسم بان انه لا معنى وضعه في ماله الى طلب الصدق في جوابه بان الوجود
اسم وهذا المساحت العو به السبب وقد طلب بها تفصيل ما ذكر عليه الاسم كما لا يخفى
ما هو جده بحسب الاسم والمطلوب هو الصور وهذا انما ناحت الحكمة السبب اسى وعلى
هذا سعى ان يكون اطلاق كون ما السارحه للاسم ما طلب الصور عطف على سبب التعيين
قوله في كقولنا اي قولنا نحن نعرفه طالبا في عبارة السارح **قوله**
بانرا دانياتة بخوان تغار هي خيرة من القوة الى العجز على سبب الدرر **قوله** ان طلب
او لا شرح الاسم بوضع طلب الوجود على مقدم شرح الاسم اما هو بالمعنى الاو لانه هو الجار
عطف لوسلم راما شرح الاسم على التفصيل فسعى ان يبقا م على طلب الوجود رعايه ما هو
الاولى فان الاصل ان طلبا له او لا وجوده ولا **قوله** في استعمال
ان طلب وجوده في المفهوم لا ساء ان لم يتصور وهو ما خصوصه اسمي ان طلب
وجوده في المفهوم المخصوص ولكنه لا يعطى عدم طلب ما على طلب هل ادلائم ان
يكون المطلوب هو الوجود سى مخصوص بل يكون ان يكون وجودا من اجل ملاذ اسما
لعظا العجزا وصورنا انه موضوع لمعنى جار ان سال عن ان ما وضع له كما ساء ما كان
هل موجود او لا ولا خفي ان كان هذا السؤال وصح الجواب بانه موجود او ليس موجود
ان كان الصدق له في كقولنا هذا الصدق تصور الموضوع يكون موضوعا له العظ
في الفرق بين المفهوم الى اساره الى الفرق بين الحد و الوجدان حصفا كان او اسما
بمعنى ما هو من عدم القالدة في الحد **قوله** لما كان لها حقائق المعنى ان لها
اعمارا اعتبارا في حقائق واعتبار كونها مفهوما لا اعتبارا لاقول

يكون

يكون حدودها حقه وبالشان اسميه و ظاهر كلامه ان شرح الاسم اعمالا لا يعجز احد له
الشرح وقد ذكر مبني على عدم الفرق بين الحد المعطى الاسمى والشارح لفرق بين هذا الشرح
والاخرى من مصفاته في التحقيق المشرف قدس سره في بيده ان قال في المقام ما عجز عنه
في التعريف اما حقيق وهو الذي يطلب به افادة تصور عجز حاصل في انما العظا وهو ما يكون
منه المفصود الاشارة الى صورته حاصله وتعيينها من بين الصور التي حاصله للعظا
المدكور في موضوعها بان الصور المشار اليها في الوجود في المدعى وهو طريقه هل
العظا خارج عن الحرف الحقيق الذي يعصبه يحصل ما ليس حاصل من الصدقات
واقعيه الا رجه وحقه ان يكون بالالفاظ المراد به لما اردت بعرفه كما قال العرف
الاسمي فان لم يوجد ذكر مرتب بقصد به تعيين المعنى لا يكون المفصل المتفاد منه
مقصودا وهذا التعريف بحري في الحررت والافعال ايضا في الحقيق بقسم الى قسمين احدهما
ما يعصبه تصور لا يخرج عن طريقه في الخارج وسعى بعرفه بحسب الاسم فاد اعلم
به من الحيس مثلا لا واريد تصور وجوده كما ان حصل مفهومه باحرار به كان ذلك جده
اسميا ان ذكر في تعريفه عجزه كان ذلك رسما لاسميا وتاثيرها ما يقصد به تصور حقيقه
وجوده في الخارج من حيث انها موجوده في الخارج وسعى بعرفه بحسب الحقيق اما
حدا ورسما لا يجه على هذا من القسمين مع ولا بحري في الحروف والافعال هذا اذا علم
ان المطلوب في الحقيقه اصطلاحا هو الكيفية ذلك لا بحسب الحد التام بحسب الحقيقه
كما ان المطلوب في الشارحه هو تصور المفهوم بمعنى لا بعوارضه ذلك بحسب الحد التام
بحسب الاسم دون القاص والرسم بقسميه **قوله** في صارت تلك الجبريد بعرفه
هذا اذا تصور الواجب حقيقه السعى وعلى الاسم بان ايها واما اذا تصور هابه حقيقه اعتبارا
في شرح الاسم بان ايها فان الحد بحسب الاسم يصير رسما بحسب الحقيقه **قوله** اذا اريد
بالحد التعريف مطلقا لم يحج الى ذلك التقييد ذكر ذلك المحقق قدس سره **قوله** في
العارض الشخص منه انه لو كان من مطلقا بانه العارض الشخص كان في ذلك حواجا
بغير المطلوب اذ لا شك ان مدلوله ليس هو العارض الشخص لانه اسم
لذات المعروضه للشخص ويمكن ان يجاب بان الماهية لما كانت معلومة

في الاصحاح
اذ هو كقول
الصدق
الكله

ما يكون به
الاسم

فانما الذي يطلب هو الدعوى كان الدعوى بلاسك هو المطلوب ان لما لم يكن الجواب عنه الاجماع
بدون علم اللغات ايضا اجيب به فان غاية ما يلزم ان يكون في الجواب ن باده على المطلوب ولا يصح
لا حتى ان المتأيد يقول لنا من في الباب وقد حصل له المصدق بان احد ابي اللباب وهذا المصدق
بخلاف المصدق مثلا بان ردد في الباب او هو وسواله بطلب المصدق الثاني مطعما يكون من
طلب المصدق دون المصدق ر على فاس ما ذكره قدس سره في المصنف مع ام في الفرق الذي
ذكره بان السائل حين في الباب المصدق رخصه صيته ردد او عمره بعض من السؤال
فانما احب بان يردا فاذ كان في مصور المسد اليه بحسب خصوصية المصدق بالاضمان
مختلف المصدق بخلاف فوكا اذ في الاناء ام عمل فلا يختلف فيه بالجواب بقوله ردد
المصدق ومع عدم جريانه في جميع الكميات الا انه كما ياد اسئل بها فعلى ان السائل عند
على معنى ان يدام غير ردد اسئل بها فعلى ان ياد على معنى ان السائل اسئل بها
القول بان كلمة من واخواتها بطلب المصدق فقط عن التسامح غايه الامران القول بان
طلب المصدق ردد من القول بان المصورة لطلب المصور ردد مرسر قدس سره في بحث الاستاذ
بان ان طلب بها المصدق الثاني وان حكمهم يكونها لطلب المصور رانما هو لما كان الامل
هو التصديق الا انه لم يرد عنه المصدق الثاني في خصوص بعض موارد التي هو المصدق
قالوا المطلوب هنا هو المصور دون المصدق ومنه يعلم ان المثال في اخواتها ايضا كما
قوله اي اجناس الاشياء عندك السؤال باني شئ لان مصادد التي في هذا المصنف
ولا يلزم ان تكون بطلب ما هو المطلوب **قوله** عن الماهية والجملة كما انه اراد
بصورتها لغيرها فان قوله وندخله في شعرا بالتميز والاصول كما عند
انما سئل عن الماهية وبعدها فان السائل عن الحيس اي عن الماهية والجملة رانما
بصورة من مصادد ملاحظة خصوصية من خصوصيات الاحناس والحقائق ثم سارطانيا
لخصوصية بها الجمالات رانما يمد على خصوصية حليس ما الجمالات في قوله ما عندك وبعدها
بخصوصية منها الجمالات سار عن مصادد بجاها هو جلد له كما في قوله ما العلم **قوله**
اذ لا سلم انه للسؤال عن الجسيس لو قيل راجع المصنف الى ما ذكره السكاكي في ما ذكره في من لم يكن
بعد ان لم يعرض في الاضاح الا للثاني فان كون ما للسؤال عن الوصف كالمعنى حقا وانما
بظهر قايده سببه هذه من السكاكي والامو الصنادير ما سببه ذكره المصنف في اي وعدها وما ظاهرا
ذكره نحو المعرودون يمكن تارده **قوله** احد المساركي اعتبار بالاكل والمعنى
احد المتساكيين ان المتساكيين كان **قوله** من جمعها وصفه بانه نعم للتاكيد واللا
بطلب المصدق سر ردد منه سنان لا يكون الا ما جمعها ولا بعد ان يقال ان الوصف

هنا مثل

هنا مثل في قوله تعالى ولا تطرونه فانما هو على قوله في امير المؤمنين ان سوره ان في امير محصورين
الوجه ان سوره لا يكون له ذكر الوصف ليدفع هذا الوجه وملك ان القصد الى حسن الامر
بمؤلفه من كون الكفر ان ذلك المصنف مثلا امان يكون هو الكفر من القائلين لهذا القول الذي
عنه عدمه بكون امان بكون احباب محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** انكم اساهم بغير ان
السلامة بغيره والعباد بغيره اي اساهم اياه روح فالحل ما مفعول به او بعد رده منهم
قايلا انكم اساهم ان موضع المصداق اساهم هذا السؤال **قوله** كما ذكرنا في الحسنة في
سوره قوله رددت عني من تمام حاجه رددت ه العتق في هذه الكلام اساره الى قوله من في مجاز
الاسمعيه كما يقع في الخبر به وان الابه من هذه القليل ردد اعلى اسم الاعم الرصي حيث قال ان
رصد من الاسمعيه محرز ران لم اعثر عليه في نظم ران نشره في حواره كتاب من كتب
القول بان رددت عني من حبيته عن الابه الكونه مع كون اسمها مبهمة لانه يكون حربه **قوله**
عن الحارثي عن كفيه الشئ رصفته التي هو عليها سوا كان في موضع الخبر مرفرد او الحالك
مثل كونه مستوكف كان موطرف بمعنى في اي حيا واي صفة **قوله** ما ضيا كان او مستقبلا
لم يدر الحارثي كارضى حقا كونها للسؤال عنه **قوله** سار سار في مواضع المصنف
الظن ان المصنف هذه العبارة الحصر اي اخفالا سار سار في مواضع التفتيح والاقاب
من بينهما ومن اخواتها حيوان الاسمعان للمصنف ولو وار رخص مواضع المصنف
كان احسن كما قال في الاصح الرصي انما رخص بالامور اعظام **قوله** اي على اي
حاليه صمم بمخمل ان يكون اني هنا بمعنى من اس وبعدها عن اي شق اريد ثم ردد الما كان
المهود في عيون ان من خارج امراته من برهاني فلهذا كان ولده احوال ردد الى هذا
قوله على ما ذكره بعض النحاة من ان معناه اس هو سار سار في غير الاستفهام
من قول القول باسمعان هذه الكلمات في المصنفات المذكور حتى يكون مجازا
اسكال فان التفتيح عند الصلاة وحمد الخاطا على الاوار رددت من الاعراض المترتبة
على اسمعان الكلام الاستفهامي ليست مما اسمعانيه اللفظ اصلا على ما لا يخفى على من ليس
مستكن في علم اللسان ثم انه ليس من اسى حر يكون اللفظ مستجلا فبهم وكون هذا المولى
اعراضا منه ولا يصح اسمعان اللفظ فيما ردد له لوجود العرنة المانع عن اراجه
الموصوفه له خصوصيا اذ كان المتكلم ذات الله تعالى كما في قوله انت قلت للتائبين اخذوني
وامي الهان المصنف لان حال اللفظ مفعولها ردد له لكنه لانه لم يوصف

هنا مثل

هذه الموليات والعروض ما مع من اراده ما يصح له ان يثبت انتمى ومنه ان قولهم سبحان
 الكلمات في الموليات يابو هذه الموصية اذ ظاهرها انما مستفاد في هذه الموليات الا ان تجعل في تعليقه
 فتأمل قوله عن جمعها وانما كلمة ام في قوله تعالى ان كان من الغابيين ثم قطع على الوجهين
قوله فاللا المعرف به المسمى به انه قد يكون المعرف بها نفس الحكم كما في السؤال عنه نحو امرت
 في قوله ما ضرب الصادر منه الواجب على ان يكونه ولما لم يصر على ظاهره وقد يكون للمعروف اثبات مع كون
 مدلولها هو المعرف والعكس كما في قوله عن هذا الفاس نحو امرت واراكبا سرت وانا دباصرت
 وعبرها **قوله** عن الحق والتبیت لثبته عن مضمود المصنف عن قوله المصنف به حيث لم يعمل المولى
قوله فاللا المنكر المسمى قد يكون المنكر نفس الحكم نحو امرت زيدا ان كان الصواب الصاير للمخاطب
 الواجب على ان يبيح انه غار واللاه من ظاهر وان كان الشارع يعسف بالحواله مما سبق ولا يمكن
 حرمان هذه العسفة في مثل قوله تعالى انه امننا وكنا باريا وعظما انما له عوثن فان المنكر المسمى
 هو المسمى **قوله** اي قلني والمسمى في المسمى **قوله** في الكلام في بيان معنى العسفة من الشارع في
 بحث التعريف ان سئل الله تعالى والعرفية على ان المنكر هو العفل انه ذكر ما يكون منعاه من العفل وهو
 قوله والمسمى في الراجح الفاعل واللام يحج الى ذلك بسبب ان يعول وانت الذي صفة كذا وكذا
 يبنى عن اسحقارة والراجح المفعول والاختار ان الذي صفة كذا وكذا من بني عن عظمته
قوله اهم نفس مومن فان المنكر ان يكون هو القاسم من النفس العسفة ولذا اكرهنا ان يعقبه
 نحن مسمى **قوله** اعرف الله ندعون فان المنكر هو ما اخذ عن الله وليا لا اتحاد الولى **قوله**
 اياه ندعون **قوله** اعرف الله احسن وكذا فان المنكر هو ما اخذ عن الله وليا لا اتحاد الولى **قوله**
 بغير للمعروف كقول الله تعالى هل يأتى الكفار ما كانوا يعفون وكفى في قوله تعالى كم اتينهم من بين
 بينه وما كفى كوما اذ جعلت بعبادته ونحو ذلك **قوله** واللا يتركوه لولا انهم لو فعلوا
 ومن ذلك انهم يدعونى وكفى يودى ابارد وما اشبه ذلك **قوله** لكن لا يحرق فيه
 هذه الفاعل بمعنى انها لا يكون الا للمعروف عا سال بها عنه ولا تكاره ولا يكون للمعروف
 تارة والفاعل تارة للمعروف اخرى كالمعروف **قوله** ومنه المعنى الله صفة لا يتناهى
 الى من يدسان كما اسرار اليه قوله لان نفي النفي اثبات والتعريف على انه لا يخالف معنى
 من القول بان المسمى به للمعروف او اللام كما **قوله** او لا يتبع ان يكون في الحال اذ في الاستقبال
 امتناع حمل المعرف على المعنى الاخر **قوله** او لا يتبع ان يكون في الحال اذ في الاستقبال
قوله او لا يتبع ان يكون في الحال اذ في الاستقبال **قوله** او لا يتبع ان يكون في الحال اذ في الاستقبال
 ستر اذ ليس من القسم الاثر وهو ظاهر ولا يحسن الدعوى عنه بالكنية **قوله** او لا يتبع ان يكون في الحال اذ في الاستقبال
 الا حسن عدم الخصص بالمستقبل فانه قد يكون لافادة المعنى في الحال ايضا ولا وجه للخصص
 بالاسماء كما في قوله في السرى الى سري اليا ما سابقا من انه لا يصح هل ضرب زيد او هو احوك والكار
 الصرب الواجب في الحال كما صح في الهمزة **قوله**

قوله عن كذا

قوله عن كذا استحقون به عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قوله لا استغنى عن التضرع والالتباس
 بان لا استغنى لان من هو اعلى مرتبة من العبد لو قال له على سبيل التضرع اجعل لاني لانه امره
 او قال له هو ادنى مرتبة منه اجعل على سبيل الاستغنى لانه امره واعرض على العبد الاول
 بانه يخرج نحو كذا عن القتل واحسن **قوله** المراد غير كذا عن ما اخذ الاستغنى اعني الحديث
 الذي فيه البلاغ في معناه ولا يخرج كذا عن القتل لان المطلوب به الكف عن القتل لا
 الكف عن الكف وقد عليه نحو كذا عن الكف الا ان مراد غير كذا عن ما اخذ الاستغنى من حيث
 انه ما اخذ الاستغنى ولو ترك هذا القيد اعني قوله عن كذا كان التعريف ما يتبعه عن
 دعوى النبي كما قال قدس سره وقد كان يعسر قيدا ليجنبه فان الكف له اعتباران ايهما
 من حيث ذاته وانه فعل في نفسه واهمنا الاعتبار هو مطلوب في موكل كذا عن القتل في
 الثاني من حيث انه كف عن فعل في حال من احواله زاله فلا يحفظه واهمنا الاعتبار هو مطلوب
 في موكل لا تزول فاد اقبل طالب محلي من حيث انه فعل دخل فيه عن القتل وخرج عنه لا يقتل
 وعلى الثاني بانه غير معسر لقوله تعالى يحايه عن موعون ما اذا امر من اذ لا يصور العلى
 مع دعوى الالهية واجاد عنه السارح في سره محض لاصول مانه حجاب للقطع بان
 الطلب على سبيل التضرع ان التضرع لا يستحق امراف المراد بعبارة تامرون تشير وت
 وجهه ان الاصل في الاطلاق الحقيقة ولا سلم القطع بما ذكر ان اراد التسمية للعبودية وان
 اراد العرفية سلم لكن لا ينبغي كونه حقيقة في طلب بديون الاستغنى **قوله** احلافا كثيرا
 قيل للوجوب فقط زيد للديب فقط وقيل للعبد والمشرية **قوله** في الشرع وهو الطلب على حمة
 الاستغنى **قوله** من سره بل هو للطلب فقط على المشهور واما الطلب على حمة الاستغنى
 فلا يشمل الديب بل هو للوجوب فقط **قوله** هو مسرر بهي الوجوب والديب لفظا وقيل
 بالوقف من كمن فعل القيد والمشرية من الاشارة اللفظي **قوله** من الوجوب
 والديب والاباحه موصوعه لكل منهما ومنه قول المشرية من الثلاثة والاشارة على كونها
 حقيقة في الوجوب **قوله** من المقترنه باللام الهمزة اللائحة من اطلاق الصيغة وهو
 المصطلح عليه من النجاة من الضما ما يطلب به الفعل بخلاف المضارعة فقط والعايل
 ان معول الالف في علة نحو كذا هو الموصوع للامر مثلا معول له اللام كما في النبي
 الموصوع له لبيت كما سيأتي في الهمزة وله حرف واحد يمكن ان يقال علة حان الصيغة تعليقا

نحو الامر

المراد بان ان لا يرب فيه اي قياسه مع ذلك الكت بدون ان يفهم مع نية المتبادر من
تلك العبارة هو المعنى المتصدر من كون لفظ الاصل بخلاف ما لو انصرف على ان لا يرب
فيه ان نفسه فانه لا يتبادر بالمعنى المتصدر من كون العبارة كما لا يخفى **قوله** في
تعلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لمرتبة شئ اخر في مرتبة الامور فلو جاز في هذه
العبارة عليه ظهر ان الشاكون وان الشان غير ان **قوله** في كونه في
الظاهر ان هدي التاكيد لا يكون بعد التاكيد الا لا يجرى بانه العكس لا يجرى في
المجوز ان العطف **قوله** اي هو هدي اساره الى ان هدي حتى سدد الحدوث وانما
يجعله سدد الحدوث المعنى عن تقديره هدي لواءنا المسالمة المطاوع به **قوله** اي
الضاب الى المعنى المراد بالمعنى الضالين وسميتهم صفاي محان باعتبار الماخو ان
ان في اعراضهم فلا تفكر بان المعنى محدود فكون العزل هدي لهم **قوله** في
قوله لا يحسن غيرها استعدا لغير من تفيد المعنى قال في المخرج فان ذلك مد مفاد
الكت بحسب جزالة التطرف بلا غنة كالمران فانه فاق سائر الكتب باعتبار تطهير هذا
داخل في الهداية لانه ارشاد الى الصديق في ذلك عليه **قوله** لانها المعصوم الاصل واستماله
على معرفة احوال الاصل لما فيه مع ما ذكر من الهداية والاعتناء مقصود بانها **قوله**
لكنه معور الله لانه الكت بجمبه انما كان تاكيد الكت بان مقصود ان لا يعطف عليه كنه لا شيء
مدحوظ على ان يرب فيه كما هو الاصل لانه لا يمكن ان يكون من اكد الكت بقوله لا يفتن في
انما المخرج عطف التاكيد على المكون لا يعطف احد التاكيد على الاخر قال في شرح
مقاله ان لا يرب فيه وكذا الجملة الاولى في كنهها في صارت من تفتن فان الجملة السالفة التي بنو
العطف عليها هي ذلك الكت بجمبه انما هو من كنه فلا يحال للعطف هنا وكان هدي للمعنى وكذا
قوله في المقام بعض اعتناء شانه ظهرنا تحت وهو ان معضلي هذه انه لو كان المقام عن معضلي
شانه لم يكن الى الابد ان هذا ان في المقام اي تعني الوافية كونه في الوافية كيف بعد الكلام
في بلوغه يمكن ان يقال ان قوله في المقام يقتضي الخمد للاسوة عطف ان قوله ان تعني الوافية
قوله اي لا يسميها عن سره وهو البد العائنه في كون الفصل في بعض البد من باب الاتحاد
لانه ليس للاتحاد لانه في حكم الجملة العار به عن المعطوف عليه **قوله** لان نقاد ذلك
الحكمة اي كونه المندرسه في حكم المطرد في المعرقات في السواج الحفوية بخلاف ذلك فانها كانت
قوله من ذلك من المعنى الظاهر كما سعه به هدي ان كونه ان المراد من ذلك ان يرب من التاكيد
وعطف السان هنا ما يفيد فائدة ذلك الواجب لا معناه الاصطلاح لان كل واحد منهما في التاكيد
والتابع هو الثاني باعتبار ما يفيد فائدة في التاكيد المعطوف ان يكون المنبوع اعني
المعطوف قد سرتا او محلي مع ان ما يخفى فيه سئل الجملة التي لا يحل لها منه ان مما هو صحت ان

المعنى المتصدر من كون لفظ الاصل بخلاف ما لو انصرف على ان لا يرب فيه ان نفسه فانه لا يتبادر بالمعنى المتصدر من كون العبارة كما لا يخفى
قوله في كونه في
قوله اي هو هدي اساره الى ان هدي حتى سدد الحدوث وانما
قوله في كونه في
قوله لانها المعصوم الاصل واستماله
قوله في المقام بعض اعتناء شانه ظهرنا تحت وهو ان معضلي هذه انه لو كان المقام عن معضلي
قوله في بلوغه يمكن ان يقال ان قوله في المقام يقتضي الخمد للاسوة عطف ان قوله ان تعني الوافية
قوله اي لا يسميها عن سره وهو البد العائنه في كون الفصل في بعض البد من باب الاتحاد
قوله لان نقاد ذلك
قوله في حكم المطرد في المعرقات في السواج الحفوية بخلاف ذلك فانها كانت
قوله من ذلك من المعنى الظاهر كما سعه به هدي ان كونه ان المراد من ذلك ان يرب من التاكيد
قوله وعطف السان هنا ما يفيد فائدة ذلك الواجب لا معناه الاصطلاح لان كل واحد منهما في التاكيد
قوله والتابع هو الثاني باعتبار ما يفيد فائدة في التاكيد المعطوف ان يكون المنبوع اعني
قوله المعطوف قد سرتا او محلي مع ان ما يخفى فيه سئل الجملة التي لا يحل لها منه ان مما هو صحت ان

المراد بها

وان المراد بها ما ذكرناه جعلهم لا يرب فيه تاكيد العطف لان ذلك الكت بجمبه ما هو معلوم من ان التاكيد
المعنى انما يكون بلفظ الاداء نحو المصنف فان المراد بها لاظهار الكراهة لا قامت في ذلك فغير مستغ
قوله في الاكتم والسرقة الخ من مسماها **قوله** في سره الاظهر ان يقال ان الاظهار كما لا يراهه اذ ليس
المعصوم كما لا يظهره فحسب كون الكراهة غير كماله بل المعصوم كما لا يظهره مع كماله الاظهار بها
في فعله هو المراد بلفظ حذف لان اعتناها بشأن اظهار الكراهة بدل في الجملة على كمالها في شدة نهيها
لان التاكيد عليه بالمطابقة فيه مسماها لا ليس معنى لا يعين المطايعي كما لا يظهر الكراهة بل معناه الكراهة
السدوية التي يحصل بسبب اللفظ فيهما كما لا يظهرها ان الاظهار كمالها **قوله** في كونها مطابقة الخ
موجبها ان قاله ليس معنى لا يعين المطايعي الا طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للمعنى انما كمال
اظهار كراهة الاقامة فمن كونها في مقصودها فتكون في الاقامة لانه موضوع للمعنى انما كمال
عند ان صار حصة في كراهة الاقامة وحصلها في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة فان **قوله**
في كراهة الاظهار كراهة الاقامة الذي هو المراد **قوله** في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة فان **قوله**
هو الذي يدل على كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
لان المتبادر من كون المصنف بالمعنى مع التاكيد ان التاكيد امران اذ على ذلك لا يعين بالمطابقة
على كراهة الاظهار كراهة الاقامة فلا يكون للمعنى مدخل في افاضة هذا الكراهة **قوله** في كراهة الاقامة
حال الامن الصريح ورنه في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
لولا لانه المعنى التاكيد على كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
احراق هو قوله عطف ان كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
انه ليس فيه شئ من التاكيد في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
بالاخرام مع انه امر اذ لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون
الاظهار يمكن ان يقال ان كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
اظهار الكراهة وان اختلفت في ان كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
كراهة الاقامة من صاحبها في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
لا يعنيه في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
المرز الخفية في الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
وهو ان الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
في التاكيد باليونان في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
الكما في سفاوته وان حصل اصل الكراهة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
فما يعنى المعنى المعنوي بكونه انما كان على انه ليس تأكيد الصفاة كانه في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
تاكيد المعنوي ان اراد المعنى فلا يبد ان ليس وجه عدم كون تاكيد المعنوي في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة
المراد الا عدم ليس في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة في كراهة الاقامة

المعنى المتصدر من كون لفظ الاصل بخلاف ما لو انصرف على ان لا يرب فيه ان نفسه فانه لا يتبادر بالمعنى المتصدر من كون العبارة كما لا يخفى
قوله في كونه في
قوله اي هو هدي اساره الى ان هدي حتى سدد الحدوث وانما
قوله في كونه في
قوله لانها المعصوم الاصل واستماله
قوله في المقام بعض اعتناء شانه ظهرنا تحت وهو ان معضلي هذه انه لو كان المقام عن معضلي
قوله في بلوغه يمكن ان يقال ان قوله في المقام يقتضي الخمد للاسوة عطف ان قوله ان تعني الوافية
قوله اي لا يسميها عن سره وهو البد العائنه في كون الفصل في بعض البد من باب الاتحاد
قوله لان نقاد ذلك
قوله في حكم المطرد في المعرقات في السواج الحفوية بخلاف ذلك فانها كانت
قوله من ذلك من المعنى الظاهر كما سعه به هدي ان كونه ان المراد من ذلك ان يرب من التاكيد
قوله وعطف السان هنا ما يفيد فائدة ذلك الواجب لا معناه الاصطلاح لان كل واحد منهما في التاكيد
قوله والتابع هو الثاني باعتبار ما يفيد فائدة في التاكيد المعطوف ان يكون المنبوع اعني
قوله المعطوف قد سرتا او محلي مع ان ما يخفى فيه سئل الجملة التي لا يحل لها منه ان مما هو صحت ان

المعنى المتصدر من كون لفظ الاصل بخلاف ما لو انصرف على ان لا يرب فيه ان نفسه فانه لا يتبادر بالمعنى المتصدر من كون العبارة كما لا يخفى

المعدي به من ذلك المعنى الاسحقاق و يعنى ان يكون اللفظ واحسن و مما هو رتبة و في نظير ان قوله بها
تقدم في السؤال المعبر و منها لما اذا حسن اليه ليس سوى اقرى على صحتها الحكماء من المعاني
او صيغة المعنى للمعول من الماضي لا الحق ان يكون هو معقول بالاحسان في قوله قد و ح
ممكن التاكيد في الجواب لانه حجة ملغاة الى الدلالة عليها المراد في قوله قد و ح
لذا كرموجب الاسحقاق كما اسرنا اليه و تامل ان معنى كلاهما ليس سرعة و على كل تقدير و قد
في ذلك حقا و الاحسان في حرا و قد هو حقيق عيو مستحسن في ذلك عن التاكيد اذا جرى على مقصدي الظاهر
مع انه سوار عن خصوص و اعلم انه قد يسر في كلام الله في حواسي الكساف
بوجه اخر ايضا و هو اذا مر ما سبب الاحسان اليه استحقاقه اياه كان ذلك طلبا للمعول
مخصوص بعد العذر ان هناك سببا في الجمل و لا يصح في حقا به ان يقال زيد حقيق بالاحسان
اذ لا فهم منه سبب مخصوص هذا ان لو لا حكم الساب فان العزم في حشد صحت الحياطة و حشد
ان يكون صحت المتكلم و ح لا يرد عليه الاعراض الذي ذكره قد يسر في قوله قد و ح
انه حقا في الظاهر بالنظر الى لفظ صحت في قوله قد و ح في قوله قد و ح
اي سكن اليه و الا يلاب اللفظ هو اللفظ هو في قوله قد و ح في قوله قد و ح
يجوز ان يكون الاستيفان في هذه اللفظ المذكور الا محذوفان من حده انه لما قال في علم حرك
السامعي لان سألوا ان يقولوا لم يتكروا كما جاء به يقول له لهم الفاعل و الدليل على ان الكلام
ذلك لفظان في علمه لان استعمال النعم في الكلام اكثر في قوله قد و ح في قوله قد و ح
حتى للشروط استعمالها في قوله قد و ح في قوله قد و ح في قوله قد و ح
و اما الوصل فاما اللفظ الاحكام اما الوساطة على حدتها اما ليس له في الشيء نظير مع حيا
في المعنى فليس السد الفتي اه فلم يبد اية قد تقادم عهد هاهنا و اما ما موات الخيال لها هي
اما يدر ان ما موات في قوله قد و ح في قوله قد و ح في قوله قد و ح
منها الجبر متى لفظان معنى و الا نشأ في لفظان معنى و الحاشي في لفظان معنى
و الا نشأ في لفظان معنى مع كون الا في حيا لفظان معنى و الا نشأ في لفظان معنى
وهو باعلان اصوب و يدان بحسن الى عمر و مثال الحاشي معنى الا نشأ في لفظان معنى
اكر مكر و احسن اليه اكر مكر و احسن اليه اكر مكر و احسن اليه اكر مكر
لان في الشفا في الشفا في حيا ان هو له دعوى لم يوجد عليهم ميثاق الكساف الا قولوا على الله
الا الحق و قد سوا فيه اي اخذ عليهم لانه للمعسر و مثال عكس هذا ان هو قال اي الشفا
و اسجد و التي ترى مما ستر كون مزل و ذنه اي و اسجد في قوله قد و ح في قوله قد و ح
و ذلك لان مقام اخذ المعنى في بعض الامور التي هي مع عطف قولوا عليه و المعنى على
المعول اي اذا اخذنا ميثاقا في اسرنا لفظان لا بعد و ان قولوا و قد و ح في قوله قد و ح

الشمس

المكتبة المركزية - قبة دار الملك
جامعة الزيتونة

المعدي به من ذلك المعنى الاسحقاق و يعنى ان يكون اللفظ واحسن و مما هو رتبة و في نظير ان قوله بها
تقدم في السؤال المعبر و منها لما اذا حسن اليه ليس سوى اقرى على صحتها الحكماء من المعاني
او صيغة المعنى للمعول من الماضي لا الحق ان يكون هو معقول بالاحسان في قوله قد و ح
ممكن التاكيد في الجواب لانه حجة ملغاة الى الدلالة عليها المراد في قوله قد و ح
لذا كرموجب الاسحقاق كما اسرنا اليه و تامل ان معنى كلاهما ليس سرعة و على كل تقدير و قد
في ذلك حقا و الاحسان في حرا و قد هو حقيق عيو مستحسن في ذلك عن التاكيد اذا جرى على مقصدي الظاهر
مع انه سوار عن خصوص و اعلم انه قد يسر في كلام الله في حواسي الكساف
بوجه اخر ايضا و هو اذا مر ما سبب الاحسان اليه استحقاقه اياه كان ذلك طلبا للمعول
مخصوص بعد العذر ان هناك سببا في الجمل و لا يصح في حقا به ان يقال زيد حقيق بالاحسان
اذ لا فهم منه سبب مخصوص هذا ان لو لا حكم الساب فان العزم في حشد صحت الحياطة و حشد
ان يكون صحت المتكلم و ح لا يرد عليه الاعراض الذي ذكره قد يسر في قوله قد و ح
انه حقا في الظاهر بالنظر الى لفظ صحت في قوله قد و ح في قوله قد و ح
اي سكن اليه و الا يلاب اللفظ هو اللفظ هو في قوله قد و ح في قوله قد و ح
يجوز ان يكون الاستيفان في هذه اللفظ المذكور الا محذوفان من حده انه لما قال في علم حرك
السامعي لان سألوا ان يقولوا لم يتكروا كما جاء به يقول له لهم الفاعل و الدليل على ان الكلام
ذلك لفظان في علمه لان استعمال النعم في الكلام اكثر في قوله قد و ح في قوله قد و ح
حتى للشروط استعمالها في قوله قد و ح في قوله قد و ح في قوله قد و ح
و اما الوصل فاما اللفظ الاحكام اما الوساطة على حدتها اما ليس له في الشيء نظير مع حيا
في المعنى فليس السد الفتي اه فلم يبد اية قد تقادم عهد هاهنا و اما ما موات الخيال لها هي
اما يدر ان ما موات في قوله قد و ح في قوله قد و ح في قوله قد و ح
منها الجبر متى لفظان معنى و الا نشأ في لفظان معنى و الحاشي في لفظان معنى
و الا نشأ في لفظان معنى مع كون الا في حيا لفظان معنى و الا نشأ في لفظان معنى
وهو باعلان اصوب و يدان بحسن الى عمر و مثال الحاشي معنى الا نشأ في لفظان معنى
اكر مكر و احسن اليه اكر مكر و احسن اليه اكر مكر و احسن اليه اكر مكر
لان في الشفا في الشفا في حيا ان هو له دعوى لم يوجد عليهم ميثاق الكساف الا قولوا على الله
الا الحق و قد سوا فيه اي اخذ عليهم لانه للمعسر و مثال عكس هذا ان هو قال اي الشفا
و اسجد و التي ترى مما ستر كون مزل و ذنه اي و اسجد في قوله قد و ح في قوله قد و ح
و ذلك لان مقام اخذ المعنى في بعض الامور التي هي مع عطف قولوا عليه و المعنى على
المعول اي اذا اخذنا ميثاقا في اسرنا لفظان لا بعد و ان قولوا و قد و ح في قوله قد و ح

الشمس

122

الى العقل ذات محاور فانه في العكس وكذا العقل جسمه من الرجا ليس بالعماس الى العقل سبه
 الا ان يعتبر الذات من حيث الانصاف بالمعنى من امكن ذلك فيهما **قوله** متى عبد العبد الى اذا
 عديس في احد كما اذ عبد الواحد ان لا يدعي ان عديس ذلك **قوله** من نوع واحد مستحقها
 الامور المتماثلة سلب الاستدراك ان استوت الدنيا لشيء بها اسرافا حيا بالسمير في
 المير ونعمو باي اسحق لافاضته عليها ان العبد والاحسان **قوله** في جميع قاعه حية
 به بالضروره اي فيما استمركونه من الذي تحت تعليم العاقبه من عديس انما ياتي بطرفه لئلا
 كوجه الصانع ورحوب الصوره ورحم عد الحرس **قوله** ترتب اي اجتماعا على كيفية خصوص
قوله تكلم من صوير لا تفكر في سبها الوجدان اشارة الى اختلاف الصور ترتيبا في الحالات
قوله وكم من صوير لا تغيب عن خيال الخ اشارة الى اختلاف الصور ووضوحها في شهوره بحسب الحالات
قوله وهو مبني على الجامع فيه ان بعض الفضل والوصول لا يحتاج الى الجامع كما توهمت
 لبيع الاطعام والفصل للاحتياط وكذا الوصول بعين الواو لا يحتاج الى جامع عديس
 الا ان تزيد للجامع ما بعد الماد كوي رهنه معاني بل لا اله في ذلك ان يقال معنى قوله وهو
 صدى ان مجموع من حدث هو مبني على الجامع **قوله** لا جمع ذلك معان معقوله
 قال سيد المحقق يدس سره فانه التصاد ان اخذ مطلقا فهو امر كلي مبدرك بالعقل
 وان اخذ مضافا الى كلي كان كليا وان اخذ مضافا الى جزئي كقضاء هذا السواد والساكن
 مثلا كان حريا على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئيه ولا تفحصها
 مثلا اذ قلت عبادة زيد فان اردت لها مطلق عبادة كانت كليه وان اردت بها
 عبادة مع عديس في زمان معين لاجل امر معين الى غير ذلك من المعينات تحت تنسيق
 وتاي الشرح كانت جزئية ونفس على هذا المضاد يقال التماثل والتقارن فان قلت
 اذ كان التماثل والتضاد مثلا معقولا لم يكن الا رجاء عقليان الشاي وحيث
 ولان التماثل سو كان بين كليين او جزئيين او كلي وجزئي امر اذ التقت العقل اليه
 اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى اختيار فالجمع يشمل
 هذا الجامع منسوب الى العقل سو كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة
 الالات واما التضاد فانه مراد نظر العقل اليه لا يقتضيه الجمع بين المتضادين لانه
 في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى اختيار فليس الى الوهم اذ من شأنه ان يختار
 فان قلت **قوله** كيف سدد الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه
 اصلا ولم يعرض بعينه في عان لم يحتل ذلك وطعا **قوله**

قوله
 الوصل
 الابرار
 لا يحتاج
 الى اختيار
 في هذا
 الوصل
 بقية العاد
 في هذا
 الوصل
 بقية العاد

الادراك بالجمع اما هو للغير سو كان معلفا كذا ان حدى كمن العوى الاث لها سبها
 في الادراك والعوة الوهية مستقلة في ذاتها التي لها في ادراك المعاني الحرس المعطاة بالحسوسات
 في النفس سبها ان سبها في ادراكها في سائر الجواسر ولذا قيل الوهم سلب ان القوي الحيد
 بل ربما سبها في المعقول لانه المذوق عد من الحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذا قيل
 فيها وحكم عليها انما احكام الحسوسات فالمراد بالجامع الوهمي ما يعرض العقل استيعاب
 الوهم الجمع بحدوثه لو لم يستعمله لما اقتضى الجمع سو كان ذلك الجامع مبدركا للعقل بالذات او بواسطة
 الوهم لما كان الوهم الذي هذا الاقتضى سببا اليه كما سبب القطع الى السكين في الجملة الامور
 الواقعة على ما ينبغي بل اجتنابا لنسب العقل وكذا فيها تنسب الى الوهم عند او اما العارن
 فان كان في الصور المحسوسة ملاحظة انه امر يقتضى الجمع سبها الخيال قد دخل فيه سبب اليه
 في ذلك المقارن بين المعاني الوهية وسبها في الصور سبب اليه لان الوهم انما سبب في المعاني
 بين الصور الخيالية بل المقارن بين المعقولات المذوق عد من الحسوسات سبب اليه ايضا
 بل في المعقولة من عن الصور الخيالية ايضا بعد المعقولات الصرفة لو فرض جمعها تقارن
 بل في الخيال فيه مبدركا لشيء ما نحن بصدره من الامور العرفية المعنوية في اللغة عن اجل فيهما
 ذكر في تفصيل وكيفية لما ذكره في السرح **قوله** اعني صواب هذا الاعني ارض على حال
 على فابون الوهية عن بعد كون المراد بالجامع الوهمي ما يدركه الوهم ايضا لان السواد
 في البيضا من امران فيهما جامع لا يصلح الجامع هو **قوله** كانت حوسبات قد عرفت
 من كلام المحقق ان الاضافة الى الجزئي وان لم يسمع الحرسه لشيء بها **قوله**
 قلت كلامه ههنا الى قال يدس سره منه سماجه لان المعصود بان الجامع ههنا
 في العطفه مالا يكفي في صحة العطف سبها اطعان لانه جامعها سبها اصلا لا سبها جامع
 بين الجملة عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون جامعها بين الجملة في موضع ذلك تصلح ان لا يكون
 موضع اخر لجامع ههنا **قوله** ومين محسنات الوصول فاذ ان حدثت المحسنات كان العقل
 حسنا ان معدت كان مستحقا **قوله** بعد وجود المصير وهو الوسيط في الاتصال
 والانعطاف على الفصل المذكور كذا اني سرحي لمقتضاه كسائر ح والسدد مدس سره
 وكما انهم المراد كذا في الاصل مع الاصله لقلت **قوله** فاذ اريدت محجرب
 الاخبار الى ازيادة الاخبار اتم ان تكون محجربه عن العرض لشيء من الحدوث والثبوت
 ان مع عرض لا حد ههنا كذا في الحسوس ان في حد ههنا ولذا حرم في الاخرى مع الفسور
 مستحق التماسب في الثاني يجب في الثالث لا يجوز ان عبارات الشارح تشمل على

١٢٢

مقارنته لما جعلت مداله مدعى ان لا يجوز الواو كالمضارع المبتدئ لو لم يكن سبب
 اسراراً ولفظاً الذي اذا قلت مملأ حائى ز يد ضرب او و ضرب كان المبادر وهو الاستئناف
 او العطف وادخلت حائى ز يد ضرب كان المبادر وهو الحائيه سبباً وادخلت
 الموضوعى لما كان بعد الواو ولعل من حمل الواو وسبباً في الموضوعى اجزاء ذلك ولا
 بعدى اسفاده ذلك من لفظه كما سبقت من لفظه كما سبقت من لفظه كما سبقت من لفظه
قوله يحصل به الدلالة في غير اسفاده الحائى ان المحتمل في البه لاله على الموضوعى في المعرفه المطابقه
 فاجب في قوله وبس المقارنته من اسراراً طرأ عليه وعدمه وبعدها تامل **قوله** وذلك لانه مضمون
 الج قال السهروردى بس سبب طاهر فقلنا الكلام بسعربان كى بل يضرب يد على اسعرباق المسمى بالزمان
 الماضي وصبوا وما بعد يد على ان الاسعرباق انما اسفاده من خارج بناء على ان الاصل اسعرباقه
 هذا هو المفهوم منه بحسب اصل الواو صرح وما ذكره ههنا انما فهم منه اذا فوبد الابيات بالسمى
 وصلنى رد من تار ضرب ز يد ان لم يضرب **قوله** لو فيها مسمى ههنا الواسع
 انما يصح اذا لم يكن جبر الاسمي جمله تعلية واما اذا كان سحرها وحيثه من يعيد الجيد كما عليه
 المحضه كما مر كانت بنا الكلام على الاعراب في الاسمي **قوله** بعد ذلك لانها على غير
 السبوت انا الجيد فان **قوله** اما ان يكون المعنى لا ولو يه ذكر الو او هو عدم دلالتها
 على عدم السبوت فعه اذ هو مع ظهور الاستئناف وكل عر صحح اما الاول فلان الجيد
 مما يجوز الاسمين من غير روي كما مر في المضارع المسمى في الماضي في **قوله** الثاني فلان المجموع
 لو صلح مرجح التزم ان يكون الواو في المضارع المسمى في الماضي او في لوجود المرح وهو السواء
 اجد المعنى مع ظهور الاستئناف ما سبق من ان الجملة بالظن اليها من حيث هي جمله مستقله
 بالافاده من غير وصل بين الاسمي والتعليه احد **قوله** باختيار الثاني ولا سلب ظهور
 الاستئناف في غير الاسمي مثله في حوا ذلك لان الجملة الحائيه بعد مجمله تعلية او ما هو
 في حكمها وذكر الاسمي **قوله** بعد هذا يد على قصد الاستئناف دلالة طاهره بخلاف التعلية
 لظهور المناصبه بينها وبنى المقدمه والاستئناف في التعلية لا يظهر ظهوره في الاسمي
 ولا يحكى انه لا يدخل لعدم دلالتها على عدم السبوت ان لو يه ذكر الواو بل ظهور
 الاستئناف فيهما مستقله كذا ما مر **قوله** اي وان لم من اهل العلم الى الاول على ان يد
 المعبدى مر له اللازم ان السابى على حذف المعقول **قوله** من حتى يدخل في صله العامله
 بضم اليه واما التي بالواو هي وان دخلت في صله العامله انصبت اليه في الاسماء كمنها
 لا بعد رعد المراد في عدم اسماى الاثبات بها **قوله** مصدق اسم مكان من
 الصياء معنى الاطراح **قوله** من من عم الكه لما ستا فكلما يعنى اذا كان ههنا
 الجملة

في قوله يتغير
 نقلت عن ابن
 بنحو ان السبب
 كما في قوله
 كما في قوله

الجملة بدون الواو في الحاصل انه لو لم يعنى الاستئناف في اعادة الاسم الصريح كان معنى له
 عدم اعتماده في مثل حائى ز يد ضرب وسبب اعتماده مع ان اعتماده الاستئناف منه لان معنى
 هذا ان حوب الواو في هذا المثال بطريق الاى **قوله** ضرب بسبب من التناوب الى نقل معنى فوه
 الى في مشاها ومعنى عوده على يد به واهباني طرفه الذي جا منه **قوله** وهو سبب
 كانه اعراض على المصنف حيث يفهم من كلامه ان حوب ذكر الواو انما هو من كون المبتدئ
 فيه صهر ذى الحائى ان ما عداه على المسهور من حوا ان الاسمين ان لو يه ذكر ان ما
 نحو جاني ز يد و ز يد بسبب ان لم يحق ان يكون المبتدئ في بيه الصهر لان هذا الظاهر
 موضع الصهرى يمكن ان يقال لا سبب ان ما نقله عن الشيخ فهم كون ما عداه على المشهور
 فان كان الكلام جمعه كلام الشرح كما صرح به الشارح اعنى من قوله قال عند الظاهر
 الى الحائى به جمله المذكور ان الواو يجب عنده مما يتبين المتناوب في بيه صهر ذى الحائى
 و بحسن تركيبه حوا حرف على المتناوب او فوه بما عقب **قوله** مفرده ولا يحكى انه فهم
 من ذلك ان ما عداه هو حسن الاك ان الحصر ضايعان اذا لم يكن حواله لكن
 جابر عند المتناوب يفهم منه ان السبب لوجوه **قوله** هو بعد على المصنف انه قد
 وجه الحصر ذكر ما يكون المتناوب في بيه صهر ذى الحائى حوب الواو عند السبب الا ان
 نقار ذلك انما نعرض له لكونه اجنى مرتبه وتعلية ما عداه بالظن الاولى وفيه بعد
قوله بعد من مع الواو وهما بعد من المضارع و بعد من المضارع **قوله**
 وعلى بعد من لا يجب الواو وهما بعد من الاسمي و بعد من الماضي هو **قوله** وحسن التركيب
 فان سلب صرح السبب ان الاسمي لا يوردها الواو الا لضرب من التناوب ونوعه
 التشبيه فان ذلك في هذين الموضوعين الذين يحسن جميعا التركيب يمكن ان يجاب بانه
 يمكن تاوله كما في المثالين الثاني بتاويح عقب المعرفه كانه مفرد ووجه فيه
قوله اما الاجازة والاطناب **قوله** الصمد بس سره في سره المعتاد **قوله** المعنى
 للمساواة مع انهما جميعه ايضا لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ
 له لا يكون فيه تكلفه بعدتها **قوله** منه كذا لان عدم الاعداد انما يكون اذا كان قصد
 الملغى الجريد عن المكتوب وليس منعنى لحو ان يكون في المقام مقصديات وخصوصيات
 لا راعيتها على الملغى من اما البديع فمن حقه ان سببها وسببها مع كون لفظها مما يطابق
 ان لو يه جواز كون الموجر بالسببه الى معضى المقام مساوياً للمعارف الاوساط مع بدله
 المهور الا ان يقال سببها انه ليس بلغا من حيث هو مساوياً للمعارف فهم ان سببها كذا
 الاجازة والاطناب اذ ليس للاعه الموجر من حيث انه ادل من معارف الاوساط جابل
 من حيث اسما له على حوا **قوله** اجيب بان كونه اقل من صغار فهم سحر بوجوه
 حواضه خلاف المساده **قوله** هو **قوله** الى كلام ان بيه وى **قوله**

كلام الاحار

اعني اشارة الى انه لا يحد في كون الكلام من جنس اكونه **فوق** في الكلام اذ لا يحد في كون الكلام من جنس اكونه
 بعد في كونه ناقصا عن كلام اخر **فوق** في كونه ناقصا عن كلام اخر لان في غايه المعاهدة المعاهدة العي ونعم ان
 وجوده في المعاهدة لا ينافي كونهم من الاوساط والظاهر انه ما فيه كما يشعر به اعدو
 المعرض للمعاهدة في الشرح الكبير في شرح المعناه فيمكن ان جعل الاضافة بيانية
 اي غايه هي المعاهدة انما جعل السكاكي الاصل المعنى عليه معارف الاوساط
 لان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على بحر معارفهم في تأديبه
 المعاني مسهورة اناس الناس هو امر عري معروف الوجه معلوم الطرفين فتناسب
 ان جعل اصلا يقاس عليه غيره **فوق** في دلالاته في صفة من غير صلاحية
 المقامات حتى يحد لمطالفة لهام بدم بعد ما **فوق** اذا سب ذلك الى مراتب البلاغة
 بعد كصوات الحيوانات اذ اصدت مثلثة عن المذبح اذ اعني فيه بحر به عن التكن
 لمطالفة المقام في ذلك برقي عن مرتبة تلك الاصوات في قد سبق مما فعلنا عن بعضهم
 اشارة الى انه لا يحصر التكن في صدوره عن المذبح في البحر المذبح **فوق**
 عن حكم المعنى هو صوت الراعي في عيبه وحكي ان كيسان يغرق العرب اصابعه
فوق في الاطناب اذ اعني **فوق** من فاقوه ان هذا الالباب اصطلاح السكاكي
 من الالباب نعم المساناة ولعل هذا اسم على اصطلاح اخر **فوق** في كونه
 مستبدا لمطالفة وجه سلك كونه سيبيا في رجوعه الى اجد الامر من تارة الى الاحر في
فوق في اي الى كون عبارته المتعارف اكثر منه الذي هو هو له اذ المعصود الى وانما
 بعد رغبته الى هذه العبارة في العمل اي اذ المعصود في كونه اسبق بكونه اهل من عبارة
 المتعارف فكان معالفة بكونه الى كون المقام حقيقا باسبب مما ذكرنا في عمل واخرى الى اذ
 المعصود في اهل معالفة المقام من كلام اسبب من المذكور في العمل واخرى الى كونه اقل
 مما يعصيه المقام في انما لم يذكره كذا ما نال اول ولانه نفس الاحتساب ولا معنى لكونه
 مرجع اليه في انما بالثاني وان كما امر به عما سبق فنحن في المعنى **فوق**
 وهو عبط الورد كذا لان كون المقام حقيقا باسبب من معارف الاوساط لا يصح كون
 الكلام الذي ذكره المتكلم موجزا الحوان ان يكون ان يدين معارف الاوساط **فوق**
 مثلا في اي مثلا كونه اهل معالفة المقام بحسب الظاهر دون الحرف **فوق**
 اعني قولنا برب تحت ينافيه ما في شرح المفتاح من ان معارف الاوساط تحت
فوق ان بسبب فم الكلام غايه السبب يعنى من تحت الظاهر كذا المقام اقتصا حقيقا
 ذلك الاختصار لما فيه من التعبية على تصور العبارة عن وصف العراض الثياب
 والمقام المشبه **فوق** فلا يخار معينان هذا معنى انه لا يكون من الاطناب
 والاحصاء عند السكاكي والذالسد قدس سمي في شرح المعناه والتأريخ

فان كره

قال في شرح المغتلة الفرق بينهما عده بان سمي اعموم من وجه فالطرا الى عبارات ذكرها هناك
فوق سمي اعموم من وجه لصاحبتهما هو اهل من عبارات المتعارف ومعنى المقام
 حقيقا كما اذ اصل ربت تحت بحر وحرف النبا والاضافة وصدق الاول بدون الثاني
 كما في قوله اذ قال الجيس مع عزف المسد اذ ان اهل من عبارات المتعارف وهي هذا المعنى
 وليس اهل من معضى المقام لان المقام لصيقة بمعنى حذف المسد المعنى كما مر
 صدق الثاني بدون الاول كما في رب اني وهن العظم مني **فوق** لان يمكن اعتبار
 المعنى في الاطناب ايضا اذ هو اما سمي في الثاني اذ هو اكثر مما هو في المقام وسنينا
 ايضا اعموم من وجه لصاحبتهما في قوله مع فاعده هو وصدق الاول بدون الثاني
 في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني والثاني بدون الاول فيما اذ اصل هذا المعنى
 المهدى او كذا السبب من الاطناب المعنى الاول والاطناب بالمعنى الثاني العموم من وجه
 لصاحبتهما في عزف فاصطبا واد اطناب المقام عند كون الامر بالاصطبا في خصوص
 اصليا للمكلم فان معارف الاوساط هذا عزف فاصطبا واد ومعنى ظاهر للمواضع
 عزف وصدق الاول بدون الثاني في قولنا مع بحذف المبتدئ والعكس في هذين بعد
 وكذا ان الاطناب بالمعنى الثاني والاطناب بالمعنى الاول لصاحبتهما في قوله
 رب اني وهن العظم وصدق الاول بدون الثاني فيما اذ اصل ربت تحت والعكس
 فيما اذ اصل هذا المعنى فثبوته في انما لم يذكر المخلص للاطناب والنسب بينهما
 لا سبب في الاطناب الى ذلك كما ذكر في الاطناب **فوق** في الجواب انه لم يذكر في قوله
 فان قول السكاكي وكذا في تفسير الكلام بينهما بدلتا انه سبب في مدعى
 لمطالفة الصبيحة ولا يشترط ان يطلق السبب لا يعنى ذلك كما ذكر **فوق**
 تاذ في اصله اظاهران را اذ اصل المراد ما ربه به فيما سبق اعني ما كانت المحصورة ذالده
 عليه في يكون ان يبا قاطرا اطناب ولا يشترط ربه في قوله المصنف والاطناب اما كذا
 او كذا الخ لا يعنى غير هذا لو اراد اصل المراد مما لم يتمل على ما ذكره المصنف من امثلة
 الاطناب في نحو هذا لا يكون زيادة التاكيد مثلا بل بصطفا في حق الطرفين **فوق**
 فلا يكون معولا لانه انما يد اسهوى العرف ان العيش المعتد به اعني الناعم اعنا
 هو عيش الجملة الحقادون العقلا المتاملين في عوايب الامور ولذا في **فوق**
فوق حلافة الدنيا لجاهلها من مارة اليه يامل عقله في غير من الاطناب في هذا
 المعنى والشاعر جعل مطلق العيش في طلال المود كذا في عن العيش الناعم
 والعيش الشاق كذا في عن عيش العقلا الملمح من في امورهم اشار بالطف

٢٧

في كره قوله
والاعني في
الكلام تحت

وحده الى ان العيش في طلال الجبل والجماعة لا يكون الا ان العيش المتان لا يكون الا
عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في طلال العقل لكان كالكراور وتبه على ذلك لفظ
الطلاء لانه الشرح في موضع في ذلك بانه لا يرفع الاخلال الماء كور لان غاية ما فهم
منه ان يكون العيش في طلال الواد كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية
عن عيش العقلاء وكون معنى العيش الناعم جبر من العيش الشاق ولو كان
مع حصول العلم والعقل لا يحق ان عبارة في اصره عن اعد المعنى فاقبل
قوله والكذب والماس واحدا بيه انه يكون في عطف احد المادتين
على الاخر بعد تقرير المعاني في الالهة ان كالمؤكد انه مناسب للمقام فلا يخد
بالبلغة **قوله** عند حذو الارش قاسارح السوا هرب كان من العرب
الاولى من بني ابي بكر بن الكلبى وكنيته ابو مالك كان في ايام ملوك الجاهلية
وواد ابو عبيد كان بعد عيسى لوان الله عليه سلا من سنة وكان عد ملكه ساطع الفهم
الى ما ذكر في ذلك الى السوا في سنة وكان به من صفتها من العرب ان يصفه بذلك فقالوا
الارش هو الوضاح وقيل سمي بذلك لان كان به حرق باير وقى اثره نقطا سودا وحرق
وكان الملك قبيلة اباة وهو اول من ملك الجزيرة وكان حذمه يغرب على ملوك الطاه
حتى عليهم على كبري مما في البنعم وهو اول من اوقد السمع وصب الخياق في الجرب
و اول من اجمع له الملكا رص العراق **قوله** وهو معروف في ذلك ان حذو
كان في قريشها وعلب على علكه والجزيرة بالاطراف مملكتها وكانت عاقلة اديبه
فعلت اليه خطبة اليه فيها لينتصر ملكه بملكها وبعنه نفسه الى ذلك وقيل انه
هو الذي بعث اليها خبائها وكنت اليه ان فاعله من ملكه بن عبيد فاد استعاض شخص
الي نشا ورواية في كل اشار عليه ان جعل الاقص من سعد فانه قال له
ايها الملك لا تعلم ان هذه حذو عذو بكر وعصاة واجابها الى ما سالت فقال قصرك
عند ذلك لاطاعه لقصركي وول امره وارسلها متلان لما كمن قصرك او لکنه كان
اسمها لم قال ايها الملك اما اد اعينني فاد امارات حيد هاد اقلوا اليك فان نزلوا
وحيوتهم ليركبوا رقبته مو اعد كذب ظني وادار انهم ادا حيتور بطا قوا لكر فاني
معرض لكر العصاة هي فوس لجد يه لا بد لكر فار كنها و ايج ولما اقبل حبيتها
حيوتها بطا فوا بدهن قرب مصر اليه العصاة فتشغل عن فاني كنها مصر و اجا رسلها

مثلا

مثلا اذ دخل حذو حذو على الزباة كانت يد ربت سعرا فانتها واما حذو وكشفت له وقتان
امتاع عمرو بن اسد يه فقل امتاع امية بطور فقل ان لا يلبس من عدم المو اسي
فلا من فلة الا اربين و لكنهما شبيهة ما اواسي وامرت به فاجلس على بطح في امرت
بروا هشيبة فقصت وكان قد قيل لها احصطي بدمه فانه ان اصاب الارض مطرة
من دم طلب بشاره ففطرت فطرة من دم في الارض فعالت لا تصحو اذ ه
الملا فقل حذو حذو عواد ماصعه اهله فله من الدام سبل حتى مات لوران
وصير انا عمرو ان احت حذو حذو احاره و حرصه على اخذ الثار و احتال
لذ لان بطح العذو اذنه و يثق بالقر باور زعم ان عمر اعد به ذلك و انه
انعه مما لانه لها على خاله لم ينل تحب معها حتى اطمانت له و صارت ترسله
الى العراق على ما في غير ما اخذ ضعفه وسترى به ما يطلبه واتي بها اليها
الى ان يمكن منها و سلمته ففانح الخرايين و قالت حذو ما احببت فاجتمعا ما احب
وان عمر افا يحن من عسكره فرسانا في السمسم السلاح و اخذ غرار و جعل شرهما
من اخلتم حمل على كل بعير رجلين معهما سلاحهما و جعل سرا تهما حتى ادا
كان الليل اغترى عن الطريق فلم يفر لكر حذو شارف الملك يه فامرهم بلبسوا
الحديد و دخلوا الغرار ليلان عرف انه مصحها ولما اصبح عندها دخل عليها
وسلم وقال هذه العرا تاتيك الساعة فالح تاناك فطامته فصعدت فوق قصرها
فجعلت منظر العرا يدخل الملك يه وانكرت مشيها و جعلت يعول
ما لجرار مشيها و سد ان اجند لا يملن ام حبيد ام صر فانا باردة اشبه اها ام لجرار حذو
فلمنا و ائت العرا في المبد منه جعلوا اشتر اجم و حرجوا الى الحيد و اتي قصره حيد فاقامه
على سر ب لها كانت اد احتشيت حرجت منه و اقلت لفرج من السر ب فانا ها عمر و جعلت
تص حاشا فبه سم و يعول يدي لا يهد عمرو و فارقت الملك يه **قوله**
فانكره للسراج ان كان التاكيد ان اعد على اصل المراد كما مر لم يكن مما لا يساواه الا في
قوله من عذو واسع من المسهور ان اسم المكان لا يعدي الظروف ولا في عرها فالظرف
سعلو بالجر اعي و اسع على تعينه معنى البعد و جوز المعض عملة في الظروف
ساعى الووسع فيهما ان عليه ان سعلق باللسا و قد يقال حوز ان يكون حالا من
المتنان حوز الحار عن المبتد او من صدر واسع ان لم يجوز و ان يكون صفة
كما عدم في قوله فالعصا حدي المراد و ح سعلو حذو و في حال سخطه وهو

٧٢

اساره الى وجه تشبيهه بالليل **قوله** لكان اظنا با امان الابه وطم و امان الست تلان
 الشرح وان لم يكن له بد من جراف المصراع الا و اصابه دلالة طاهرة لا يحتمل تحت يستعني عن
 ذكره **قوله** من لا يطو للا اراج به المعنى اللغوي والامه وحشو المعنى اللغوي وكذا
 قوله مما ساء لكان يطو للا **قوله** لا لا لكان به على افعالها لو اعمرت الحروف المكتوبة كانت
 حروف في العصا من صوة اول من حروف العبد اعني للصل **قوله** والصل على
 المطلوب فيل يعارضه كون سلوك طرفي الرهان فتا من الملاحة هو **قوله** وحلوه
 عن التكرار وان **قوله** هذا التكرار ربه العجز على الصبر وهو من الحسنات
اجيب بان المحتكر في مطلق ربه العجز عن الصدر وما هو من الحسنات فبنيه
 ما يكون في كلام يكون ماني الوسط منه اكثر من العجز الصدر كما سجد به السبع في
 ههنا ليس في الالف الا كلمة واحدة **قوله** من تركه من الاطراف الى الخذف
 الظاهر على كافي قوله تعالى لا يحق التكرار في الالف عليه ما **قوله** انا ابي حلا
 العنت نسبه في السرج الى العرج وفي سرج السواهد الى سحيرين وثيل الربا حتى
 وطلا في الفتايا بالرفع عطف على ان وبالجر عطف على حلا هو **قوله** ومن جلا
 ههنا علم لان سرط حذف الموصوف محله ان يكون بعض ما قبله من الجوف من ارضي
 كقوله يعار ومهيم دون ذلك وكقوله كالماني العوم جردن هذا في عجب باه رة لاسبها
 اذا انزم منه اضافته على الطرف الى الجملة كما نحن فيه **قوله** من اما الجرد الاحصار
 الظاهر ان هذه التكت لا تختص بحواب السرط بل يجوز ان يجري في ما ي حذف **قوله**
 كما مر في اخر باب الاشارة هو قوله وهذه الاربعة هو من بعد السرط بعد ها
 ثم قوله في غيرها لعريته **قوله** من ادحوا ب سرط به ان جعل الجز اعلم اعاهو على
 من ذهب لم يطمس العالم بان الحاكم به هو الحس وود اخره حرفا المشروط كلاً
 منها عن الاستفلا فاما علم من ذهب اهل العربية كما سبق فكيفه من السارج
 فالجز اجملة مفقولة والسرط مفقولة كسائر العود **قوله** من فعل ما فعله
 كسوته الكفا وعليه المذهب علم مع قلتم وكثرة الكفار **قوله** فوجد العجز
 الاكثر في الجرا الماضي اذ دخلت ولم يبد ان محضه للمضي كقوله تعالى ان سرت
 بعد سرق اجملة وقد لا محضه له بل قد يكون مسبباً كقوله تعالى من حلال عليه
 فضيحه بعد هو او ما نحن فيه من هذا العسل **قوله** من صفة لانصاحها
 عن محذوف او وصف لها في وصف صا حيا هو **قوله** من فعل العبد الاول

اي بعد

اي بعد العطف و مل عن العبد الثاني اي بعد مدح حواجر المشروط كان هو الاولي
 بلادهم حواجر العلم في العصى قول الشاعر والواشرا سانا صدى من اذ بناه في العود بعد جينا خاسا
 وهو بعد من الصراط اي فان صح ما قال في اصفهان العود لانا جينا خاسا نا هو
 بل هو سبب لصحون الحواب المحذوف فانه لما كتب الى الرسل قبله كان فيه سلبه له صلى الله عليه
 وسلم **قوله** من المحذوف لا بد له من دليل فيه ان جمع ما ذكره هنا ليس اذ له المحذوف كما قاله
 الشارح في قول المصنف و منها السرور ع اي من اذ له نعم المحذوف **قوله** ما اعلموا لا مع
 هذا على من ذهب المحتكر من العجز اذ من اهل السنة واداعى مدع جهور اهل السنة
 بالاعيان حقيقة ترا به بحسب المعنى كالحجر والحجر من حواجرها والكلا هي وكلا سوت في علم الاصوات
قوله من سابع وجه التناج ان قوله ان يدل تناو بل المصدر رسول المعنى الى ان من الاذلة
 في الالف العقل مملول من كذا لان الذي من الاذلة هو العقل لا دلالة فاذا اذ المضاف جار
 المحذوف من دلالة الاذلة في دلالة العقل مثلا ويجوز ان بعد المضاف في جانب المبتدأ اي ذوات بدل
 وتا في انما قاله لانه لاحتمال ان يكون المصدر عابدا الى البدالات المتداول عليها فتقوله الاذلة الا ان
 فيه انتشار الصواب فان صحت منتهى قوله ومنها السرور ع وما بعده اعترض الى الاذلة هو
 لا احدها على العبد من الاظهر ان هذه كالاتية السابقة بعد الامر السابق لمفسس العذاب
 و امارته و البالد اعطيه الواعد في يوم العبد **قوله** المعرط بل على كونه معرط العطف
 في قوله بد شعفا **قوله** اي تلغ الشخوف الذي هو علاف القلب وهو جذبة ذو نه كالجاب
 عال شعفه الجب اي تلغ شعفا **قوله** من لا يجوز ان يقدر في حبه لان المفيد حقه ان يكون
 ما يقع فيه التوم في عيسى الامر **قوله** ما جعلت التسمية مبداه اي لفظا ما جعلت التسمية
 او ما جعلت التسمية مبداه المعنى فلا بد من بقدر مضاف لان المهدر هو الفعل التوك
 وما جعلت التسمية مبداه المعنى فان قيل معنى ان يقدر مفعول بالانجب
 التسمية المدة لان المهور من الحديث وجوب الابتناء لها لان الامد العومه اذ
 بالبعد من كفا ود في الطرف المستقر الحصول او الكون احد **قوله** نانه او ترة ذلك لما فيه
 من الالف لانه على بليس العبد كله بسم الله بخلاف بعد التمدى ولان الملك كور عند عدم
 الخذف هو القراءة دون الامد ابها كما في قوله تعالى امرنا باسم ربك وبعد من عطف الطرف
 المتقرر عامما انما هو عند عدم من منه الخصوص **قوله** من بالرفا والسبي في
 الذي صلى الله عليه له ولم عن هذا العود كانه من سعار الجاهلية واما نقله بالتم والبركة
قوله من يحوي ب اخرج الى صبر من هذا الحمل ان يكون للاعراض الملا ثم يعني ان هذا
 الركب من مثانه ان بعد الاعراض الثلاثة ان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الابه
 فان الخاط هو الله تعالى فلا يصور فيه الخصال الاخير ان **قوله** من سرج شئ ما له

179

من سرج شئ ما له

والاضافة باعتبار افاذتها العرف الحسني بحري البحر العرف بالام الجند في ذلك ولا يفتاد
من حوله مناجي مسيد الرحر ان المعنى على بعد افاذها اضافة العرف الحسني انه ليس
مضاهي الا المشرقي ولا السعد ان يقال افاذا لالسرد كعدم المغاوت بالعدس والراجم
وكون المشرقي محتاجا الى بعد بلق وبدم المشرقي وسره لبعدها كما لا يخفى او يقال افاذ
افاذة الاضامه في مصابيح العرف انه قصد التنبيه على ان محض المشرقي من مساهله
حس لم يتبدد اذ احد وهو مصابيح فيكون الكلام ناقصا على محتاج الى بعد من كان يقال
ومسونه ررق كذلك ولو جعل المسد اهو المشرقي لم يكن يد من العدر اذ لا يصح عطف
مسونه على مصابيح وهو ظاهر للاعلى المشرقي لما كان كذلك في تعريف مصابيح الذي
هو الخبر الا انه يلزم بما ذكرنا الفصل من المعطوف والمعطوف عليه بالمسد افاطري
الامر من من العدر والعصل اهو ن **قول** في المراد بالخناج الخ لا يخفى انه
على بعد من عجم الحسني تحت سمل الخبان بالمعنى المذكور والعلى تحت سمل الوهمي
بالمعنى المذكور وهو من الوجد ابيات في الحسني المحقق والوهي بالمعنى
متعرض لدخوله في العصب ويمكن ان يقال انه ليس بدخول في المعنى بالطرفين الا ان
فانه اذا دخل في العصب بالمعنى المذكور كان دخولها فيه اذ لا يخرج **قول**
اذ راز وسمل امار اذ النيل بمعنى الوجد ان لان الله لا يحصل لغيره معنى اللذيد بل لا بد
معه من وصول اللذيد الى الملتذ به بعصر عليه لان اللذيه لا يحقق بدون الادراك والتبيل
لا بد عليه الا لا التزام وطالم يكن لفظه ال على مجموعها احتاج الى ذكرهما افاذا عند
المدر رة لان السبي قد يكون كما لا يخفى ان العباس الاصطنع وهو لا يبعد كما بينته
فلا يتنزه به خلاف ما اذا اعتقد كاليته وحسنته ان لم يكن كذلك بالمسجد اليه في نفس
الامر واخره يعيد الجينييه لان السن قد يكون ملاما وكما لا من وجه دون وجه
قول في العباد ههنا اللذيه والام الحسبان الفرق بين اللذيه العقلية والحسبه
ان الحسبه ما يكون المذرة كالكسر من الخواص والمذرة ما يتعلق بالخواص واما
العقلية فهي ما يكون المذرة في العقل والمذرة من العقلية كالادراكات ونس
على هذه الفرق بين الامرين **قول** بطريق العكس اعني السكابي كل واحد من هذين
الشيئين على وجهه ولم يفرغ احد من الاخر فيمكن ان يعكس الفرق لان ما ذكره
او سبلانية من عليل الاصول بالسيده الى ان من مناسبه جعل المنبه بالعلمه اصلا
للمشبه بالنوع كما هو حكم المشبه به وهما على ما ذكرنا في تحت الاستعارة **قول**
اي البصير في السواد افاذتها العرف الحسني في السواد على الاضامه في الاضامه
انه تخيل ان السنه مما له سواد في الاضامه سواد في الاضامه

هذا

هذه الحسب مشبهه الحسني من البصير السنه من الاضامه كقوله في السواد على الاضامه
في سواد المشابه بسفي ان جعل العراض على الاضامه في السواد على الاضامه
من السببه وان المشبه به في الاضامه في سواد في سواد في سواد في سواد في سواد
ودوجه المشبه الحسبه الحاصل من حصول الاشياء مسر قد يرضى حواشي من سواد على
صريح به توجه ان يرعى ذلك في التنبيه الثاني ونسعى ان جعل اللذيه على صاحبها
قول من باب العلب قال في الصبر وكان اللطفه قد ساد كثرة البصر حتى كان البصر
هي التي يلمح من اللطفه في الصبر وانما في اسناد اللوح الحسني عن سرعه الروايات
الى البصره فيمنه على الخفاص فلتفقا ان وجدت له يكون لها نقابل بلع و بعد
تختمه الرق لاسمال المقام على ما اهلها اعني اصلها في اعلم انه عمل ان يكون
العلب في المصراع الا ان والمعنى وكان الجوى بينهما جاحها ان لم عمل عليه لانه لم
يظهر ان ج البصير حليا الا من الثاني جعل العلب قد ان لان المكتبة انما هي التي الثاني
درن الاول اذ لا يظهر في كثرة الجوى وهذا العلم كما لا يخفى **قول** في الجوى الكلام الخ
كلا الطرفين متعلقان بخروج اي استعمال الجوى الكلام كما استعمال الملح في الطعام
او على انها جمل لان استعمالها معنى المشابه المتفاد من الكاف اي الكفا كما سياتي في الكلام
و مسعود مشبه الملح كما يضاف الى الطعام او على انها صفتان للجوى الملح بعد راز
في كل منهما كما مر بطريق في قول المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
بالكافيه **قول** في هو افاذتها خارج لم يعمل اما داخل لسمل عام الماهبه و قد عمل على
الخارج لكثرة اقسامه واعني ان تد كما هدم من الحاجب العدرى من الاعراب
على اللغوي لذلك ايضا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
بذكر ما هو صميم عقيبه وهو من بناء الصمات وكذا في حجب التشاري
الفهم واما ان تد في صميم عقيبه ويرعاج الى الصمات تانيا وكذا في حجب
المكررا في ان قوله في خارج **قول** في حجب عن حجبها مشتمل ما يكون خارجا عن حجب
احدها عن خارج عن حجبها الا حركه لكن سره الصارح كلاله هذا **قول**
في كونه كذا نا الطاهر انه سر على ترتيب اللفظ والكنان مثال النوع والنوع
مثال الحسب والعطن مثال الفصل الا ان الفرق بين اللتان في العطن حتى يكون
احدهما نوعا والاخر فصلا عن طاهر **قول** في الحسب والسيده من سره
الطاهر ان يقال بالمعنى البصير لاسكال الحسبات والمسلمات وتكون الدارة

هذا

معقول يكون مجموع عدلها كما ذكره في الاستحسان في بعض كلام الايضاح في قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا فولد الحسني من وجه الشبه هذا الحكم اعني وجوب حسيه الطرفين جانبي وجه الشبه الذي
لا يكون الواحد المركب من الحسني والعقلي وان لم يتدرج في قوله والحسني طرفا حسيان اما الجوانب
ولان تحقق وجه الشبه الطرفين سدد على الخلق كل من اجانبه وفيها والحسني لا تحقق في العقل
ولا يقوم به وما عديم الابد راجح ولان وجه الشبه هو المركب ونحو وجه الشبه ليس به ملاصدا في
عقل الخ والوجه الشبه الحسني لا على مجموع كانه وجه شبيه عقلي كما مر فولد لا يكون الا جسميا
او قاعا للجسم فيه سماح لان الجسم لا يدور في الخلق حقيقة فولد صارت سنة عشر شيئا
وذلك لان الخلق اصل من ضرب الثلاثة العقلية في الاحوال الاربعه اللطراف اثني عشر وورث
من وجه الشبه الاربعه التي هي الثلاثة الحسية مع المختلف والطرفا في كل واحد منها كما
تكون فان الاحساس صارا مجموع ستة عشر والعقلية بعض ان تكون بمثابة وعشر من حاصله
من ضرب الاربعه التي هي كون الطرفين حسي وعقليين والشبه حسيان اقل شبيهه عقليين
والعكس في السبعة المذكورين ولكن وجوب كون طرفي الحس حسي السقط اثني عشر لا يسقط
تكون وجه الشبه واحد احسبيا ثلاثة كون الطرفين عقليين وكون الشبهه عقليين الشبه
حسيين فكيف يكون مركبا حسيين اسقط ثلاثة اخرى وكون المصعد حسيين اسقط ثلاثة اخرى
تكون مختلفا ثلاثة اخرى فولد من تسامح لان الخلق ليس مسموع بل المسموع هو الحس والشعور
هو الركن لا يطبقها والمدون هو الطمع لا لذته والوجه ان جعل الخلق بعض الخلق ان يجعل
اضافة الطمعي الى الركن من اضافة الصفه الى الموصوف ان الركن الطمعي كذا الكلام في
لغة الطمع وددع التسامح في الحضانة المراد به ما يقابل الحس فيكون مسموعا صلبه فولد
وتأني وحك بعض الامثلة من التسامح الامثلة التي هي التسامح العزائم الفاضله كادهم والسمطانية
الطمس وكذا كذا في السابق طمعي الركن ولده الطمع والتمس في وجه الحكم بالتسامح انها ليست مدلول
الفاظ مفردة كما في الآية والمعدايه وددع التسامح فان كل واحد منهما واحد في معنى انه ليس حسيه
منزعه من معدن هو مراد المصنف ههنا ان جعله شيئا للمركب الذي من له الواحد في
ومعنى الركن الخ وجعل في الشرح هذا اعني سمي معنى الركن بما نحن فيه ماد كونه هسنا حاليان
وجه خصص هذا التسامح اعني كون الطرفين مفردس ان مركب او مختلفا ودلالة عبارة
السر على ان الركن لا يتغير من عدم حرمان الاقسام والمعدن ولا بعد ان يقال ان طرفي
الواحد لا يكونان حكيما فان اذ كان احد الطرفين هسنا منزهة من معدن وعقل ما عرفه
من معنى الركن ههنا وورث ان وجه الشبه مرما حو لا من الطرفين لم يكن ان يكون واحد
اذ لا يعمل احد الواحدين من المصنف واما المتعدد فان كان كل واحد منهما واحد الحكم الذي
المفرد في عدم جواركون طمعيها مركب ولا محسوس وان كان كل واحد منهما مركبا حكمها حكم
الواحد المركب وان كانت محسوسا حسان يكون حكمها حكم الواحد المفرد لا من جعلها الواحد
المفرد وعرضه ان يكون طرفاه مركب ولا محسوس محلا في المركب فانه صرح

صه ان

فه ان يكون طرفاه مفردين فوجب ان لا يكون طرفاه الا مفردين فولد ان يعقد الى عقلي او صاف
للسي الظاهر ان وجه الشبه المركب قد يكون هسنا من عدة اشياء كما في قوله كان مشار الفصح
و قد يكون هسنا من عدة اشياء كما في تشبيهه الذي يابعدود الملاحة المهور فلير
نظر في الابد راجح الاول في الثاني وقد ذكر في المسرح مجموع الامور في قوله ان يعقد الى عدة امور
صدرا الخ كان واصحابه اصل فولد ليس المراد بالمركب ههنا امثاله الى ضعف حيا
سبعه كلام المسكابي من ان وجه الشبه يكون في حكم الواحد كونه اما حقيقه حليمة من
امور تحت لفظه اما او صافا معبودا من مجموعها الى هسنا واحدة ودحل الشارح فيجاء
سابق عليه اعني في نفس ما هو مركب من له الواحد ووجه كلام المفتاح بان مراده ان يعبر
الواحد اما حقيقه ملتبسه من كثير الشايات حسي اعتبار الحكم الصرام بعضها الى بعض في
فصله الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاختلاف كشيء واحد والمحصل ان ما هو في حاله
الواحد اما حقيقه للطرفين ملتبسه من عدة كثره واما او صافا لهما فصد من مجموعها الى
هسنا واحدة الثاني كما في قوله وقد ذكر في الصريح الترياح والاول كما في قوله كان مشار الفصح الخ
هو كما في الكافي في مثله ليس للتشبيه بل ليجد العسدي والمراد ان اضافة الترياح ههنا
العصود امرا حتى لا يحفظ فيه ولو كان في قوله كما في ترا من اخر اعني قوله كعصود كان اظهر في فائدة
هذه المعنى كذا استدل فيه نظر لان الظاهر ان قوله كعصود ملاحجه الخ يدل من قوله كما في
للايضاح فقد افاد ان الثاني في الصريح كما لا غرو فيه على سبيل الاحتمال بعبارة كما ترا
له بينها بعبارة كعصود ملاحجه ولو عكس ليرتق لقوله كما ترا هذا الفايده التي هي
الفصيل بعد الاحتمال الذي له من الموضع في القيس ماله بمران قوله كما ترا في موضع
المصدر راي ظهر طريق امثل ما في قوله في حبه طول ماله انك لا تدركه في المصنف
المستدبره في القاموس انه عنب الصن طول وهو الذي لا يحسن المستدبره كذا قيل
و قد نظر لان الظاهر ان قوله كعصود ملاحجه الخ يدل من قوله كما ترا للايضاح فقد افاد
ان لا ان الثاني في الصريح كما لا غرو فيه على سبيل الاحتمال الذي له من الموضع في القيس ماله
بمران قوله كما ترا في موضع المصدر راي ظهر طريق امثل ما في قوله في حبه طول
فه انه لا لا يبرق المصنف المستدبره في القاموس انك عنب الصن طول وهو
اللام المستدبره كذا اول وهو وهم لا ند ايضا شبيه بالعصود المذكور في حاله
اخراج نوره لا يوجد صيرورته عنبنا ما قبل قوله في حبه اللام اكثر من ان يشبه
انك قال في ادب الكاتب لا اعلم اهو معنى تشبه بلام لغة فيه امر ضروره
قوله اي مع نوره النور ومع النور الزهر فولد في المصنف لا يباين
الامراد جمع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عموما ملاحجه حتى توهمه بركب
لا مفرد فولد كان مشار الفصح الخ المشار بصم الممراسير معقول
واضافه الى المعنى اضافة الصفه الى الموصوف اي الرفع المشار فولد

صه

والاصل بيمانى لم يحمله ماضيا لما ذكره في الشرح قوله من صرح الهام اما بضمها فهو موعى العنقود
قوله لانه لم يعصب تشبيه السمع الخ قال في المشرح بقوله عن السمع مما ينبغي على ذلك ان قوله بيمان
كواكب حمله ونعت صفة لئلا فالكواكب مذكور على سبيل التبع لئلا ولو كانت مستقلة
بشأنها لفعل لئلا كواكب قوله من عن احوال عطف على بيمان اي وهي على احوال
قوله في الاصح صان اسرار البلاغ وذكر لان صمير يني منه عائد الى التشبيه المطلق فلا يحتاج
الى ضم قولنا وتعتبر فيها تركيبا ذكره الشارح واما عبارة المصنف فلا بد منها من اعتبار ذلك لان
صمير في صياغتها ابيد الى ما في قوله ما يني وهي عبارة عن وجه التشبيه المركب المحسوس والمهيبه
وجدها الاكبر في التركيب واما السمع فلما جعل الكلام في مطلق التشبيه كانت عبارة
في غاية الوضوح والوقوف بالمعصوم فان حصل لا كان ذلك المعبر راعى قولنا وتعتبر
ببها تركيب محتاجا اليه كانت عبارة المصنف واضحة عن اداء المعصوم بلا عن وضوح كلام السمع
على ما يشتر به الوجود فلما عكسنا اول عبارة المصنف كحتمه الى ذلك في بطن الكلام وذلك
ما ان يكون معنى ما يني في الهيئات التي تقع عليها الحكمة ما يني بالطرز في الهيئات يعني ان يكون
الهيئات ملحوظة فيها وان لم تكن تمام وجه التشبيه واما قول المشتري يكون وجه التشبيه
الحكامه بيان في اصل المعنى وسعى ان يعاين الثاني في عبارة السمع عن الثاني في
عبارة المصنف لان الالامه في مطلق التشبيه وصرح ان تكون وجهه هسه الحركة فقط
كما يقول هذا الوصف كما تقدم في الاستدلاله واما المصنف فلما كان كلامه في التركيب محتاج
الى قوله فلا بد من اصلاح حركات الخ قوله في كل حاله الى جهده الى وجهه فحاشاه لولا
مصادره من الهام والسمان والعلو والسعل فاندفع ما صل يلزم ان يكون حركه
السمم مركبه لانه تحرر في كل حاله الى جهده لان في حاله المصنف في كل حاله الخ فحين
فان المصنف عند الافتتاح تحرك بعضه الى جانب وبعضه الى جانب وكذا عند
الانطباق قوله بمعنى الانعاش الخاوش على الالبين وفتح الالكيس والبدوي المظلل
بالسار حلتى كذا كذا لصدحت النار الى بطنه اذ العال في البدوي العري قوله في
المركب العفلى لم يمتثل الا بما طرقته مصر دان اعنى قوله تعالى من اللذين حملوا النوراه فان
كلامه من الطرفين وان كان مركبا الا انه قد عجز عنهما كعجز من اعنى لفظ المثل ومثالا صاطفي
مركبان قالوا قيل اللذين حملوا النوراه لم يحملوها كحمل الحمار حمل اسفان او مثال مما تشبهه في
معرفة المسبه به مركب ما لو حمل اللذين حملوا النوراه لم يحملوها كالحمار حمل اسفان والعكس
لو دخلت لفظه على الحمار دون اللذين حملوا النوراه لم يحملوها كالحمار حمل اسفان والعكس
العمل بلفظ الحمل على طرفي المشابهة ولا يجوز ان يكون حملها على طرفي المشابهة كما
يعبر عنهم في كل اتي جانب المشبه فيه انهم عاملون بما فيها فليس بعدد منهم الحمل كما
فيها ان اجيب بان المراد بحمل الحمار عدم انتفاعه بعصا بالمرور عن الاثر لان الحمل

سليم عدم

الانتفاع هو ان اصعدت نقالا سعت الرخ السحاب فاصعدت اي صارت ذات فتح كما يقال
كلمه فاكه فالهزمه بيه للصرور لا للبطا وكلمه ادلم هي اوجع المطاوعه فعل قوله من لهاق
تو لغير التشبيه بالوجه العفلى يعني الملايمه وتحمول ان يكون في الوضوح للظاهر وهو ظاهر
قوله قد ينتزع من نفس المصداق الخ لم يخص المعصوم بهذا الكلام انه قد جعل احد
الصدق من مسار كما في الموصوفه من ستر بل من المصداق الاخر مثلا جعل الحراه مسار كما في الاستد
والجنان بسبب من الخبث من هذا الذي هو وصفه للجان من لاجزاء الهوى وصف للاسب و السوع
لهذا السبب استر كقوله في المضاد بمعنى قول من نفس المضاد ان المضاد سبب للاسب وادع الاول لا المضاد
لرأس السن بل بقي هنا من وهو ان السبب من له السبب سابق على الازواج وكما في اخره
كما في عليه من له تفرق بزل ووجهه ان يقال المراد به قوله من لاجزاء اسب ان ان لم يعصب
العمل لكن استعماله في هذه المعنى ليس شامحا شامحا استعمال الفاعل كان الالف ان ذكر هذا
المطوف وجه التشبيه لا عن قوله من وقال الامام المروز في العريض من قول كذا مد تا مد ان سا
عن بيه هو التملح بقدم المهم على اللام قوله من الثاني من اي ليس البيت لسبق من سليمان
الاسبب سئل على رنة الخمر والادب والعصه العصب الكا من في بعض النسخ تعبر
المعنى ان سئل على رنة المعنوم بمعنى ادب والمصداق اسم اي انيس وسئل الصبي ان ملكه من
الملازم الماصيه اطلق على اي ليس عليه قوله من حسب المقام قال في شرح المفتاح الخ
تكون مثلا حظه المشبه بحلان التملح قوله من فتملح الالهة وقد قصد ان معانها ذكر
المعنى في البيت قوله من نظر الى ظاهر اللفظ اي ظاهر قوله لا تشارة الصدس بيه
قال في شرح المفتاح هذه الوهه بصحيل بقوله من من من له التماسه فان فيه كحقيق وجه
التشبيه واما ذكر اسرار الصدس في المضاد فموطيه لك كمن لم يصد ودلالة على
ان اخذ التشبيه من المضاد ليس مستنكر بل من وجه مناسبه ونوع ملائمه قوله من
اي الكاف ونحوها يعني ان الكاف تدخل في الاصل في فانه اذا حكم على ما هو من لهاق
ما هو اخص او صامح ملكه فالتم على ما به ان في واما ما سئل ان الكلام على طرفي الكاف
كحتمه لا يخل فغيره بطرفانه معلوم ان تكون المعنى الاصل في الكاف من غير عرض لغيرها
كما هو كذا في نحو قوله لا يخل على ما مر قوله من بخلاف كان فانه لا يلحق الا المشبه ومما
في تشابهه فانه لا يمار لا احد الخ من فان تكون مشبهها والآخر مشبهها به من كل منهما مشبه
مشبه به قوله من على بعدر كمثل ذوي صيبت قال في الشرح في ذوي اللاله كقولهم
اصا بصحيل اذا هم عليه لان هذه الصيبت لا يلب لها من مرجع وحرف مثل لعمام الفرضه
اعنى عطفه على قوله كمثل الذي استوقد فان اقل مثل المشبه به قد دل على الكاف لان المقدر
في حكم الموقوف قوله من ولا حاجه الى بعدر كمثل قال في الشرح بخلاف قوله او كصيت لان الصماير في
قوله كقولهم اذا صامعهم في اذا هم لا يلب لها من مرجع والاصحاب الكشاف في طلب
هد الصماير مرجعا ككثرت مستغيب عن بعدر كمثل ذوي صيبت لاني الاعمى الكيفيه المتروعه
سواء في حرف التشبيه معرفتي في التشبيه ام لا قوله من عن جلال التشبيه لا يقال
بالحمل كلام المصنف عن حذف المضاف اي سئل عن حاله لا تا تقوله في لوجه الذكره في كذا
ذكر اجزات التشبيه قوله من ظاهر هذه العبارة قال المحقق السرف اي ظاهرها
نقص ذلك لكن المعصوم من هذا الصفا للهوه للهوه على المعصوم المذكور في

كلمه

فان هو هنا ايضا صدد العصار موجب فوجب ان يراد في ما ذكره ولا يشك في التمثيل
الاسمي فان مركبه الاطراف فان **وهو** وصوره المشارح فيما بعد بان التشبيه التمثيلي
قد يكون طرفه مقدرين كقولهم تعالى في قوله الذي اسودت اوراقه **وقال** ذلك معناه عيبه
لم يطلعوا على حقيقته الحار وسأله ان سأل الله عنى بحرفي المقال انه منى وسنقن
ما حقيقته قد من سوسخ وما سبى ان سأل الله تعالى **وقال** ما هو ظاهر وجهه بجنى
حذف المضاف الذي هو وجهه واقيم المضاف اليه اعنى المصير مقامه واسمى اسم الفاعل
اعنى ظاهره وليس فيه لزم حذف الفاعل كما لزم في بيت امر القيس على بعد رطباً عصبها وبابياً
بعضها **وقال** كما لزم هناك لان المصير المضاف اليه موث ولو اقل مقام الفاعل
واستتر لوجب ان يقال رطبه وبابيه **وقال** عن يمينها وهم ربيع الكامل ونقار
الوهاب وقبيل الحفاط انش العوارس او لا بد ان ياد العجس **وقال** اسعاه انان حذامن
بعضات العجل قال قد من سوسخ في ذكره هذا المصير قد ذكر ما هو سوسخ العجل اعنى المفصل
لذلك ايضا لو كان نعتاً اخر لطلعت التشبيه لوجب تاحسب عنه قطعاً انتهى فان قيل
ذكر الوصف وعدمه سهل العجل والمفصل مما وجه خصصه بالتأمل احد بان وجهه ان الوصف
الذي يكون اعنى ما سوسخ وجه التشبه كما ذكر في المفصل او المفصل ما ذكره وجه التشبه ويكون
كالمكرار وهو مستعمل في نظر البلغ **وقال** عنى الوصف الذي يكون صفة الى وجه التشبه
فولنا ان وجه الفاصل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاصل لا يشترط بالسيا
وقال هم كالحمار فان قولنا لا بد من ان طرفها هو وصف مسعر بوجه السبه **وقال**
فان الجملة اسقى الى المصير الظاهر انه لا يلزم من كون الجملة اسقى الى المصير من المفصل ان
يكون ظاهراً في ما دى الذي نحو ان يكون حماله فصل على المفصل في السق ولو قال
فان الجملة سقى الى المصير لكان ان في تأمل الا ان يقال جعل المفصل جرم عن معناه **وقال**
لان في عا الطرفين فان **وقال** لم يعلوا اعدم ظهور وجه التشبه سدور
حضور التشبه كما علق اسد ورحصو التشبه به اجب **وقال** فان التشبه به
عمله للتشبه الحاصل من الطرفين وظهر وجه التشبه وتجديه انما اسند اليه **وقال**
ان من ان تشبه او كثر تأمل ما في اسماح الامثلة في صريح قوله في هذا عليه **وقال** لطف
المعان في دقتها كانه ناظر الى ما لا يترك وهو له اذ يرتب بعض المعاني الى ما فيه بعض
وقال الى طرفه تامدقاً في الشرح وهل يسي احى من العكاد او صاف مهيأ في طرفاً
مسقماً او صال الى المطوب و يظفر بالمصوب في الحفا المرود في العود ودى المعصم هو
الحفا الذي سببه سوسخ يرف الالفاظ احلال الا يقال من المعنى المذكور الى العود
المفهوم **وقال** من او سياتي الكلام كقولنا هو يد ر سكن الارض اي لو كان
اليد ر سكن الارض وهذه القبة فيلك ساكن اي لو كان الفلك ساكناً **وقال** في
الكلام المعنى كسب الفضل والمجرب كما هو في قوله ان اوله الا بل كذا في القاموس ومعنى
لجس الكلام الذي لسد العضد في الحسن ومعنى لجينه الكلام الذي تشبه

ن بدافوا

رب ان اوله الا بل في عدم الجدوى والمعنى ان كتاب الحيات والحيوان كيتوبون في ما ذكره **وقال**
عنى الوريق الذي سقط من السجور يذكره في القاموس ولدى عنده **وقال** عنى عن السنان
اقال الال ل فلانة لامعاً تشبيه وجه الما منطلق الوريق الساقط من السجور اما السنان فلا تلاه احصا
لغور في المصغر من الريف بالسجور الذي له اصل وعروق ولا وجه لاضافة الاسم الى الاصل **وقال**
وهو يكون احصا الا ابداه الى الطاهر ان كان اوى من الكاف لان فيه تماثل ما لغد لست في الكاف
لا يهاهم كان لظن الاحاد بين ن لذي الاسد ان التشبيه في **وقال** لذي الاسد اعلى بعد هذا
المزنية **وقال** ينبغى ان يجد الاعنى عن معنى الاصل معنى المسمى علمه غيره ولو جعل معناه المسمى
هذه المراب الاربع كما سوسخ من بعد ن في **وقال** من طاهر اعنى لا يحسب للمصغر فافى
بعضها لا يكون الا في احصا او صاف المشبه به واسمها **وقال**
كالاصل للحمار قال كالاصل اساده انى ان العمان لا يوقف على ان لا يكون له حقيقته
كما هو الما في الصحاح وهذا اعنى على ان الاصل معنى المسمى علمه غيره ولو جعل معناه المسمى
فما قال في كذا الفصل والى اصل غلظ ل المصنف اصل الحال المصغلة الى ان كذا الما في الصحاح في
كما لعل الاصل في الكلام هو الحقيقه لم يحج الى اتمام الكاف **وقال** اد الاسعوال
في عى ما وصح له من طاهر يد اعنى انه سوسخ في العمان اسم المسمى في الموصوع له او كذا وليس
كذلك كما اشير اليه سابقاً **وقال** ان يحل على الفرضه بحسب الاحصا او على الاعنى
الا على لا بعد ان يقال انه كفى للفرضه الفرضه من العمان ان الاسعوال في عى ما وصح
له بوزن الاسعوال **وقال** وصح له لو وحده **وقال** لذي الاسد اعلى بعد هذا
لان اده العمان لان هو لانه ينسار من المطوب ما يابل العمان ولا ساد من المصغ
بالعوى ذلك لاسا در على انه احصا **وقال** من حقيقته بالمعنى والتماثل
معنى كذا نقل الفاعل على كون له الما في عا لبا عا فيحتاج الى الوصف ولا حاجة
الى ما صل هذا اعنى الشاى طاهر واما على الاق ل صاعتمار ان يحول وصفاً للمدرك لا هو لست
وقال الكلمه او قال للفظ سمسد العرك فانه قد يكون حقيقه كما بوم من كلامه وما سياتي كان
ان **وقال** عند ذلك في الشرح مانه لما كان يعرف الحقيقه عن مفصود لفظ الفن لم يعرض الا
ما هو الاصل اعنى الحقيقه في المسمى **وقال** بقوله في صفت لى الما في كون المعنى المستعمل فيه
موضوعاً في اصطلاح به الخاطب حدوث الوصف في ذلك الاصطلاح وليس المراد ايضا ان يكون
صا در اعنى اصل ذلك الاصطلاح والالزم على الاق ل ان يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة
للمعنى العرف من ر عليه في الاصطلاح والعرف اذ استعمل في المعنى من اهل الاصطلاح من
العرف الخاطب حقيقه وعلى لثا بنى لا يصح ذلك على تقدير ان يكون الوصف الالفاظ هو الله وضع
تعالى كما اجزاء في المصغره هو العدم الظاهر كذا اعنى بعد الوصف في حدس الوصف
انما يشعره بتقرير الفتح بل المراد ان تبوت الوصف في ذلك الاصطلاح سواء كان صا در ا
عنه او ينسب اليه باعتبار نفسه في مخاطبته و صا در ان **وقال**
مما لا يعنى له ذلك لان الاستعمال اذ ذكره كلفه في يكون ما جعل علمه في مراد ان اللفظ
قال اسعوال اسد ن ن كذا اي اراد منه من ذلك ولو علق الحار العود حفا الما في قوله
لكان الاصطلاح مراد بالعلم وهو قاسد كذا نقل عنه ايضا يلزم على ذلك العود ان

الحقيقه

باعتبار ان الحصفه موجوده فيه فهو لم يستعمل الا في اوصاف له يعني لم يرد الا في الصفه و لم يرد
 المعنى في اعتبار الوجود في علات الاطلاق باعتبار المحسوس فانه لم يرد في اللفظ الا في المعنى الخاص
 و قد يكون الجان امين في اطلاق العام على الخاص لا يقال الا في العام على الخاص و قد يكون يطلق عليه
 لا فيقول انه انما يدعى عليه بالقبوله لا في صفة و قد يكون لفظا على المعنى فيقول انه لفظ
 اصعب من المعنى و قد يكون لفظا على المعنى فيقول انه لفظا على المعنى فيقول انه لفظا على المعنى
 ان المتكلم قد اثبت الاسد به للوجه الشجاع و كان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي لكن ذلك لانها
 انما هو تصرف العقل حيث جعل ما ليس باسم اسد اسما فالا من العقلي الذي جعله في المصروف فيقول
 جعل ما ليس في الواقع اعني ما ليس اسدا و انما اعني اسدا في المصروف فيقول
 معني ان المصروف في الواقع اعني ان المراد بالجان العقلي هو ما هو المراد في المصروف اعني
 الجان الحكي و هو ظاهر فان المراد بالجان ههنا هو الكلمة و فيما سمي هو الاستناد او الكلام
اقول لا شك ان قول المصنف ههنا معني ان المصروف في المصروف هو المصروف في المصروف
 ذلك و يعرف الجان العقلي باسمه العقل و معناه ان هو هو لفظا ايضا معني ذلك ظاهر المعنى
 لم يصح له ان لا يبين ان الشجاع اعني قوله هو ان العقل صرف و جعل الرجل المشاع من جمل الاسباب
 معني كونه جان عقليا لا بدعي ان يقال انما هو عقلي يعني ان الجان العقلي هو الذي هو المراد
 هو الجان الحكي **قوله** في قوله لفظ الاسد اعني لفظ الاسد على الرجل
 المشاع معني ان لفظ الاسد به للوجه الشجاع و لا شك ان انما لفظ الاسد على الرجل
 حكي و لا بدعي في قسمتها جان حكيم باعتبار ان لفظ الاسد على الرجل الحكي
 و قد بان المعنى لك في الشجاعة او في سميها ما ان المراد رجوع الكذب الى المعنى
 المشبه لا الى نفس التسمية كما ذكر الحق في التفسير و قد بان ذلك انما في قوله الجان
 ما لفظه فان صدر ما جرى اسم الاسد على الرجل اذا كان تابعه لغير ثبوت الاسد له
 فاذا قلت رات اسدا فصبغة الاسد مستعمله للدلالة على حقيقة الاسد به فلا يكون
 الجان في صبغة الاسد بل في ثبوت الاسد به للرجل و كون المصروف ليس في
 ان المصبغة الاسد به عن معناه بل في اثبات صفة الاسد به للرجل فيكون المصروف
 و اقول في امر عقلي لا لعوي ههنا الجان العقلي و الاثبات في الجان على ما ذكرتم عقلي يكون
 الجان كله عقلي و قد اباطل **قوله** لان في قول المصنف لفظ الاسد على الرجل
 معني ان ارجاء معناه الموصوف له للمصروف المير **قوله** في لكانت الاعلام المنقولة كبر و ركب
 استعاره لان جرم النقل حاصل فيها فيه بحث لان الاستعارة موقوف على امرين فان
 الاستعمال على سبيل الجان و كون العلافة المشابهة لا حتى في عدم كمالها
 الاعلام المنقولة كبر و ركب و لو لم يكن الجان انما كانت استعارات لكان
 اقرب لان الفرق بالعلامة حجب اصطلاح **قوله** في لكانت الاستعارة ابلغ من
 الحقيقة معني بحث لان الجان ابلغ من الحقيقة معني انه لا يتوقف على الادعاء
 بل في حقيقة ان فيه انما لا يرد الى اللانم فهو كدعوى الشيء بغيره كما في انما لكانت
 و كذا في قوله انما لكانت لفظ الاسد العجمي في قوله ايضا بحث لان طرق الاطلاق
 اذا كانت في قول المشابهة بحث تقرب الحسية استعارته لما لكانت الاستعارة

قوله

قوله في لكانت ان يقال هذا موقوف على ان لا يجر ان يقال ان هذا الاسد و هذا الاسد
 ان جعله اسدا ارجى في المصروف بالحق الاستعارة ههنا بعد ان يقال في وجه قوله بل
 على المشبه لا بعد الادعاء المتكبر ان لو لا ذلك لكانت استعارة عن التشبيه من حيث المعنى فانه يكون
 المعنى فيها على المشابهة كما في قوله في لكانت استعارة عن التشبيه من حيث المعنى فانه يكون
 في الاقوال من صحت يقين او من صحت في الثاني و صفة التشبيه في الثالث **قوله**
 قد بان ان رارة على المعنى في قوله لان الزر مستدل ان رارة على وجهه في قوله فاصح في قوله
 الشدة **قوله** لان يعرف الاستعارة عن طريقه فانه صدق على اسد في هذا المثال
 انه جان اجتمع على الرجل المشاع بعلاقة المشابهة **قوله** في هذا الدليل الحاصل
 هذا البرهان يوقف الاستعارة على الادعاء المعنى الذي لا يرد القابل بالحق على اعني
 ادعاء اثبات المصطلح المخصوص لزيد مثلا في قوله رات اسدا اعني انما لكانت
 طابق الاستعارة عن المشبه لا بعد ان جعل المراد الاسد بطرق الهيكل معني انما لكانت
 المشار على هذا القول المصروف و اقع فيما نطق عليه الاسد به حيث جعله قسمان و انه
 من لعوي **قوله** في هذا اي بيان المراد به من قوله عن اذمة المعنى المتعارف ليعني
 المعنى المتعارف و تصب المراد بها من وجه الادعاء ان الاصر اعني اسد به انما هو المعنى
 و اما الجان الحاصل ههنا الجان مع بوقف المعنى الذي اعني الاسد به انما هو المعنى
 من جملة المشبه به بل يحصل بسبب تناسي التشبيه فابعد ما قيل في بحث ان حصل الرد
 السابق تسليم الادعاء المذكور و مع كون الاستعمال فيها و صحت له صحة المعنى و كذا المعنى عنه
 انما ترتب على نفس الادعاء كما في تشبيه كلام القابل في الحاجة الى الاعتدال بالحق
 مبيان على تناسي التشبيه فضا لفظ المبالغة و وجه الاندفاع الذي يعرفه ههنا سبق
 ان ليس حصل الرد السابق مسلم الادعاء كما في رات اسدا و ادعاء ثبوت الادعاء المعنى اخر
 كما حقه المشار في لكانت ان العجب و الذي عند لا يترتب ان الادعاء المعنى الذي
 ذكره المصنف الاعني المعنى من غير معارف للتشبيه لطلب انسانا كما لا يخفى **قوله**
 في الاستعارة تقار كذا في الكلام الذي فيه استعارة بقران الكلام العجائب
 و لا بد من تقار الاستعارة في المصروف و الكذب في الجمع و لا اشتباه بينهما ولا يحتاج
 الى الفرق كما قيل في قوله ان جعل الكذب بعبارة عن سببه فانك ادوات رات
 اسدا انما رات حمارا مثلا و صحت الكذب فلا شك ان كذا به هذا الخبر حصل
 لطلب لفظ الاسد انما كان امره لان الغرض انما هو بيان الفرق بين المفردين
 لا بين الكلامين المشابهة عليهما فاقول **قوله** في لكانت المشابهة
 ان يعلم ان ليس السبب في صحة الاستعارة بالمشابهة لكانت لان مرجع دعوى في قوله
 المشبه في جليس المشبه به في الحقيقة هو انما لكانت احصا و صفة الحقيقة فلا بد من
 ان يكون له وصف مسمى و قد لا شك ان الاجناس مشهوره و اوصافها حزن ان

104

الظاهر ان اراد
 بالتخريف ههنا
 المصطلح عليه
 فيكون المعنى
 ان الزر قد
 من اعتبار
 قيده لان رارة
 لتسعم المعنى
 في هذا المثال
 فاصح في قوله
 في قوله

في قوله
 على تناسي
 التشبيه

فبعبه بالمخبر اصلا ولا حجة له تشبهه المحبتي ولا يصح معنى البيت على قدره ولا سماعا
مكتسبه لانه شبه القربوس بالسخن المحسوس في الجملة المخصوصة تشبيها مظهر في المصير والبيت
لقد ههنا من لوان المشبه به اعني الاجنبات تكون استعارة بالكتن به لكن هذا الينا سبب اسرار
المضغ لها ههنا فان كل من في الاستعارة في المصير هو **قول** من ركبتي المحبتي فان قلت
العربوس من لوان الطهر والاس الفرس من لوان الساقين والركن من لوان الساقين في الساقين
ما ذكرناه اذ لا لان الركن من مضامين اشبه بالعربوس والركن من الركنين مما يل الى العلم
بند مت قليلا الى الطهر كما ان الطرف الذي على القربوس من العنان اعلى من الذي يليه في الفرس
والا واصدا صعب العنان في القربوس متأخر من وضعه في الفرس كما ان وضع الثوب في الركنين
متأخر من وضعه في الطهر هو **قول** من كان في لوانه اشعل الراس شيبا يعني انه لما استند السبيل
الى الاباطح صارت الاباطح كأنها ابل كلها كما ان السناد الاكتمال الى الراس تدل على انه شيب كله
كما اذا قيل اشعل البيت بان الحلاف اشعل النار في البيت هو **قول** فاخرجه لوم عجل الراكب
بقتضيه ما ذكره في بحث التشبيه بان الملج منه انما هو العهد العرب ان لا يكون الملج
الاستعارة الا الحاصبه العربية **قول** فالطه ان الغرابه في الابه بالكرمه حصلت بالمرس
حدث وصف العجل بان له جوارق مثل **قول** ما عقل من زنت امر على احر قسيل
لان العجل الجامع بحران يكون مما ينقصه الطرفان به و ليس ترت امر على احر كذا لاننا نقول
لا سلم و حوب كمن في الجامع مما يصف به الطرفان و انما الواجب اصغر الالطوس في غير شدي
الى ما ذكرناه في سان الاسمعارة في الحروف والامعال سعيه و المشبه بضمي كون
المشبه من صوفيا بوجه الشبه او يكونه مشاركا للشبه به في وجه الشبه توبه ما ذكرنا **قول**
اي حصوله عيب حصوله داغا و عالبا قبل الاولي روع او عالبا و صيد هو المرود
لا جريسان معنى الترتيب من حيث هو لا بالطرال خصوص المعام **قول**
بعد ظهور المسالوج اي المخرج من الالهاب بعد سلخ الهاب عند **قول**
ظهور النهار الاسب ان يقول اطهار النهار هو **قول** من عمل كلام المفتاح على الفل
السكاكي كما عرفت لا شترط الكتبه و القلب بل يقبله مطلقا فلا حاجة الى طلبها
ههنا **قول** او ذلك عار بان ربيعة طاهره صدره اعترنا البانوار و
قول من هو لوانه اشاره الى جواب الاعراض الذي ذكره انما بقوله لان الواقع
عقبه اذ هاب الصوع عن كان الليل هو الاظلام **قول** باحلاف الامور
والعادات بعد طول الزمان ولكن العادة في مثله يقضى عدم اعتبار المهله
كما في هذه الابه وذلك لان زمان النهار وان توسط **قول** لم يستقم
لان المفاجاه انما مستقم في نال لا يكون مترقب بل يحصل بعنه **قول**
ان لم يكن يشير الى ان لوان الجمور و وجه حجة فاقبل منه **قول**
انما بد ما ذكره العلامة في الشرح بان السن انما يكون غريبا اذا استعمل على لوان

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

استفاد

واستغنى اب حيث يصغر الى نوع اصدا رز ذلك انما هو مفاجاة الظلام هو **قول** من عقب طهور
صو النهار لا عقيب روال صوالنفا رز من ادى من المفن ان طهور النهار المصطفى اسب
ظهور المسالوج الابه من الجليل السائر الذي له ما يكون اسود مطا من ظهور الليل
وان العقب وان كان يعنى طرف فان الضوع على الظلام من لوان السائر لكن المعار في المتأخر
الى مع العاقبة عنى ذلك حتى كان يعقدون و بعدون من حلة الضوريات ان الظلام
هو الذي يطر على الصو فيستره فلكه اللباس له و منكشف عنه مظهر وجعلنا الليل لبايما
المنى ومن ههنا ابني معنى اخراج النصار من الليل على ما ذهب اليه العلامة اعني انه بسا
كلامه على الامر العربي ان الليل هو الطاري على النهار هو **قول** من اقوى اوصا
الطهور والشهرة فلا سلك فيه راقما القوه فمثل فاقم هو **قول** مع قوله ما وعد الرحمن مجرد
كن ههنا الكلام كلام المحي بكفي في الدلالة على ان المراد بالمراد قد جلا في الظاهر و انما ضم اليه
قوله ههنا لانه اذ على المراد **قول** وهما عليان يمكن المناقشة في التبليغ بانه تلك المحسوس
تكون جسا و اعلم ان العول يكون ههنا المصاحم كما لا شطو الكشف و الكه حبه ملكي
على السطح فانه المعنى المصاحم من امر اعتباري لا وجود له في الخارج فضلا عن ان يكون
محسوسا مع قد حصل لبعض المصاحم به معنى قيام الفاعل به حسي و عبر عنه بالحاصل
بالمصدر مثلا اذا **قول** من يرد فقد قام به المرحم فان اراد بالمراد المرحم الذي يكون في اي جزء
يفرض من اجزا المسافة فهو الحاصل من المصدر و ان اراد بها انقضاء تلك الجاهلي
المعنى المصدرى الذي وضع له المصدر له و ليس له محقق في الخارج و اما المعنى الاول
فهو محسوس من صفة حسيه انما هو الحسية الحاصل بالمصدر هو **قول**
و المعنى الثاني الاسرائي اذ في الحق و الباطل بحث لا تلتئم احدهما بالا حرك الا لئلا يحاجه
المكسور **قول** اذنا و ملا كما في الاعلام قال في السرح في بعض اقسام الجنس هو ما و لك
على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثير من عرا اعتبار او وصف من الاوصاف
ان لا سلك انه ههنا العسائر لا يفتاه العدم الشخص الذي لم يصف في و صفيه اذ ليس مع من كليا
لا ينافي لانه الشخص عين نوع و صقيه اذ لا يصح كيان اسم من ذاته المتخصص بوصف من الاوصاف خارج
عن صبه لو كان مستقدا لا حنا بان صانها الخا حبه عن الملذات الا صليه لا سماح اختلاف الاسماء المشتقة
حقان المعاني المصدرية المعهده فيها ج اخله في صفة و ما خلا الا صليه الذي لا يصفه و هو ان لا كذا
الاعلام ملحقه باسم الاجناس دون الصفات و لو فسر الجنس بما ليس بل شيق من الاسماء العلم
غير مصنف و صفة ارسلا العلم الذي فيه وجوده ظاهر و اعلم ان اسم الحذف ههنا اخل
بغير عند الحذف المشهور له المستفاد الصاه هو **قول** ان كونه مشاركا للتبشير به في وجه
المشبه بخرت ما نقلناه سابقا عن بعضهم وجه العطف بان هو **قول** وهو ظاهر و ذلك
لما حقه المحسوس و قد س من ان هذا الات ملاحظه عن اصلها لئلا يصح في اصلها
قوله بعد استقامته اساس ان كما الى انه ليس مشتق و نقل عنه في توجيه عدم استقامته

العلم الحسن

ج غير ان يكون هناك امر محقق حشا او عقلا اي بعينه اطلاقه
 عليه اذ لو كان هناك ذلك لكانت كعصية كل شي في رده
 ان شاء الله تعالى فلا سمي بمعتقيا بالمشبه به ولو كان اذ هو يكون
 اشتاء الى خلاف ما قال المصنف لكان هو بان قوله حواضه ظاهر
 العيان ان يكون صمد حواضه ولو ازمه للتشبه مع ان المذكور
 انما هو حواضه المشبه به ولو ازمه يمكن ان يكون على حذف مضاف
 الي حواضه ج نه او على جعل حواضه ج نه التي حواضه له **قوله** في
 سمة سلة سميت بالاسعاع لان بينهما ملائمة وهي ان الاستعاع
 سميت على السببه **قوله** كاله او حواضه وجه التشبه كما يظن في اخر
 الفصل فقله لكن لا ينسب بما سمي كره **قوله** احدها ما لا تكل وجه
 التشبه الي وما سمي **قوله** المتز فاسد لهما الاطلاق الذي لا يكل
 ذلك فيه بدونها وقوله فاسد لهما اللسان الذي له مواها فيه ان
 يقول وبه كل وجه التشبه او مواها فيه وايضا القوم المشبه
 به وجه التشبه لا يكلوا فيه بعد **قوله** واذا المنهيه هي ج معى التي اذا
 قدر هي الموت بها لانه مقدر **قوله** ولا يقبل النجاسه معى الرطبه
 انقيت على فلان اذا رجهده **قوله** مثل قولنا اظفار المنيه جوابه سوال
 مقدر بعد بده ان المص اذا قال بلارم المكنيه والتخييليه ورد عليه
 سخر قولنا اظفار المنيه الشبيهه بالبيع فان التخييليه موجوده اعني
 اثبات الاظفار المنيه والمكنيه غير موجوده للتفريق بالتشبيه فاجاب
 بان تشبيها للتشبيه وتزبيح للتشبيه هو ذكر ما يلايم المشبه به وتزبيح
 المجاز اللغوي ذكر ما يلايم المعنى الحقيقي وقد يكون التزبيح للمجاز
 العقلي وهو ذكر ما يلايم ما هو له نحو واذا المنيه اظفارها فان
 ذكر الاثبات تشبيها لا تشبيها الاظفار المنيه على مذهب المص ويحوز
 كونه تشبيها للاستعاع بالكتابه واما وجوب الاقتران بلفظ المشبه
 به فانما هو في الاستعاع المقدره فان قلنا **قوله** كان الاظفار
 ج لو ازم المشبه به فكذا الاثبات فلو وجه جعل اثبات الاول كحليل
 واثبات الثاني تشبيها **قوله** اذا اجتمع في الكلام لزمان للتشبه به

في التشبه
 الكلي
 ل

فانها

فانها اقرا اختصاها وتعلقا به فاشابه كحليل واهما دونه فاشابه تشبيح ولا
 شك ان الاظفار اقوى اختصاها وتعلقا بالبيع ج الاثبات فيكون اثباته تخيلا
 واثبات الاثبات تشبيحا **قوله** هو ان لا يصرح لا كفى ان الاستعاع بمعنى المستعاع
 على مذهب السلف وهو لفظ المشبه به المستعاع للمتشبه والاستعاع بالمعنى
 المصنوع في اطلاق لفظ المشبه به على المشبه فتعريفه بان لا يصرح اليه على
 سبيل التمايز **قوله** كما هو شأن الكتابه يعني اسلوبها وان لم تكن كتابه اصطلاحية
 فالمعنى انه مشبه للكتابه **قوله** على مكانه اي محله ومركبه ومرتبته والحال التي
 له وهو انه اثبت لغيره **قوله** مجاز ج العفو فيكون صحا الاستعاع تعبيره **قوله**
 معال امر اليه قيل عليه المذكور في الصحاح وغيره ج كتابه هذه اللفظ ان
 امر مشروط بكون فاعله واقدمه واختياره قال في الصحاح وامرته عند
 اي كفتت ومركب مع القدر عليه فان عجز عنه قلت عرب بلا الف والناظر
 ليس واقدمه واختياره وعلى هذا ينبغي ان يكون قبيل القدر على ما قيل اي اقدمه
 هو ج باطله الا ان يقال المراد بالاقصا معناه المجازي هو بطور الاستعاع
قوله فاسد له الافراس والد واحد كان اللام للعهد اي الموضع عليها العود
 اذ لا يتم المقصود الا بذلك **قوله** كذا في الصحاح سلب بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى
 الصبيح يقال صحبه تعال وهو صبيح وصحاحه والحار على السنه الاكثر
 كسر الصاد على انه جمع صبيح وبعضهم يكرها بالضم اليه تسمية هذا الكتاب
 ولاستغناء له الا ان يقال انه ثبت رواية عن معتق انه سماه الصحاح بالفتح
قوله على هذا التقدير واما على العبد الثاني فهو بمعنى كونه صبيحا اي صغيرا
قوله اثباته كمال المشبه به قد عرفت ان الانسب ان يقال كل وجه التشبه
 وكذا قوله فوام المشبه به **قوله** في ذلك النوع متعلق بمعناها اي ج اراده ما هو
 معنى تلك الكلمة في ذلك النوع كذا في شرح المفتاح والظان المراد لكل النوع
 غير المراد بنوع حقيقتهما فان المراد بنوع حقيقتهما كصرح به هو اللغوي واخر
 فلوار به هذه المعنى بذلك النوع لصار المعنى مع تزبيحه مانعة عن اذاه معناه
 في اللغوي او التشبيحي او العرفي ولا يعني فساد المراد بذلك النوع اللغوي
 والتشبيحي والعرفي فتزبيحه المعنى مع تزبيحه مانعة عن اذاه ما هو معناه في اللغوي

104

في التشبه
 الكلي
 ل

بموافقا للمنهج المشبه بالسمعي به ونحوه فان السكاكي نقل ثلثة امثله
 احدها هدا والاخر ان لسان الحمار المشبه بالمتكلم ناطق فكذا ودام الحكم
 التشبيه بالنافذ بيد فلان قوله **وقال** لا خلاف في ان السكاكي استعان وارا
 ما يريد هنا حيث اضافتها الى التماثل كما يدل عليه قوله ثم انكر لا يستطيع
 ونحو قوله ان لفظ اليد المدلول بها تلك الحثية فانه في قوله التماثل بين كلاميه
 لان الحكم بانه استعان بعد ان كان لغوي وبني لفظه في اللفظي لغيره انه
 ليس محتمرا لغويا **قوله** نعم تجب قيل فيه ان تغيير تعبير الغير وبديل
 الاصطلاح الثابت في غير جاد ودون فانه يعتبر بهما لا يعتبر به وفيه
 فان ما ذكره السكاكي لم يتم بمعنى ان يكون ما يطبق عليه لفظ الاستعانة
 باسم مجازي لغويا واما على كلام المصنف فالاستعانة التخييلية كان عقلي
 وناهيك بغايد في تعليل الافتتاح لا يقال بلزم على قول السكاكي الجمع بين
 الحقيق والمجازي نحو قولنا اظفار المنهية مجازي واطفار السبع حقيقي
 لا نقول له ان تغير في مثل لفظ اظفار اخر فنقول ان تغير اظفار المنهية
 واطفار السبع هذا والظان انما ذكره المصنف في بحث التشبيه جعل المشبه به
 في كونايات اغوار هو الوهمي انما يصح على مذهب السكاكي في الاستعانة
 التخييلية حتى تكون الاثبات وهميا **قوله** ويقضي ان يكون التشبيه
 تخييلية يعني من انه لا يصح اذ ليس من المجازي والاستعانة كما يدل عليه قوله
 صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ان يكون
 استعانة لعهد والاعتصام استعانة للوثوق بالعهد او هو تشبيه الاستعانة
 الكيفية لما يناسبه كلف الشرح في شرح الكشاف بان التشبيه قد يكون
 باقيا على الكيفية تاجلا للاستعانة لا يصح به الاتقوتها وقد يكون متعارفا
 من ملابم المتعارفة للملابم المتعارفة **قوله**
 ولما است التشرع ابن داود وعشعش في ذكره جازي له صدي
 وعلى هذا يقول صاحب الكشاف او هو تشبيه بان المراد او هو تشبيه فقط
قوله بلفظ الموضوع له الا انه ان يتولد بغير لفظ المشبه به في التشبيه بلفظ
 لان ذكر المشبه في الممكنة وتبين بلفظ الموضوع له كلفعنا المتغيرة وقد يكون
 بلفظ غيره كالعلم المر الذي عبر عنه باللباس في قوله تعالى فاذا لها الله

المجموع

المجموع فانهم ذكروا ان في الابه الكيفية المتعارفة في لباس المجموع احدها
 نفس بكتية وهو ان شبه ما على الانسان عند الجموع والتخوف في بعض الحوادث
 باللباس لا شتماله على اللابسة ثم استعارة اللباس في الاخرى ممكنة وهو ان
 شبه ما يدرك ج امر المر والام ما يدرك ج طعم المر والبسح حتى اوقع
 عليه الاذانه كذا في الكشاف **قوله** وفي التشبيه بغير لفظه يعني في
 الاستعانة فلا يكون تشبيها للتشبيه في كذا اظفار المشبه المشبه به بل
قوله والجواب هذه الجواب وان كان يدفع اعتراض المصنف في معنى اعتراض
 اخر وهو المبالغة بالفرق بين التخييلية والتشبيه الاستعانة بالكتابة فان كلا
 منهما مقارن للفظ المشبه الا ان الذي جعله تشبيها او لفظه استعانة
 تخييلية اقرب اختصاصا وتعلقا بالمشبه به الذي هو تشبيها فيكون ان
 يجعل الاول استعانة للامر الوهمي بخلاف الثاني هذا ان كان التشبيه في صفة
 الاستعانة بالكتابة للممكنة كما صرح به المحقق الشريف في شرح المتنازع وهو
 الكشاف واما ان جعله للتخييلية فلا اشكال لانها استعانة مفرجة عند
 السكاكي فيلحق التشبيه مقارنا للفظ المشبه به **قوله** حتى كانه انما فيه بحث وهو
 انه يلزم على هذا ان لا يكون التشبيه خارجا عن الاستعانة ونايه اعلمها او الجواب
 الذي ذكره الشرح بقوله قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به
 هو الموصوف والمصفى حارج عنه لا المجموع المرآب منهما وايضا معنى من ياد واثان
 الاستعانة تامة يدونه كقوله المحقق الشريف لا يحكي لفظا لان المشبه به اذا
 كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف منتمه ولا يتم ذلك التشبيه الا بالاختصاص
 فلا يكون ذلك الوصف تقويده وبه المبالغة المستفاد من التشبيه ولا ينبغي على
 تناسي التشبيه فلا يكون تشبيها اصلا وايضا اذا كان المشبه به هو المقيد حيث
 هو مقيد فلا بد ان يستعانة منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك ولا يتم ذلك
 الاستعانة بدون ذلك الفيد انتهى **قوله** وكان في قول الشرح في الجواب
 حتى كانه وفي قوله في اخره في الكلام في ما اشارة الى ذلك ولا يصح ان يقال
 في رد اعتراض المصنف وطالبت بالفرق ان الفرق بين التخييلية والتشبيه
 ان التشبيه لما جاء به تمام الاستعانة وجب ان يبقى على حقيقته لان
 مناه كما عرفت على تناسي التشبيه واما التخييلية فلا يتم الاستعانة الممكنة الا بها

على كلام المصنف
 السكاكي
 اشياء

لان القرينة انما هي اصنافها الى المشبه فامكن ان يجعلها مجازا مع النوع الوهمي
 ومع هذا يخرج الجواب عن الاعتراض بتدريج المكثبة فان كثر شيئا المكثبة انما يكون
 بعد تمامها بغير نيتها ويجوز التدرج على حصة من مائة من ان منطلق على تدرج
 التشبيه مثلا اذا قلنا اظفار المنية المعقولة ان به اهلكت فلا استعانة وقد كانت
 يدرك الاظفار ثم تنوي التشبيه وجعلت المنية كانهما عين السبع فذكر الافتراض المحقق
 في شيئا للاستعانة المكثبة قوله فالاستعانة بالكتابة لا تشكك في التجميعية قال ليس
 مستحق ذكر هذا الكلام للتجديد صحت ما سياتي من اعتراض المص على السكاك حيث قال
 فلم تكن المكثبة عليها مستلزقة للتجميعية لا بيان الواقع عند التقدم فانه باطل كما سيجد
 كره الشئ والبيان مذهب السكاك فان لا يذهب الى ذلك كما سيجد ايضا قوله
 وقد يجاب ان لم يرد هذا الجواب ان لفظ المنية لما جعل مرادها للسبع وحيث ان
 يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فان
 بطريق المجاز في غيرها واحده المتأديف لا يخالف صاحب في كونه حصة
 او مجازا اذا استعمل في معنى واحد **قوله** كيف يصح ان يصح ان فان المنية اذا
 ادخلت في جنس السبع كان اسمها موضوعا لذكر الجنس كلفظ السبع الا ان
 وضع احد هما لذكر الجنس جميعي ووضع الاخر ادعائي فيكونان اسمين لم يتقاربا
 وغير معارفين كما في ادعائي واغترض بان ادعائي فيكونان اسمين لم يتقاربا
 وادخاله في جنس السبع لا يوجب كون اسمها موضوعا لذكر الجنس بل يقتضي كونه
 موضوعا لغيره من فكيف يدعى التقاديف بنا على انه لا يصح وضع اسمين تخسفة
 واحده ولا يكونان من ادعائي فان وضعهما كقبيصة واحده ليس واقعا حصة
 ولا ادعاء الا لم يقع الا لكون المنية من افراد السبع وهذا لا يوجب كون اسمها
 موضوعا لذكر الجنس بل يقتضي خلافا **قوله** وفيه نظر ان حاصله ان ادعائي التقاديف
 لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له كاستعانة وذلك ان
 الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لا يجعل غير الموضوع له
 له موضوعا له في الاستعانة المعراج بها قوله غير ظاهر بعد ان غاية ما افاده
 هذا الجواب عدم كون لفظ المنية حصة بنا على اتفاقه الكيفية يعني ان مستعمل
 بينها وضع له كلف لا يوجب حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما
 وضع له حتى يلزم كونه مجازا ومراد ابدال الطرف الاخر لا يقال اللفظ المستعمل
 استعمالا صحيحا اذ لم يكن حصة او كناية بل ان يكون مجازا فقد ظهر عدم

كون لفظ المنية

كونه لفظ المنية حصة مع العلم بان ليس كما به كونه مجازا الا بالقول
 بما وجد ان تعريف المجاز الذي ذكره السكاك لا يصدق عليه لعدم
 لو عرف المجاز ما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له
 بل دخل لفظه الكيفية في التعريف لكنه لم يحذفه وانما اعتباره في
 الكيفية في تعريفه الذي لفظه الشئ منه فليس له جدي في دخول لفظ المنية
 في الكيفية في المجاز كما لا يخفى على الناظر فيه **قوله** واحتمار السبع يعني
 التركيب المستعمل على السبع الى التركيب المستعمل على الكيفية عنها **قوله** جعلت
 مكثبا عنها فالشئ في شرح المفتاح ولما شعرت ما ذا يفعل المص بالاستعانة السبعية
 في تصعبه يعني في قول الشئ ويصعب حتى يظن الجوهري وفي كل استعانة السبع
 يكون قرينتها عليه وكيف جعلها قرينة على استعانة مكثبة وقد اشار المحقق
 الشريف الى توجيه رد التبعيد في تصعبه الى المكثبة حيث يقال وان اردت رد
 السبعية التي تصعبه الى المكثبة لكنه لا تجري توجيهه في نحو ذلك زيدا استعانة
 لغيره الشئ به فلهذا يفرق الكلام وتصعبه في المكثبات فمخالف الكارم استعانة
 ما كناية عن الامكنة المترتبة وسببه التصعب اليها فوسد استعانة ثمرها **قوله**
 والسبعية قرينتها فيه تشاخي فان القرينة انما هو سببها كما ان القرينة
 في اظفار المنية انما هي لاضافة الاظفار وقد اشار المص في كناية الى ذلك بقوله
 ونسبها لظهور اليها قرينة الاستعانة **قوله** وعلى هذا البيان فاحفظه القوم
 قرينة التبعيد كحله هو استعانة ما كناية به وما جعلوا استعانة السبع كحله
 هو قرينة الاستعانة ما كناية به قال المحقق الشريف وقد روي عليه صاحب الكشيب
 قد يكون تشبيه المصداق هو المصنوع الاصيل الواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات
 ما بعد مقصود ابا الخضر والاستعانة ح كون السبع كناية قوله
 تعرفى الرياح من رياض البحر من ههنا **قوله** اذا سرت القوم في الاجزاء انفاضا
 فان التشبيه ههنا انما يكون اتصاله بين ههنا الرياح وبين الفرق ولا يحسن
 التشبيه التعداد من الرياح والمصنف ولا بين الرياح والضيد ولا بين
 الانفاض والطعام نعم بلا حظ التشبيه بين ههنا الامور فبالتالي التشبيه
 والصح ان لعكس فمخلة التشبيه بين ههنا والقرينة التي هي ههنا التشبيه
 فلا يصح ههنا رد السبعية الى المكثبة عند من له ذوق سليم فليس الواضح

112

في ذلك ما في قول الشاعر فمك المسير اسر فبكا فان التشبيه لما كان
اضال بين ظهور المشبه وبين القميص ولا يمكن ان يتبادر المشبه
وبين تخلف مناجك او تغر مناجك كما لا يخفى ثم قال وقد يكون التشبيه
في المعلول غير صا اصليا او امر اجليا بكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه
فيه تبعاً لشيء كقولنا على الاستعانة بالكتابة كقولنا تعالى الذين يتفقون
عهداً بالله فان تشبيه العهد بالكتابة مستغنى مشهوراً وقد يكون التشبيه
في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز ان يتجوز استعانة
ان تعبد ومكتوبه كما في قولك قطعت الحمار بكذا فان كلام تشبيه
الديالة بالنطق وتشبيه الحمار بالمكلم ابتداءً من حيث ظهر ان ما
اقتان السكاكي في الوجود مطلقاً مود **قوله** فلا وجه لقوله اجيب عنه بان
السكاكي قد مر بان عدم انفكاك الملك عن المشبه الماهو منه
التلوه **قوله** في قوله انما عجزت عن علاقتهم المشابهة وذلك لان الجمهور انما
بنوا على ان استعانة تعني لعلاقة المشابهة كما هو شأن الاستعانة
فالعلاقة المشابهة موجودة قطعاً **قوله** وقد يجاب هذا الجواب بغير
ابطال كلام المصنف لا يصح في كلام السكاكي اما الاول فلان المصنف
قد ادعى ان السكاكي ان لم يدر لفظ التبعية حقيقة وجد ان تلك استعانة
في والتلوه في بعض المواضع في كلامه لا يخفى واما الثاني فلما ذكر
الشم واعلم ان هذه الجواب مع عدم تعميده الكلام السكاكي
متبني على ان السكاكي يشترط في العلاقة اعتباراً لا وجوداً اما لو
كان ممن تكتفي بوجوده في كلام المصنف بلا شبهة وكلام هذه المصنف
مفروض اصله **قوله** لا يجوز في جميع الامثلة كجواز ان تتجزأ العلاقة
في المشابهة كما هي في الاستعانة ولها بنية **قوله** وهو وجود الملك عندها
بيد ون الحيلولة فان الحيلولة عنده استعانة مع العصور الوهية وليست
الفرزيرة على مقتضى هذا الجواب الامبار اغبر استعانة **قوله** حصر كلام
المحقق في لوقا المصنف الاستعانة بمعانيها من التشبيه
لكان وافي بالمقصود مع الاختصار فقام **قوله** كان يكون وجه
الشبه شاملاً للطرفين في جعله هادئاً **قوله** ليجت وطرفاً منه اذا لم

شمل

يشمل الطرفين تفتي صفة التشبيه لا عند قوله وان لا تشتم راجحة
لما اعتبر اشتمام الراجحة لا تلويز يد على ذلك بان يعين المشبه به
بالمشبه كما في قوله تعالى حتى يفتقن لكم الحيط الاسود الحيط الاسود في
او تلويز ما شعر بالبيان كما في الحيط الاسود فان بيان الابيض بالفتق
بيانات الاسود فتواد اخ الليل او بان يد كثر وجه الشبه او في ذلك
خروج عن الاستعانة بالكلمة وقد دخل في باب التشبيه ومثله بعض
لما تشتم فيه الراجحة بالاستعانة التي في قوله قد لا يراى او على
فان فعل كلام الشم في الشرح مشعر بان ما ذكر فيه الراجحة ما اشتم
فيه الراجحة حيث قال ولهذا قلنا بان تجوز ان استعان في الجملة تشبيه
لا استعانة فكيف ذلك قلنا نعم عبارة الشرح مشعر بذلك ولكنه
غير ظاهر بل الظاهر ما ذكرناه ان يفتي بها لا يصح الا الحصر في كلف
وقد مر في الشرح في اول بحث الاستعانة بان الظاهر ان يكون
مخبرات استعان في الجملة تشبيهاً لا استعانة وقد قارنا عبارة
الشرح هنا بان معنى قوله ولهذا قلنا في الاجل ان اشتمام راجحة
التشبيه محل بحث الاستعانة قلنا بان استعانة في هذه المشا
لجماعاً من غير مرتبة اشتمام الراجحة الى المقصود بوجه التشبيه **قوله**
لفظاً انما قال لفظاً لان المعنى على التشبيه قطعاً **قوله** لان ذلك بطل
الغرض انما هذا اليفر كالاول المنقول من الشرح مشعر بان التشبيه
داخل فيما اشتم فيه الراجحة وفيه نظر اذ يخرج الكلام حيثما لا
استعانة والمبني في صورة الاشتمام انما هو انتفاضة الاستعانة
المفتضى ثبوت اصلها ولو علم في اللهم الا ان يصار الى حذف
المضاف انما يبطل كل الغرض ويكون قوله اعني اذ عا تشبيه
الغرض قوله اقوى في وجه التشبه وذلك لانه المتبادر منه عرفاً وان
سقط انه غير لازم قوله بمعنى ان كل ما يتبادر اليه ان اراد
بالشبه في التباين على وجه الحسن فليس كل ما يتبادر فيه الاستعانة
على وجه الحسن يتبادر فيه التشبيه كما ذكره كجواز ان يكون التشبيه
بين الطرفين قوياً حتى الحس او ان اراد في التباين سوا
كان على وجه الحسن او لا فلا تملك ان ليس كل ما يتبادر فيه
التشبيه يتبادر فيه الاستعانة فانه اذا كان وجه الشبه حقيقياً تاماً

التشبيه

١٦٤

فيد الاستعارة ايضاً كلف لا على وجه المحس فقول المعان التشبيه ثم محلا ليس على ما ينبغي اذ المتبادر منه العموم المطلوق له حتى انما يعنى كأنهما المحس الا لا المتبادر حصوه تمن كذا العباد الغور والام مع الاستعارة ولم تكن لقوله تزي التشبيه بين الطرفين معنى وهو ظاهر قوله وتعني الاستعارة يعنى اذا اقتصدت الكلام كما يتبع به قوله لم يكن التشبيه قوله كالمقنينة ظاهر كلام المتع ان لا فزق بين المنية والمراد في التوضيح في حلا وجه التشبيه بين الطرفين فانك قد عرفت ان التوضيح فزع عدم اشكام الراجح فظاهر قوله كالتحقيق ان جنسها برعا به جهاست حيث التشبيه وان لا تشتم راجحه لفظ الا ان التثاقف على الاوله هنا وفي الشرح وكانه اشارة الى ان هذه التوضيح محضه بالمعنى قال المحقق الشريف شرح المقتضيات والمنحصر بهذه التوضيح الاستعارة التوضيحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه التشبه جلياً بنفسه او مشهوراً فيها من الاقسام كقولهم تشبه التسمية وادرك ان المراد هو المشبه والام يظهر ولم يركب واما الاستعارة المنسية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واما به بمعنى معناه وانما تشبه من خواص المشبه به بل يشترك على تشبيهه به فلا ضرر في حقا وجه الشبه هناك قوله على سبيل الاشتراك والتشابه ويشير الى انه يحتمل ان يكون لفظ المجاز مشتركاً بينهما وان يكون مجازاً في هذا المعنى الاخر لاجل المشابهة في التقدير مشتركاً بينهما وان يكون مجازاً في كل سبب من التوضيح كما عرفت ان لم يبعد الاعراب بالحرف او الزيادة كقولهم تعال او كعب من السما فالعقير او كقوله ذكرك كعب وقوله تعال فيما وجه من اسرو العقير فيرطه لم يسم مجازاً قوله او زياده لفظ يعنى به ما تعبير عنه التجاه بحرف الزيادة فلا يبدل فيه مخوات ربه اقايم وان كان قد اشار في المقتضيات الى ان المراد بعضها اعني بعض حروف الزيادة فقط والفرق غير واضح قوله وظاهر عبارة المقتضيات قال قتيبه هو ان تكون الكلمة منقولة عن حكمها اصلي الى غير حكمها في قوله غلت كلمته وجاز بك فالاصول وجاز اموزيك فالحكم الاصلي لقوله ذكرك هو الجواز واما الرفع فمجاناً في قوله واسئل القريب فالاصول واسأل اهلا القريب فالحكم الاصلي في الكلام هو الجواز والرفع فمجاناً وفي قوله تعال ليس كقوله شي فالاصول ليس مثله شي والجواز فتعريفه على ان الموصوف بالمجان هو الكلمة كلف ما ذكره في الاقضية ان الرفع فمجاناً والنصب فمجاناً والجواز هو الظاهر على ان الموصوف به هو الاعراب واما قالوا ان الظاهر عبارة لانه يمكن تاويلها بان يحل على ان الرفع حكم مجازي فكلمته ركب بمنزلة المعنى المجازي في الجواز اللغوي كما ان الجواز حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمة ركب لمجاناً ورتبها حكمها الاصلي الى حكم اخر وفسر عليه قوله والنصب

مجاناً والجواز قوله وما ذكره المعن اقرب وذلك لما ذكره في الشرح من ان هذه المعنى يعنى كون الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب ظاهر في الجواز كالتعبير في القرب والرفع في ركب لانه قد نقلت محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الا بتفريقه وكانه انما قال اقرب ولم يقل هو القرب لانه لا يمكن ان يكون له معنى السكاكي ما ذكره نا قوله ويحتمل ان لا يكون له معنى قبل الحكم لعدم زيادتها يتقدم معنى ذاته لانه مثل مثله وان لم يكن فوجوده في التقدير غير الموجه لا يتقدم وجوده متعلق الجواز فالجوازات الكافية في ايد قوله بطريق الكناية هي الكناية المطلقة بها نسبة فانه نسب النفي الى مثل المثل واربيد به نسبة الى المثل واما جعله من المذهب الكلامي كما ذكره المحقق الشريف فمجاناً من لا يسل مبدئى المتكلم وهو انما النفي لا يسل ايضاً انتقاماً للمثل فكيف يحتمل به عليه قوله معناه من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه جعل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه اذ يحل قوله من جهة ارادة المعنى علم معنى بالنظر الى ارادة المعنى يعنى فانها جائز في الكناية دون المجاز قوله لان الكناية كغيرها اما تحلوا في ارادة المعنى الحقيقي قال الفاضل الشلبي واما ما ذكره في التلويح من انه لا يبدى في الكناية من ان تعصب تفسير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى المعنى عنه فيكون الموضوع له مقصوداً في الكناية من حيث التصور دون التقيد فليس قسماً اذ لا يبدى في المجاز ايضاً في تصور المعنى المحسوس لفظ المعنى المجازي المشتمل على المناسب المعنى للاسما في عوارض الموضوع له مقصوداً في الكناية دون المجاز تحل قوله للقطع بعقبة قولنا لا حاجة اليه مع ما سياتي من بيان ان معنى جواز ارادة المعنى الحقيقي عدم توقف الكناية على قرينه ما نعتبه ارادة المعنى الحقيقي قوله ومقومات المراد يجوز ارادة المعنى التي اعلم انه لا استنباه بيت الكناية والمجان الا مع استحالة المعنى الحقيقي كونه بسيط اليد في حوز الباري تعال وتنفى مثل المثل في حقيقة ايفهم وقد ورح في الكشاف بان ذلك في قبيل الكناية فيرد عليه ان استحالة المعنى الحقيقي من اقتران المجاز فاذا جاز في الكناية

170
علم النثر

استحالة المعنى الحقيقي ولم يجعل ما نعده جوار ارادة المعنى الحقيقي
فلا يكون شي من اقسام الجاهل ما نعام جوار ارادة فلا تسمى الكناية في الجاهل
في شي من العصور ولو سلم فلا شك في عدم التمييز في صورة استحالة المعنى
الحقيقي كمن يطقت الحال و اراد الشبان الفرق على وجه يبينه مع ذلك
الاراد يقال وهو ان المراد انما ولعله اراد ان معنى جوار اراده المذموم
ان لا تتوقف ارادة اللازم في الكناية على تقديره ما نعده ارادة المذموم
فبسط اليه يعنى في قوله تعال بل يراه معطو طنان ان يجعل كناية عن الجود
لان ارادة الجود في هذه اللفظ لا يتوقف على استحالة المعنى الحقيقي في حقه تعال
تفرضه في ذلك حتى لو فرض انه لا يستعمل ذلك عليه تعال كانت الكناية بحالها
تختلف ارادة اللفظ النطق في قولنا نطقت الحال حيث لا تفرضه الاستعمال في الحال
فانها تتوقف على استحالة النطق الحقيقي في الحال كالمعنى في حقه لا يحتاج الى ان يجعله
هذه الجاهل امتنع على الكناية كما قيل ولا الرفع ما يرد في ان لو جوار اراده المعنى الحقيقي
في الكناية بين الكسب والمجان بان يقال ان ارادة المعنى الكسب في الكناية واجبه لتفرض
كل تقديم بخلاف الجاهل فانه يمكن كما ذكره الفاضل الشلبي بل ان المجدود في ليس هو الجود
بين المذموم ومطلق اللازم بل بين المذموم واللازم المتوقف ارادته على منافاه ارادة
المذموم وليس كذلك موجود في الكناية قوله وفيه نظر لما ذكره في الشرح من ان الجاهل قد
يكون في الطرفين كما تستعمل الغيت في الغيت وتعمل الغيت في الغيت قوله بان تتفقت
وصفها اختصاص بوصف وشار بل فقط الاتفاق الى ان ذلك عارض في العطف فان اصل
وضعها على العموم وله غير وصفه ولا نسبة الا وحق ان يقال نفس الموصوف في الاختصاص
المعنى ان يكون حقيقيا كالقديم او غير حقيقي كما اذا استمررت بالمضيا فيه مثلا وصارت
تأخره فيه بحيث لا يعتد بمضيا فيه غيره وله مركبه كجود الاختصاص بالتركيب اذا اجتمع
بشاركه فيها كحيوان واستوا القامة بشاركه فيها الشكس وعرض الهماء بشاركه
فيها القبوله بالافراط الماقال بالافراط لان عظم الداس واستواه اذا لم يفرط
بل يلبس على غلق الهمه وحسن الفهم قوله نزع خفا قيل وكان ذلك بالنظر الى الاصل
والاقتضاء احد لها اظهر ان ينبغي نعتهم كون سبب البلاغه لا زمل في
الخارج حتى قوله وهو المراد باختصاص في هذه المقام فلو قال المص اراد
ان يثبت لاس الحشر هذه الصفات لكان اول قوله كل الرجولية يسطر
المفهوم منها في العرف بعد الاحسان في اتفاق المار وغيره كالعطف عند الفتح
وليس المراد بها هنا معان الشئ قوله بل كناية ببيان قوله او تقديرا كما اذا قيل
تأخره كثير الامداد لا قلت نعم كثيرا ثم اذ ما قوله وفيه نظر قيل وجه النظر

ان قسم الثمر

ان قسم الشئ يجوز ان يكون اعم من المقسم وجوه ليدان الاصل المتبادر من التقسيم
ذكر جزئيات الكل الصادق عليها التمايز بفسول متغاير وما يشبه ذلك فالقول
بالعمية القسم على سبب الشايع ويمكن توجيه النظر بان التفاوت لا يتعد الكلمة الى
الاقتضاب اس والمراد ههنا الاقسام فيرد عليه ما يرد على الاقسام قوله سورة
لاجله موصوف غير مذكور قيل عليه الظان قوله سورة انما تفسير للقرضيه
لكن فيه نزع فصره بجوار وجوده مع عدم ذكر الموصوف به من تعريف كما اذا
فصبق لنا المسلم من لم التماس من يرد ولسانه الكناية عن معنى الاسلام في المودى مطلقا
قوله وان قلت اراد بالقله عدم الكثرة سوى التفتت اسما في تعريف القفا
او وجدت كل في موصوف الرساوه كناية عن الابله قوله وتحقير ذكر المعنى
ان ليس المراد في قولهم في اذيتني فتعرف انه يكون نارة مجاز او تارة كناية
يجوز لك ان تترد غير المتخاطب وغيره فليكن مجازا ان تترد نارة غير المتخاطب
وغيره فليكن كناية اذ ليس بين المتخاطب وغيره لزوم تعاقب في المجاز والكناية
بل المراد ان الكلام المذكور يدعى عرفا على مذهب المودى مطلقا وان اراد
تهدد المتخاطب مع مذهب موداهن كان كناية وانما يرد به تهديد غير المتخاطب
فقط كان مجازا فربما قوله اطلعت البلقا ان نسبة الاطباق على ما ذكره ان
اسباب البلاغه المكتسبه اعني علمها البيات ظاهريه واما اسباب البلاغه
التسليمية فهم ايض مطبقون على ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني
بجمله ويعتبرون بها في مورد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاضلها
قوله ابلغ من الحقيقة والتفويض فهم المبالغه من البلاغه وكانه مبعث على
ما نقلت في الاخشاش والمعدوم جوار بنا فعل التفضيل في جميع الثلاث المزبونه
قاسا والمعلمي كلام المجاز والكناية ابلغ اي اظهر واقر في الاله على
ما اريد به من الحقيقة والتفويض على ما اريد بهما وانما لم تجعل البلاغه لان الكلمة
لا توضع بالبلاغه والمقصود ان كل مجاز ابلغ هو كان كلمة او غيرها وعلى تقدير
جوار وصفها بالبلاغه على مذهب المص وان الاثر على ما ذكره الخليل في
من ان عدم اتصاف الكلمة بالبلاغه اما هو مذهب المص وان الاثر على ما مذهب
من تقدير كل فصيح طبيعي فتوقف بها فلا يجوز ان تجعل البلاغه افضل من كل مجاز
لا يجوز ان يكون فصيحا فضلا عن ان يكون ارفع وايضا دليلهم على الا بغيره وهو كونه
كعبه الشئ بعينه انما يرد على المبالغه لا على البلاغه واما ما ذكره الترم في شرح
الكشاف في قوله تعال حتى يبين لكم الحيط الابيض ان الاستعارة ابلغ اي ارجل
في المبالغه او في البلاغه فهو وان لم يكن معناه اتصاف الاستعارة بالبلاغه
وتأخرها حتى يلزم اتصاف الكلمة بالبلاغه بل اتصافها بزيادة دخلها

م غير تعريف
المودى معين
له

يل

م التاديل
له

في البلاغة لكنه بعيد لان المتبادر من الابلغ المنصف بزيادة في البلاغة لا يزياد
وخل فيها مع ان زيادة الابدخل في كل مقام ممنوع بل الحقيقة في بعض المقام
مات ابلغ قوله وهذه امراد الشيخ عبد القاهر الخ من تأمل عبارته التي نقلها
عنه في الشرح لم يتقيد ان يقال ان مراد الشيخ ان كل واحد من الحجاز والكفا
والاستغناء لا تتفاوت فيه اصل المعنى بالنظر الى الحقيقة والفرق والتشبيه
مثلا بقول ان نفس معنى قولنا رات اسبا ورايت رجلا كالا سب معنى واجبه
لا تتفاوت باختلاف العبارتين انما التماثل ان الاورافاد يابده في الاثبات لم يقيد
الثاني ويؤيد ذلك ما تقدم من ان العلامة لكون اللفظ مرادها الاستغناء صفة
وقوع المعنى الحقيقي من غير ان تفرق الا بالمبالغة في التشبيه ونس على ذلك جاز
المجاز المرسل بالنظر الى الحقيقة والتشبيه بالنظر الى التفرقة وهي لا تحتاج الى ما اجاب
به المصنف ان الاعتراض الذي ان يده على الشيخ اذ لا يورد له بالكلية على ظاهرها
اعني التي اذ عاها للشيخ من ان ليس السبب في الا بغيره افاده واجبه هذه الامور
من زيادة في نفس المعنى لا يقيد بها خلافة وانما مثل بقوله رات رجلا هو والاسب
سواء في الشيء من زيادة في ايضاح ان المشاواه التي فيه وفي قوله رات اسب التي
هي نفس المعنى لا تتفاوت فيها باختلاف العبارتين فان المفهوم في كل منهما هو المشا
لا تتصور فيها من زيادة ولا نقصان فيوضح ما ادعاه من عدم افادة الاستغناء زياد
في المعنى نفسه وافادتها التباين في الاثبات فقط **الفصل الثالث قوله**
اي تتصور معانيها قيل عليه المشهور ان حقيقة العلوم المشابهة او التشبيهية
بها او الملك لا يصدر الجملات وما يتعلق بها كونه ذكر في شرح المقاصد ان الصانع
في جعل عبارة عن صفة او صانع وتبينها او اصطلاحات ويؤيد ذلك جعل الفصور
الحققة داخل في حقيقة الحكم على ظاهرها قيل قوله والمراد بالرجوع يعني ان
الاضافة للعلم اذ هي تقييد كاللام كل تقييد وذلك لا يورث مفهومها
الاعم له خلافه اكثر ما ليس من المحسوسات التي بعد بلاغة الكلام وهي الخلق تنافر
الحروف او الكلمات والخلق من مخالفة القياس والخلق من صنع التاكيف مع انها
ليست من علم البديع واما الخلق من الغراب فيمكن ادراجها في رتبة الاله
قوله اي الخلق من التقويم المعنوي كانه حق وصورة الاله بالخلق عن
التقويم المعنوي مع انه يجب مفهومه يتناول الخلق من التقويم اللفظي
ايض بل هو اشارة الى علم البيان على ما ذكر في صبر الكتاب كل ان رعاية
المطابقة اشارة الى علم الحيات فيكون تبيينها على ان تبيين هذا الفن بعد
فقوله بعد ههنا بمنزلة قوله وتبينها وجوب آخر وقد علم به كل ايض ان وضع

العلم الثالث
السابع

العلم المذكور في علم البيان يجب حمله على الخلق من التقويم المعنوي اعتمدا
على ما سبق في مباحث المقدمة قوله بتعيين المعنى او لا يقتصر بالمشاكله العنصرية
فانهم عبادهم المحسوسات المعنوية مع ان الظاهر ان جملتها باعتبار التبيين
اللفظي اذ العلاقة المصحح فيه المصاحبه اللفظية قوله بين متفادين يعني فضاها
لكنه اشترط على اولها بما يحيد فيه المطابقة وكان التقابل حقيقة الخلق فيجب ان
بعد تعميم التقابل كل ذكر بقوله نحو اشارة على الكفا ورجا بينهم داخل
في الطباق لا لمقابلة تأمل قوله او تقابل التقابل في قوله
الجمع بين الاب والابن لا يسمى في الظاهر مطابقة بل هو مطابقة في كونه
اقرب قوله بتعيينها ما حرم في الابد يباح قوله يستحسن هو مارق في الابد يباح
وقوله خضر مرفوع خضر بعد خضر لان القافية على الضم فان الذي قبله
عبدا عيون والجمع نسخ زبده قوله فلم يعرف الا والكانه الاجر قوله
فهذا غرض العيش الاخر ووقع في المقامات ما هو ابلغ قوله وارزور
المجرب الاصف وخضر العيش كناية عن تعومته وطيبه وارزور في الحرف
والغرد جاز التماس من اي مرت قلبه والارزور الخالص العباد من
التشبيهها **قوله** وانما وصف العبد والتشبيه العبدان بالذرة
لان في عادة الا وابلهم اهل الذوم والذرة غالبه عليهم فسمى كل عبقو تشبيه
العبدان وان لم يكن كذلك نازق والموت الاحمر التشبيه يقال احمر الياس
اي اشتد و **قوله** اراد بالموت الاحمر القتل قوله نحو اشارة على الكفا ههنا
مثال التعلق بالسببية ومثال التعلق بالمفهوم قوله تعال جعل لكم اللسد
والنهار لتكفروا فيه ولتتفوا من فضله فان ابتغى الفضل وان لم يكن مقابلا للتلذذ
لكنه يتلذذ بالحركة المضادة للسكون **قوله** بالتفسير الذي سبق ذكره وتفسير
الساكن ايض في داخله في الطباق فانه نفس المطابقة بان يجمع بين متفاديين
واقام ان زيادة من قوله واذا شرط ههنا امر شرط منه ضده فليس مراده ان يجب
ان يلي في المقابلة شرط بل اراد ان اذا اعتبر في احد الطرفين شرط اي وقت
وجب اعتبار بقية في الطرف الاخر ثم ان الساكن مثلا في المطابقة بقوله تعال
فليض كما قيل لا وليكوا كثيرا ولا شك انه مندرج عند في المقابلة ايض اذ لم يجب
فيها اعتبار الشرط كما مر في مقابلة واحد بين مجموع الضمك والقله مجموع القفا
والكفر وان كان فيه بطا بقنات كل عرفت ومن ذلك علم انتفا التباين بين المطا
والمقابلة فاذا تامل في حدهما عرف كونها عنده احص من المطابقة كعند المص
قوله وداخلية ما يتبع باسم المقابلة ليكن ان يقال انه داخل في مراعاة التفسير
ايض بل الاظهر ان المطابقة انما هي جمع التعيين والمراعاة جمع الاشيا المتناسبه

التشبيه

بعد
كان في نيهان عنده وفاته
كجزم كما حرم بغيرها البعب

المتوافقة واما المقابلة فهي المركبة منهما في اخصر كقولها الاية الاتفا
 والاستغنى والايمن التفسير لا لفظ فليس في الايتين وقت
 اشار المعبر الى ان معنى الثاني ضد المعنى الاول بقوله فعمل ضدك والشا الى
 بيانهما سياتي بقوله وهو التفسير المعبر عنه بقوله فليس في المعبر انما وان
 كان اللفظ في الايتين واحدا فالمعنى في كل منهما ضد المعنى في الاخرى اما المقابلة
 المبراة والعبر فغير معتد لان المقابلة كما صرح به في الايضاح اما تكون من المتقابلين
 وكل منهما صلة تليق غير معتد ومعنى صدق بالحكي بالله الحكي ومن الاسلام ان
 بالمقربة الحكي وهي الحجة فليس اي سمية للمبراي سلفه به ولو فقد حتى لو
 الطاعة امير الامور عند ومعنى تفسير للعبر استدل حتى تكون الطاعة شري عليه
 قوله في صفة الابراي باعتبار الهمز قوله المعطيات اي المعينات يقال عطف
 العود وعطفه جملته ويجعل المعنى ان الابدالمهار يلد في شكلها ووجه اعطائها
 شابهت تلك التي يلدق منها وهي الاثمة المخرجة يلدق وهي الاوتار وكل
 يلد لا تتقال الا اتم قوله فانه اللطيف يتاثر بكونه غير مودك بالانتماء لقبيل
 فيه تاثر اذا المناصب له اللطيف المستقيم اللطافة وهو ليس بمراد هنا واما
 اللطيف المستقيم اللطيف يعني الترافة فلا تظهر مناسبتة فيكون من اللطيف لمراعاة
 التظهير لا منها جينها التسم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابلة الكشيف لما
 لا تتركه الحاشية وهذه الفخر يلدق في المناسبة قوله نفس الرقيب في الطريق فكان
 المتكلم حبل الخياط ر قيا ينقطع العجز قوله ويردسهم فيه خطوطا كانت منقوشة
 بجامع التعليم كان مما يدل العجز علامة على اخره قوله بطبع الاجتماع التجمع الكلام
 المقفي يقال بطبع اليراهم اي ضربها وطبع السيف اي جعله قوله اذا عرفه الروي
 فيه بحث فان الروي على تفسيره الحرف الذي تلي عليه الفصد او السجفات
 مثلا فيقال لا مية وظاهره ان يكون ان يعرف الروي مع ذلك لا يد
 ما قبل العجز من الفقرة او يبين عليه كما في قول الشاعر وليس الذي حرمه حرام
 فانه يجوز ان يكون العجز بحرم كما يجوز ان يكون بحرام وانضم تفسير الروي
 ما ذكره اعني قوله الحرف الذي تلي عليه او حلا اليبات والفر غير المشهورة
 اذ المشهور اختصاص الروي بالثمر كما سيوضح به في لزوم مالا يلزم
 لكنه عنهم تفسيره بان لك ههنا تقوي الكلام المص وان ازلت النجوز ولو

اهل من غيرهم حرم
 بلا سب يوم الفنا كل من فلك
 الذي طلقه بجلل الله بطوله

قال المص
 اذا عرفت

قال المص اذا عرفت الغافية او ما في حكمها السلم من هك بن قوله
 لوفوعه و صحته اي لك كما معناه والمحقق الضمني فان كان
 بين ذلك الضم وذلك الغاب علاقة فمجردة للنجوز من العرافة
 المشهورة فلا اشكاله وتكون المشاكله موجبه لمدركي حسن كما بين
 السية وجزاها وان لم يكن كما بين الطبخ والخباطه فلا بد ان يحفل
 ونوعه في العجبة علاقة معجزة للجاز في الجملة والافلا وجاه للعبر به عند
 وقال السارح في شرح المغناح لا يخفى ان المسألة ليست بحقيقة هو
 ظاهر ولا مجاز لعدم العرافة ولا محيض سوى التزم فستتم ثالث الاستقنا
 الصحيح او قوله بان هك نوع من العرافة فيكون مجازا او اعترض ما ذكره
 من جعل المصاحبة في ذلك نوعا من العرافة فانها لا تصلح لذلك لان حطو
 بعد استعمال المجاز والطلاقة ان تكون حاصلة قبل التلا وتستعمل
 واما التزام قسم ثالث فلا يصح على من ذهب السكك بحصر الكلام
 المستعمل استعمالا صحيحا في الحقيقة والمجاز ولا اعلم من ههنا
 حصر اياها في الحقيقة والمجاز والتشابه فيقول العرافة المجاورة
 في الخيال فانه اذا كان خباطه الجبه والتميض مطلوبه عند
 شخص ارضهم صورته في خياله لكثرة ما ناجى به نفسه فاذا ورد
 صورة الطبخ في خياله بان فالواقرح شيئا حذ لك طمحه تقارب
 صورة الطبخ والخباطه في خياله فيجوز ان يخبر عن الخباطه

المشاكله

١١١

في قوله نخله وجزاها
 سية سية مثلها

وقد استعمله بالانتماء
 وجوز حصول العرافة
 في الجازية تكون باعتبار
 ما يولد اليه وهو حصول
 المعنى الحقيقي للخباطه
 في الزمان اللاحق
 للحصول على اللطيف
 او قبله او بعد
 واما الذي حرمه
 يكون سابقا فهو تصور
 العرافة ولا يتاثر ان عرافة
 المصاحبة في التلا في صورته
 في زمان الجازية ان صورته
 سابقا على هذا

بالطبع ويقولون انهم يريدون ان يكونوا في صورة
 في الخارج بل تصورهما وتخيلاهما فلا اشكال وانما هو في صورة
 المشاء المشاكلة الفارغة الخيالية لا عند استعمال اللفظ فقط ومجرد ذلك
 لا يصلح للعلاقة ولا يبعد ان يقال ان العلاقة في مجاز المشاكلة الاطلاق
 والتقييد اعني انه من قبيل استعمال التقييد في المطلق فانما يرد بقوله المطلق
 جبهه وفيضا اقلوا فان الطبع فعل لكن الشيء مخصوص كما في اللحم
 مثلا والمشاكلة المحسنة لهذا الجواز فلا يلزم ان يحسن التجوز بكل
 مقيد عن مطلق حتى يحسن جازا بل اي رحلا مثلا **قوله** في مضارة
 متكلم من اجبنا **قوله** حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
 فلا فيه اشكال لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف
 والمضاح يكون اطلاقها عليه تعالى محتاجا الى اعتبار المشاكلة
 ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب عليكم على نفسه الرجعة واعتبار المشاكلة
 التقديرية في تلك الاية غير ظاهر ولا يحتاج اليه ولهم الاحتجاج
 الشراحي في شرح المفتاح في حاشية المشاكلة انه غير عن لاعلم
 معلومك بلا علم ما في نفسه لو فوع التفسير عن تعلم معلومي
 تعلم ما في نفسه لكنه ذكر في شرح الجساسة في اطلاق
 النفس على القلب ان ذات الحيوان ما به تكون وهذه التقليل
 يشعر باختصاص النفس بذلك الحيوان فلا يجوز اطلاقه

وانه في قوله
 من حيث حصوله
 الجواز

في التفتيح الكشاف يدل
 ان الناس في المفتاح لقوله
 بعد ذلك ذكر في الكشاف
 اليه

علم

عليه تعالى قلت في قبصر المحقق الشريف في شرح المفتاح بان
 لا يطلق لفظ النفس عليه وان اراد به الذات الامشاكله
 فعل هذه الابدان من جعل قوله تعالى كتب عليكم على نفسه الرجعة
 من المشاكلة التقديرية **قوله** وهو مصدر موكلا لا يطلق
 بالله فيجب حقه في عاملة كما صرح به الرضي **قوله** في خبر عن
 الايمان بصيغة الله الظاهر ان يقول في خبر عن التظاهر
 بالامان بصيغة الله لان صيغة الله تعني تظاهر الله كما
 صرح به اربابنا وايضا هو مصدر موكلا لقوله **قوله** انما يجب حقه
 عاملة فيجب ان لا يكون نفس الايمان واللام يكن عاملة محذوف
 بل المذكور عاملة وتوجه عبارة المتن بان يقال المراد
 انه خبر عن التظاهر بالايمان بصيغة الله على جهة التحوير
قوله على ان الفعل مسند الى المصدر والظرف محذوف الشارح
 بان الفعل على صيغة المجهول **قوله** او الى الظرف على ما جوزه
 الاخفش في قوله تعالى لقد قطع بينكم قال وانما في منصوبا
 مع ارجاعه عن الظرفية استنكارا للرفع فيما عدا نصيبه
 على الظرفية واما المحقق الشريف فيجزم في شرحه شرح
 المفتاح بان الله على صيغة المعلق مسند الى ضمير المخاطبة
 ولا يخفى انه لا يحسن تفسير الزاوية بقوله ان يزاوج اذ
 تفسير للشيء بنفسه **قوله** محضيان واقفان في الشرط
 والجزء الوفا المص ان تراوج بين الشرط والجزء او ان تراوج

المراد منه

هو

ان يجعل الشرط والجزء مزدوجين لكان اظهر فان التقدير في ذلك الترتيب هما الشرط والجزء الامع فيهما **قوله** ولذم في اشارته الى ان اللجاج مجاز عن اللزوم **قوله** اصحاب يروى بالتدبير والتأنيث معاً فقبل ان قوله ملح الى الهوى ولح بها المجر قلباً لان اللجاج من العاشق في العشق لامن العشق فيه ولا من العشوق في الهجر لانه من الهجر العشوق **قوله** الارواح جمع ريح كالرياح والارياح في الصباح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو فقلت في الرياح يالكسر ما قبلها وزال الكسر في رواح **قوله** والامطار يعني البياض فان البياض مطر يدوم بلا زعد وبرق اويديوم يوماً وليله **قوله** التورية هي في اللغة الاخفا والاهسام والايفاع في الوهم **قوله** مقرب وحيد سوا كان حقيقياً او مجازياً او مختلفين **قوله** اد البنا بلام المد ولا يخفى انه يناسب القوة لكنه انبى باليد عرفاً **قوله** تصوير لعظمته يعني من الاستعاره التمثيل فان لما كان الاستقاع على العرش وهو سرير الملك مما يواد للملك جعلوه كتابه عنده ولما امتنعها هنا المعنى الحقيق صار مجازاً ولذا قوله والسما ببناءها بايد تيميل وتصور عظمته وتوقين على كنه حلاله من غير ذهاب الابدالي الجاه

الرجوع

التورية

هذه اعل ما احتار صاحب الكشاف في الكناية من انه لا يد فيها من جوى ان الاله المعنى الحقيقي وقد تقدم في بحث الكناية ما احتار في ذلك

حصة

حقيقته ان مجاز بل يذهب الى احد الرود والخلاصه من الكلام من غير ان يتحمل لغيره انه حقيقته او مجاز لذلك الكشاف **قوله** الاستخذ **قوله** والمحقق الشريفي يعني بالمعنيين من حكمته الشيء فظننا ومنه سبق محكي من قد قطعها هنا الضمير عما هو حقه ويروى بالحاء المهملة واللام المعجمة من حكمة اي قطعت ايضاً ويروى بالمعجمة والمهملة كما جعل الذي لم يرد اولاً تابعا للذكر للمعنى المراد في اليه الضمير **قوله** او يواد باحد صمد به اخذ هما والاخر الاخر هك القسم يستلزم القسم الاول لانه لا يحقق الاستخذ **قوله** بين الصميرين الا ويحقق باعتبار الضمير والاسم الظاهر **قوله** اذ انزل السماء بارض قوم ه صفى الشاعره رنه حيث قال اذ انزل المطر بارض قوم ونبت الكلال وان كانوا كارهين ولم يلفت الى غضبهم **قوله** فسقى الغضا بالغيث والمغى المعجمين مقصور نوع من الشجر ومعنى البيت نزل الله هك الموضع واهله بما يزيد مما وهم ونضار نعم وان شيدوا واد قدي وشجر الغضا في قلمي اجر فوي بنار الهوى التي تشابه نار الغضا **قوله** وهو ذكره متعدياً في الضمير الرجوع الى اللق والنشر باعتبار انهما نوع واحد من المحسنات **قوله** ولكن باعتبار احفال الخ يعني ان هك المنقيين بحسب المعنى في الواقع لكن الضمير صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منهما **قوله** وان يحقق الحقيق بكسر الحاء التفتيح النون مقصوراً وحاصل البيت كيق اخرج عن حرك

الاسم

ال

رعيته

النو والنشر

في ذوق ايجي الحجب من حسن العين واعتدال الفانحة وعظم الكفل **قوله**
 فيك ورد في اي انت تشبه الغصن قلبك اي يشبه قلبك قلبه
 والمراد باللفظ العين تجوز **قوله** او مختلطاً على مطوس الترتيب
 و سماه في شرح المفتاح مشوشاً **قوله** ومنه الجمع مع التقسيم
 و الفرق بينه وبين التقسيم ان ذكر المنعبد ذهنا على الاحمال ومنه
 على التفصيل واما الفرق بينه واما الفرق بين اللق والنشر فباعتماد
 تعيين الاضافه الى كل منعبد ذهنا بخلاف اللق والنشر **قوله**
 جمع ريش يفتح الباء **قوله** قادم القاب تامده افضى شربها
 نهل على السكبه وادنا سيرها سرعا
 لا يقتضى بلدا مسراه عن بلده كما الموت ليس له ربي ولا شفع
 حتى اقام الح المنعبد بكسر الميم ما بين الثلثين الى الاربعين
 من الخيل و الشرع مثل الصفر مصدر يفتح السرعة و قوله لا
 يعنى اي لا يمنع **قوله** شق الروم الاولي ان يقال جمع الروم تحت
 حكم التنفنا **قوله** و التابيد من مبد امعان قتل حاصل الا
 على هذه التوجيه كما بين فيهما من وقت دخول اهل الجنة
 الجنة و اهل النار النار الى ملائمتها به له الا وقت مشيئة الله
 تعالى فانه ليس لكل لك فقولته تعالى عجا غير مجك و ذلك الاجزاء
 و دفع ان الاستثنا باعتبار الا بقطاع نظرا الى البعض على هذا
 لا يرد ما ذكره المحقق الشريفي من ان خلوه بكل شخص في الجنة
 لا يتصور الا بعد دخولها فيها فلا يصح استثنا القاسم من حكم

يسر الرا الكفل و المصوبان
 بين ان عن الذئبة الشبهية اصل

الجمع
 العلم

الجمع مع التثنية
 و التقسيم

الخلو

الخلو باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم وفيه ان جعل المساق
 داخلين في الاشقياء لسعدنا باعتبار خلاف الظاهر من سياق الآية
 اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشفاه و السعادة و ايصم بقى الكلام في
 تعيين المبدأ من ذلك اليوم اذ لا يصح ان يعتبر المبدأ من اول اليوم و الا
 يمكن تخصيص استثنا القاسم و حكمه اذ اكثر فضلا المؤمنين لم يردوا
 من اول ذلك اليوم بل بعد الحساب و صاحب الكشاف جعل الاستثنا من الخلو
 في هذا لما روي عن الخلو في جبر الجنة يعني ان اهل النار لا يدخلون في
 عند اول النار و بعد بل بعد يومين بالزهر و يتجوز من انواع العذاب سوى عند
 النار و كذا اهل الجنة سوى الجنة ما هو اكثر منها و اجل وهو ضوان الجنة
 تعالى و ما فضل الله به عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى قال في الكشاف
 هذا في اهل النار ظاهر لا يتم ليقولون من حر النار الى يوم الزهر و الرد بان
 النار عن عود الا لعقاب غير و اريد لاننا لا نذكر استعمال النار فيها
 تغليباً اما دعوى الغلبه حتى يحكم الاصل فكلما اتى الى قوله تعالى فان
 نظري نارا و قودها الناس و الحان و كرو و كرو و امارضوان الله عن اهل الجنة
 وهم فيها في الاستثنى كيف قوله تعالى لا يدخلون فيها الا بعد بظاههم على انهم
 ممنوعون مما فضلا عن افرادها بتنعهم بها الا ان تخصص حده الثواب
 لا يحضر الفضل و كفاه بطلانها التخصص من غير دليل فتر قال اعرف
 الكشاف و ما حسن ما قال لعل الوجه والله اعلم ان يكون من باب حق بلح
 الجمل في اسم الخياط و لا يذوقون فيها الموت الا الموت الاولي **قوله**
 او يروهم ذكرنا و انما قال الحق الشريف **فان قل** ما وجه العطف
 بانها هنا مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو **ولم كان الضمير**
 المنصوب الراجع الى من يشاء في الجملتين السابقين و لو صح من يشاء في
 الجملة لا يمنع العطف بان كما امتنع في المتقدم والمتأخر او لا ترى انه لو قيل
 او يروهم يشاء الذكر لذلك الظاهر على المناقاة بين المبتدئين فان الواقع
 احدها لا كلاهما وليس المراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشبه فالاولى

17

17

بالقبول الى طائفة والاخرى بالقبول الى طائفة اخرى واما الجمل الثا^{لثة}
حيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين او الى
احدهما وجب العطف باو والالف للمعنى وان لم يكن لكل واحد
منها مع الاثبات فقط والذكور فقط ذكورا واثبات معا والسري ذلك ان
هذه الاقسام اذا اقيمت الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا اقيمت
الى طوائف مختلفة فبينها توافق في الوقوع واستراك في الثبوت ولما اختلف
المنسوب اليه اعني المنسوب اليه الموهوب له والعقيم في الجمل الثالث
عطف بالواو وتبينها على التوافق ولما اتحد المنسوب اليه في الجمل الثالث
بالمنسوب اليه في الجملين السابقين ضرور اتحاد الضمير بالوقوع عطف
باو وتبينها على التماثل والمعنى او بوجه مدد الاثبات فقط او الذكور فقط
ذكورا واثباتا ان يشاء ذلك **قال** اي فايون في العدم عن
النسخ من يشاء في الجمل الثالث الى الضمير وتغيير الكلام عن السلوة
قال هو حركي الكلام على ثلثه كان المستفاد منه ان هذه الاقسام
منوطة بمشبه الله تعالى واما اذا اعدت الى ما عليه التزويل فاذا مع ذلك
نكتة اخرى شريفة وهي عدم لزوم المشبه ورعاية الاصل والله الموفق
قوله لا يس لامه هي للظن **قوله** لا ساني المحركين على ما ذكرنا
يعني من اذ اورد بالكره نفسه وانزع من نفسه كرماء العدم في كرمه
قال المحقق المقصود من الالتفات المشهور على ما عرف ارادة بمعنى
واحد في صورته تفاوتا وتباينا بالمشاط السامع واستدراك الاصغاب
التيه والمقصود من التزويد المبالغة في كون الشيء موضوعا لنفسه وبلوغه
النهاية فيما بان بينه من غير موضوع بل هو الصفة في الالتفات
على ملاحظه اتحاد المعنى وسمى التزويد على اعتبار التباين اذ عا فكيف
يتصور اجتماعهما **قوله** مما يمكن حمل الكلام على كل من ما يد لا من الاخر
واما انما مقصود ان معا فلا مثلا اذا اعتر المتكلم عن نفسه بطريق
الخطاب والغيبة فان لم يكن وصف بقصد المبالغة في اتصافه لم يكن

التحريم
التعريف

ذلك

ذلك تحريداً اصلاً وان كان هناك وصف يحمل المقام المبالغة فيه
فان انزع من نفسه شخصاً اخر موصوفاً به فهو تحريد وليس من الالتفات
في شيء وان لم ينزع بل قصد مجرد الاقناب في التعبير عن نفسه كان التقاب
عند المحققين واما على من هب السكاكي وان ثبت زيادة توضيح واعلم ان قولنا
تطاول ليدكر ان حمل على الالتفات كان فيه ايهام الخطاب ملاحظه ان
المراد نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في اتصافه بالمحرر وبه بطريق انزع محرراً
اخر منه وان حمل على التحريد كان فيه دعوى الخطاب واطهاد ان المراد به
مخار المتكلم منزع وكان فيه مبالغة في اتصافه بالمحرر وبه بطريق الانزع
والله اعلم **قوله** لانه اذا انزع عنه الشرب بكسر الخاء **قال المحقق** الشرب يقصو
الشاعر وصف المردح بنبي في الخيل واثبات الخود وقد نفي عنه الشرب بكسر الخاء
ولاشك انه يشرب بكسر فلا يكون خيلاً لان كونه خيلاً يستلزم الشرب بكسر الخاء
فكنى بنفي اللاد من نفي المردح ويفهم من نفي الخيل عنه كونه حواداً بحسب قنصائه
المقام وهذا المقدار يتم المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن نفي المحرك
كنت الخيل كناية عن اثبات الشرب بكسر كرم منزع منه مغاير له ادعاً ليكون
تحريداً بل هو بطول المسافر بلا يثبت بوريد ما ذكرناه انك اذا قلت يا من شرب بكسر
كرم تبادر منه انه يشرب بكسر فهو كرم لانه يشرب بكسر اخر منزع منه وان
كان محتملاً للكلام فظهر انه كونه كناية عن كون المردح غير خيلاً لا جامع
كونه تحريداً **قوله** كونه كناية عن اثبات شرب بكسر كرم منزع كما معه
والفرق ظاهر فصح ما ادعاه ذلك البعض وما قوله ولو كان الخطاب لنفسه
الحق فانه يورد عليه اذا كان مراد به كونه توجيه ما في الكتاب واما اذا
اراد به ربه فلا **قوله** فانه انزع المناسب لمقاط لفظه كانه كناية
قوله غير متناه فيه اي غير بالغ الى كمال النهاية **قوله** في التبليغ الخ
المناسبة بين معانيها اللغوية والاصطلاحية ان التبليغ في الاصل مد
الفارس يد بعنان فرسه ليريد في حريه والاعراق استيفاء النازع في
الفرس مدها والعلو مجاوز الحد في الامر **قوله** عقلاً وعادة لواقصر
على قوله عادة لكن في **قوله** في طولوا تطلق بفتح العين الشوط يقال عد الفرس

المسألة

طلقا او تلقين اي شوطا وشوطين **قوله** در اكا بكر الدال **قوله**
 اي يرسل يعقباي بعد ان يرسل عن اري له حقا كونه كان حاز النافذة بل
 اليه الكرامة وان كان قد بعد عنا ولا شك في بعد ذلك في العادة وليس
 المراد ان يزوع اذا اراد الارجال كما قيل حتى يعترض بان ذلك شايخ عاده
قوله كتوله واخفت اهل الشرك الخ الظاهر ان هذا من امثله المردود
قوله والمقبول منه اصناف المفهوم من الايضاح انحصار المقبول منه
 في هذه الثلاثة وفي قول الشارح سابقا وبين اقسامها والمقبولة منها
 والمردودة ايضا اشار الى ذلك **قوله** عتير ايسكون المثلثة وفتح
 المثناه من تحت **قوله** تلك الحيات ويكن ان يكون من الخطاب العام
قوله نوع من السير فيه امتداد **قوله** الهزل والخلاعه الهزل خلاف
 الجهد وهو الكايم الذي لا يراو به الا المجون والضيق وليس فيه غير صحيح
 والخلاعه الواقعة يقال فلان خلبع العذارى يقول كما يريد وليس له
 مانع من الكذب والمجازفة **قوله** وهو ايراجحه للمطلوب على طريقته
 اهل الكلام قيل لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس الاستدلال سيما
 بالخطابه والحدس كما شاع في علم الكلام الاستدلال بالبرهاني فلا يناسب
 ان يسمى بالمدعى الكلامي الاستدلال بالمقدمات المسلمة على تقدير التسليم
 كما لا يخفى **قوله** اي في ذلك الجانب ملوك الاظهر ان يكون ملوكا بدلا
 من متراد **قوله** واخوان قيل لا يلزم في ذلك المقام ذكرهم بلفظ الاخوان
 وقد يقال انه لا مدح لهم بالتواضع يعني انهم مع كونهم ملوكا يزينون انفسهم
 له منزلة اخوانه **قوله** بسبب نايك وتفوقه اي زيادته عليها قيل
 هذا التقدير يشعر باعتبار المشابهة بين السحاب نفسه وعطا
 الممدوح في علو الطبقة لكن السحاب صارت مجموعته لزيادته عليها
 ولا يخفى ان المناسب اعتبار المشابهة بين عطا الممدوح وعطا السحاب
 لكنه يلزم ان يدعى ان مطر السحاب كان في الاصل عطا ثم صار عرق
 السحاب بسبب زيادة عطا الممدوح الا ان يقال ان ذلك ان السحاب
 لما علت سابقا وشاهدت من الاثار ان نايك الممدوح اعظم من نايكها

المدعى الكلامي

حسن التعليل

صارت

صارت مجموعته فوق مطرها عرق الخا وفيه من المبالغة ما لا يخفى
قوله الرخصا يضم الراو فتح الخا المثلثة والاضاد المعجم **قوله** ليكون
 المذموم غير حقيقته قال المحقق لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان علة
 حقيقته اي موافقه لما في نفس الامر كما فسرها بذلك مما كانت من المشهورات
 الكاذبة فالاولان هي تدعى قوات الاعتبار للطيف اذ لا دفعه مع الظهور
 فان كانت مع ذلك علة حقيقته فالتقدير الاخير ايضا **قوله** اي شد النطاق
 في الصحاح النطاق شقه تلسها المراد وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على ال
 الى الركبة والاسفل يجر على الارض وليس لها حرم ولا سا فان وقد انتطقت المره
 اي ليست النطاق وانتطق الرجل اي ليس بالمنطقة وهو كما شددت به وسطا
 والمنطقة معروفة اسم لها خاصة قيل الذي للموز تشبيه بالمنطقة لا بالنطاق
 فلو قال الشارح اي شد المنطقة لكان اولى **قوله** لان مفهوم هذا الكلام اي قوله
 لولم يكن به الحواريب **قوله** ليس شي قيل لهذا القايل ان نقول حقيقته عقد لنطاق
 بل حقيقة رؤيته عقد لنطاق صفة غير باسبه قصدا اساقفا بالتعليل فلا يكون
 من الضرب الاول وقولكم في تفسيره لا نطاق انه الحالة الشبيهة به ولا وان
 ثابت بل محسوس ارتكاب مجاز وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه من غير ضرورة
 على انه لو كان مجازا الماحسن هذا التعليل اذ لا يحسن ان يقال بنيه الخدمه عله
 للحاله الشبيهة بالانتطاق بل الحسن فيه ان يقال بنيه الخدمه عله للانتطاق حقيقته
حس ان فيه مخالفة صريح ما في الايضاح وهو اهون من ارتكاب خلاف الظاهر
قوله والاقرب الخ لا يخلو عن تكلف كما ذكر في الشرح لان الظاهر من قوله ان يدعى
 لوصفه عله مناسبة انما لذلك الوصف لا للعلم وايضا شد النطاق دليل مشهور
 استدلال به في عرف الشارح على بنيه الخدمه فلا يكون اعتبار الطيف اذ لا دفعه
 مع الشهور والظهور **قوله** مدامع جمع مدمع اريد به الدمع بطريق ذكر المحرر اذ
 الحال **قوله** تلك الربا يعق المذموم في البيت الذي قبله وهو
 ربنا شفقت ربح الصبا بنيمها الى المزن حتى جادها وهوها مع
قوله نحو غلام زيد راكب وابوم راجل كما في بعض النسخ وابوم راكب لان

١٧٢

المدعى

اعتبار اتحاد الحكم المثبت لا احد المتعلقين يخرج المثال المذكور
فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الاحلية **قوله**
الكلمة الكلية الثانية بكر اللام وهو الذي ياكل لحم الناس **قوله** الجمع اي
انفع واكثر تاثيرا يقال جمع فيه الذوا اي اثر قيل بشرط الاصبع اليسرى
من رجله اليسرى ويؤخذ من دمه قطرة على ثمره ويطعم المكلوب فيبرى
باذن الله تعالى **قوله** بناء مكارم جمع الما في كالفصاحة جمع القاضي
قوله واساءه كالم الاساءه جمع الاسي من الاسوم والاسا اي مداواه الجراح
والكلم الجراحه **قوله** ففرع على وصفهم فان قيل الظاهر ان المتفرع الاخص
الذي هو المشبه لا المشبه به قلنا المراد بالتفرع هنا ان الاول مشعر بالثاني
ومذكوره وانه كما مقدمه والتوطيه للثاني فيحصل الثاني متفرعا عليه في
الذكر سوى كان في الثاني حرف التشبيه اولا **قوله** وهو ضربان الظاهر
ان يقال ضرب لقلوبه فيما بعد ومنه ضرب اخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس
ت يدحاهلا بالتصريف الا انه اعلم بالنحو وضرب خامس مثل زيد عالم بالفنون
الا انه متبحر في البديع وكان اراد ان المشهور منه الضربان الاولان
قوله ان تمت للشيء صفة مدح ينبغي ان يقيد بعدم العموم حتى يصح لفظي
المبالغة من الجهة الاولى والافقوك لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا
انه مستنائة في الجود فيه مبالغتان **قوله** بمعنى غير ولا يستعمل كما صرح به
الرضي وغيره الا في الاستثناء المنقطع ووجهه اعني الاستثناء المنقطع في
الحديث انه اذا قال نا افصح العرب توهم انه قصد باضافة فعل التفضيل
التوضيح وانه للزيادة المطلقة وانه ليس من العرب لا من قريش ولا من غيرهم
بل من جنس اخر غير العرب **قوله** ومنه ضرب اخر ينبغي ان يعلم ان الاستدنى
في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيما اوجبه
حكمة **قوله** والاستدراك فيه انه لا يشبهه في عدم افاده لكن المبالغة من
الجهة الاولى في افادتها ايها من الجهة الثانية ايضا حفلا لان مبنى الافادة على
ان الا توهم الاخراج لان الاصل في الاستدنى الاتصال وليس الاصل في الاستدراك

تاكيد المدح
بما يشبهه

الاخراج

الاخراج اللهم الا ان يقال في الاستدراك شبه الاستدنى ففيه ايها **قوله**
واخر من زخر المحرك وارتفع **قوله** لكنه الويل هو المطر الكثير القطر **قوله**
وهم يعتبرون ذلك اي التخصيص مفهوم اللقب وان لم يعتبره المية الاصول
اي لاكثر منهم **قوله** وهو لشموله المدح وغيره اعلم على هذا الاستدراك بعد
الاستدراك نوعا على حد بل المناسب بعد ادماج محاسبه تقسيم الاستدراك
وغيره كما لا يخفى **قوله** خاطي عمر قيا البيت لبارق فله
قلت بيتا ليس يدري امدح ام هجأ **قوله** وهو احتمالها لوجهين مختلفين
لا يخفى انه بعد جعلها منه مجرد ذلك اذا قد اعترض في مفهومها عدم استوى
المعنيين قطعا **قوله** المفضل الذي يراد به الجرح حاصله ان يترك على سبيل اللغو
والمدح بحسب الظاهر والعرض صحيح بحسب الحقيقة **قوله** كيف اكلت الضب ظاهرا
هنا لكنه في الحقيقة جرح باعتبار شبهه المخاطب لما نرد الاله فانه ما يساعد
عنه الاشراف وترتكبه الارذال **قوله** مورد حال من الكافي في ذلك والعامل فيه
ما في كمن معنى الفعل **قوله** وسوف احال الخ اخلا اعترض بين سوف وما يقتضيه
من الفعل وقد حذف مفعولاه والتقدير سوف ادري حال علمي حال حاصل لا يخفى
ما ادري في الحال ان اشرف قبيله حصن رجالا من نساء وفي الثاني من الزمان اعلم ذلك
وقد حقق عنده انهم رجال اكنة سكر طريق التجاهل في الدم **قوله** ان تقع صفة
في كلام الغير الخ الظاهر بحسب المعنى ان المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل
على ايت باعنيار معنى كالا عرو بالصفة التي ادعا اثباتها للغير المعنى القائم بالغير
كالعرو فاختلف الصفتان لكن المبتدأ بحسب العرف اتحادها ويمكن ان يقال يصح
ان يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اساتذنا بالمعنى الثاني **قوله** باسم
المدوح الظاهر ان يقال باسم المدوح الا ان يعتبر عطف بانه على المدوح فلكل
من المدوح وابا به اسم **قوله** من غير تكلف في السبك فارتفع الفصل من الاسماء
بلفظ غير ال على سب كقولك رايت زيدا الفاضل بن عمرو بن بكر **قوله**
المحسات اللفظية اي في التلفظ وحتمل ان يكون المعنى قسما بهما بالنظر
الى لفظهما فقط لا الى معنهما فقط والا لكانا مترادفين اوفي حكمهما ولا الى

الاستدراك
الادماج

تاكيد المدح
بما يشبهه

الاطراد

لفظهما فقط ومعناها معا والا كما متكرر بل لا متجانسين كما ينبغي
عليه فيما سبق ان شاء الله تعالى بقوله المتكرر بين او المتجانسين والمراد
بتشابههما في اللفظ عدم تغايرهما على وجه مخصوص يعرف تفصيله بتعدد
انواع المعنى ولا يلزم تغاير اللفظين كما يقتضيه لفظ التشابه بل قد
يحدان كما في التام ولا يرد انه يشتمل مالا انحصاره اذ يصدق على نحو ضرب
وفرس انهما متشابهان لفظا **قوله** او في مجرد الوزن الحصر المتفاد
من لفظ مجرد اضافي فلا يرد انهما متشابهان لفظا ايضا في عدد الحروف
قوله وفي اعدادها الاولى في عددها اذ توافق ضرب وقتل في عدد الحروف
لا في اعدادها والظاهر انه لا حاجة الى قوله واعدادها الاخراج نحو الساق
والمساق اذ قد خرجا باشتراك الاتفاق في الانواع الا ان يقال التام ان يتفقا
في الحروف بعد حذف الزوائد **قوله** ويوم تقوم الساعة الالف واللام زائدين
خارجة عن بنية الكلمة ولا كذا كذا في مساق **قوله** مامات اح كلمة مامووله
ومن بيان له والمعنى كل كرم اندرس فانه محيى عند الممدوح **قوله** واجام لنا
فان قيل ان قوله جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذا كذا جام لنا مركب
من الفعل والمفعول **احسان** بان كون احد المتجانسين مركبا لا ينافي كون
الآخر اسم مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا بعد ان لفظا واحدا لا حقيقة ولا
عرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعله كما ملنا فانها بعد ان
في العرف لفظا واحدا وهو مثل نحو قوله الاخر

كن كيف شئت عن الهوى لا انتهى حتى يعود الى الحسوة وانت هي
كان اولى **قوله** ام طعم صاب هو عصان تجرم مرة **قوله** جبه الردح الجبه
في الاول بالبا وفي الثاني بالنون **قوله** اما مفطر او مفطر الاول بمعنى الجاود
للجد في افراط الامر والثاني بمعنى المقتصر من التفريط اي التقصير **قوله** شرك
الشرك جباله الصياد وهي التي يصاد بها **قوله** حدى جهدي حضي من الدنيا
مجد جهدي وانقاب نفسي في تحصيل المطالب الا الوصول اليها والمعنى ان حضي
ونحني من انقاب نفسي لا من الا ب الحبد **قوله** على مذهب الاحفش من جواز ان زيادتها

احسان الحرف

الموجب

في الموجب **قوله** او على كونها للتبعيض لا يقال هذا يرجع الى الوجه الاخير
لانه ايضا يحتاج الى احد في الموصوف لانا نقول هذا الوجه مبني على ان الحار
والجور مفعول بلا خلاف كما ذكره الشارح والمحقق الشريف في قوله تعالى ومن الناس
من يقول الاية ان الجار والمجرور مبتدأ بلا خلاف لاخير متعلق بمحذوف
قوله هن من عطفه عطف الرجل جابنه وحركة الهمزة كناية عن السرور **قوله**
بين الحواش هي اضلاع الصدر **قوله** وهو اي الحوان بنا ويل المذكور والحرف
المدلول عليه بالهرفين وليس عاروا الى المضارع كما هو ظاهر عبارة الشرح لفساد
المعنى وقد صرح في الايضاح بان المنقسم الى الثلاثة الاقسام هو الحرفان **قوله**
يبني وبين كنى الكنى بالكاف الكسوة والنون المشددة السن والهمزة بها هنا
هو البيت اي الحامل بين وبين كنى ليلد امس اي مظلم وطريق طمس اي منفي الاثر
فيصعب الوصول اليه **قوله** حساسه بضم الحاء وقع السين كيف القاطع **قوله**
حتف هو الموت **قوله** اذ لم يقع الانعكاس على تقدير اعتبار الالف والتان
الحرفين لم يتعكسا **قوله** من سبها هو اسم رجل وقيل اسم ارض **قوله** اي جمع اللفظين
الاشتقاق ينبغي ان يعلم انه لا بد من ان يقال بعموم هذين القسمين المحققين بالجناس
لاقسام الجناس او يعتبر قيد يخرج لها اعني مع عدم الجناس الحقيقي **قوله** وهو
توافق الكلمتين الخ الاشتقاق نوع لفظ من لفظ اخر بشرط مناسبتها بمعنى
وتركيبتها مع نوع تغيير وهو ثلاثة اقسام صغير وهو ما اعتبر فيه المشتق للاصل
في معناه بان يكون فيه معنى الاصل وحين اذ مع زيادة مع الموافقة في الحروف الاصول
وترتيبها كضرب من الضرب وهو ما اعتبر في الحروف الاصول دون الترتيب مع المناسبة
في المعنى كالحمد من الجذب واكر وهو ما اعتبر تناسب الحروف في الخرج مع تناسب المعنى
كالشام من الثلج تعريف الشارح بظاهره سمل الاولين فقط **قوله** اليتا ويل يعيد
بان محمل الضمير المذكور كما جعل اسم الاشارة له كما في قوله تعالى عوان بين ذلك **قوله**
لان الاشتقاق الكبير ارج قد عرفت انه يشترط فيه تناسب المعنى فينظر ما المناسبه
بين معاني التمر والرفوف والمرق **قوله** المتأ على الدار الامام النزول القليل والتعرج على
الشي الاقامه عليه **قوله** لها اهلها مبتدأ وخبر في موضع مفعول وحدها **قوله**

٧٥

تقسيم
الاشتقاق

مقبليها المقبل في الاصل النوم في الظهور والمراد هنا موضعها **قوله** اوصفه مقيد فيلهذا على تقدير ان يعزير وصف المعرج بالليل قبل تقيد المعرج بكونه في ساعه بحسب المعنى **قوله** والظهور للساعه ويحتمل ان يكون المعرج لان في معنى الاقامه وهو انب من حمله المعنى لا يقال هذا الضمير كونه وقعت في اخر المصراع الثاني لاحد المتكررين لانا نقول الضمير المتصل في هذه المقامات لا يعد كونه اخرى على حد بل هو كالحرف وما قبله **قوله** دعاني من ملامم الخ المعنى ان كان في صاحبي من الملامم الذي حلكما عليه السفه فان الحرف الذي جلب الى الشوق جنس بني اليه فتكسر في قلمي فلا يؤثر في الملامم **قوله** البلا بل الخ يعني اذا اترنت الطيور في الربيع فانزل الاحزان فشرب الجوار **قوله** جمع بلبل يفتح الباء **قوله** تمثخوف بايات المتاني الخ هذا من ابيات في وصف اهل البصر والفا للتفصيل اي منهم الصالحون ومنهم الطالحون والمقصود ان البصره مصر جامع **قوله** املتهم الخ هذا اشكاير من جميع الناس ومن طبائفه مخصوصه والمعنى املتت هولاء ورجوت منهم مطالبتي حتى تاملتهم وتصفحت سيرهم فلاح لي ان ليس احد عنده مطلوب **قوله** وقد اوردته في الشرح قال فيه مثال ما يقع احد الملحومين الذي يجمعها شبه الاشتقاق في اخر البيت والمحقق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري **•** ولاخ يلح على حري لعنان الى **•** ملهني فحقاله من لا يخ لاخي **•** فالاول ما لوح والاخر اسم فاعل من لجاه اي قشره ومثال ما وقع المحقق الاخر في اخر المصراع الاول **قوله** **•** ومضطلع بتلخيص المعاني **•** ومطلع الى تلخيص عاني **•** فالاول من عني يعني والثاني من عني يعني ومثال ما وقع المحقق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر **•** لعري لقد كان التريا مكانه ثريا **•** فاضح الان شواه في التريا **•** فالثرا واولى من التروم والثريا باي **قوله** ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع حيث قال ومن حومات الحسن الاسماع قال المحقق الشريف جميع الاسماع قصد الى الكلمات التي في اخر الفقه بنزلة القواني في النظم ولو يدل له بالجمع وشبهه بالتقفيه لكان انب ما تقدم وما تاخر من ايراد المحسنات البدعيه بالمعاني المصدرية **قوله** لان القافية الخ دليل على ان الجمع عند السكاكي نفس اللفظ **قوله** او غير ذلك مما قيل فيها من انها من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع حركة

المتحرك

المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن قال المحقق الشريف وهو المذهب الاصح وقيل ومع ذلك المتحرك ايضا فالقافية في نحو **•** كذا بمنار في القلوب منازل **•** على الاول منازل وعلى الثاني اللام وعلى الثالث من فتحة النون الى الاخر وعلى الرابع من النون الى الاخر وانما سميت القافية قافية لانها تقفون نظم البيت اي تتبعه وسمي الجمع سمحا لانه يتكرر على طب واحد كهد من الحمام **قوله** توافقها للكلمه الاخير الاول باعتبار موافقتها **قوله** ما لكم لا ترجون لله وقارا اي ما لكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حال تاملون تعظيم الله اياكم في دار الثواب والله بيان للموقر ولو تاخر كان صله للموقر او ما لكم لا تعتقدون له عظمه فتخافون عصيانه وما عتبر عن الاعتقاد بالرجا التابع لادنا الظن بما لعد **قوله** وقد خلقكم اطوارا الطوار الخ والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا يشبه بعضكم بعضا **قوله** فترصيع هو في اللغة ان يجعل في احدى جانبي العقد من اللالي مثل على الجانب الاخر **قوله** يطبع الاسجاع الطبع الختم او عن السيف وغيره والاول هو الاظهر **قوله** اي وان لم يكن جميع ما في القريه الخ قيل بقي قسم اخر يشمل قول المص والافتقار وهو ان يكون نصف ما في احدى القريتين وما يقا من القريه الاخرى مختلفين في الوزن والتقفيه مثلا والايه المذكور من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفيه واما لفظه فيها فلا يقابلها شي من الفقه الاخرى **قوله** وقد تختلف الوزن فقط قيل هذا لا يناسب عد في المتواتر فانه من قسام بواط الفاصلين الغير المختلفين وزنا كما قال وان لم تختلف في الوزن فان كان الخ والاجواب ان المراد هنا ما يختلف فيه الوزن فقط اختلفا في غير الفاصله **قوله** في صدر مخضود الخ السدر النبوق والمخضود الذي لا شوكة كما نه جصد اي قطع شوكة والطلع الخ شجر المور المضود الذي تضد بالحمل من سفله الى اعلاه فليس له ساق بارز وظل ممدود اي ممتد لا تشبه الشمس **قوله** اقصر اى مرسه اقصر فيل الا يلا جعل الشئ قريبا من شئ والظاهر ان المفعول الاول قريبه اقصر والمفعول الثاني قريبه وقد تقرر ان الاولى بالاقامه مقام الفاعل المفعول الاول لا الثاني كما في هذا المقام **قوله** صار ذا اوري هو خروج النار من الرند بفتح الزاي وسكون النون **قوله** بها الوحش الخ خبر مبتدأ محذوف

الموازنة

بله

وقوله قنا الخط خبر بعد خبر والخط بفتح الخا موضع باليمامة بسبب
 اليه الفنا اي الرماح والمعنى تلك النساء محي الوجن جيداً ومقله لكن
 هذه النساء او اس وتلك نوا فر وهن شبيهات برماح الخط من حيث القدر كبر الرماح
 موصوفه بالدول وقد هن بالنظر والظواهر **قوله** فاحم لما لم يجد الخ البيت
 للبخاري مدح الفتح بن خاقان وبين كرمه من ثمة للاسد والضمير في محم واقدم
 للاسد اي تخر حين لم يجد مطبقاً فياج واقبل حين علم انه اذا هرب لحقت
 واعلم ان فيك ليس على وزن عندك بحسب التصريف لكنه على وزنه بحسب العروض
 اي التوافق في الحركة والسكون لا في خصوصية الحركة فصم جعل البيت مثالا
 للمجموع **قوله** وهل كل مودته تدوم الخ الاستفهام للتكثار والمقصود وصف
 الشاعر خليله من بين الاخلافا لوفاء **قوله** والاعن اي الايقاع في العنت اي الشدة
قوله قبل حرف الروي حتى لا فضل **قوله** موى الخيل اي طاقاب الخيل **قوله**
 وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه ترد عليه ان هذا التعريف
 دوري ضروري توقف معرفة الروي على ما احد وهو ضمه القصيدة اليه وتوقف
 النسب على معرفة الروي اذ لا ينسب القصيدة الى الحرف حتى يعرف انه حرف رويها
 فالتحقيق في حرف الروي ما قدرناه نقلنا عن ابي جني **قوله** من زعم انه كان ينبغي
 لا تخفى ان المعنى الذي ذكره الشارح غير ظاهر من العبار **قوله** ساكر عمراً
 قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب مدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى
 كبريئته ممزقا من تحته فبعث اليه بعشرة الاف درهم فقال فيه الابيات
قوله يدل من عمرو يعني يدل اشتمال فينبغي ان نقدر الرابطة لوجوبها فيه وفي
 يدل البعض كما هو معروف في موضعه **قوله** كناية عن نزول الشر والمحنة صل
 الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقر بالسقوط الحسي كما مع
 تشويش القلب وانكسار البال **قوله** **حامله في السرقات الشعرية**
قوله على لفظ التثنية كما يدل عليه قوله هذا اذا علم ان الثاني اخذ
 من الاول **قوله** على العموم اي على ما حقه اشتراك المعبرين عنه كما قاله الصبح
 والا عجم **قوله** في وجه الدلالة اي ما ليس شأنه الاشتراك وان وقع فيه
 الاشتراك **قوله** وكذا كرهيات تدل على المصنف الظاهر ان ذلك يكون من قبيل

القلب
 لروم ما لا يدرك

الكتابه

الكتابه فلو ترك ذكر الكتابه وقال بعد قوله وكذا كرهيات الخ بطريق الكتابه
 لكان اولى **قوله** والاجاز ان يدعى فيه سبق والزيادة كان الظاهر لنا
 لما تقدم ان نقول اجاز ان يدعى فيه السبق والاخذ والظاهر ان ذلك مراده
 من العبار اي اجاز ان يدعى فيه سبق فيكون الثاني اخذاً من الاول على وجه
 السبق او غيرها والزيادة اي ان احدهما زاد على الاخر نقص عنه وكذا المماثلة
 وتركه كرها لانها تعلم بالمقاييس بقربيه ذكرها فيما سياتي ان شاء الله تعالى
قوله سلم بفتح السين **قوله** اذ المعنى على المضى والمرايد لقد كان فان وصل
 المعنى وان كان على المضى الا انه عدل الى المستقبل قصد الاستمرار وحكاية الحال
 الماضية كما تقر به امثاله اجدر بانتهما سبق بحل الزمان بعد اعداد سخاياته اياك
 لم يحس حل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال **قوله** كقول ابي تمام لوجار الخ
 في مثال معناه معانيت الطيب نظرفان ابا تمام لم يحرم بان الفراق دليل المنية
 بل على فرض ان يجاز مرادها بخلافها في الواضح في تبيين المتماثلين قول الاجازي
 • لم يكني الاحديث فراقكم • لما اسره الي مودعي
 • هو ذلك الذي ودعتموا في سبي القيتنه من مديني
 وقول اجاز الله في مريمه استاده الى مضر يعني الله عنه
 • وقابله ما هذه الدر التي • تساقطها عينيك من مطين مطين
 • فقلت هم المديني فحشاها • ابو مضر اذني ساقط من عيني
قوله فهو اجدر من المذم قال في الشرح انها هو على تقدير ان لا يكون في الثاني لاله
 على السبق باتفاق الوزن والقافية والاضموم موم حد القول ابي تمام
 • مقبم لظن عندك والاماني • وان فقلت ركابي في البلاد
 • ولا سافرت في الافاق الا • ومن جودك احلتي وزا دي
 • وعول الى الطيب • وان في عنك بعد غلادي • وقلبي عن فبايك غير غادي
 • حكا حمت ما حكت كالي • وصيفك حيث كنت من البلاد
قوله الاذهان الراضه من لغة الاعراب وقد اشار الى هذا المعنى في الايد الروصي
قوله لاني لفظي تالق والمصقول قوله فان التالق والصفاله للكلام بمنزلة الاطفال
 يفهم من كلامه ان التالق والمصقول كليهما قريبه المكنيه ولو قيل ان المصقول

سب

111

وابتات الصقاله تخيليه والتاق ترشح لم يكن بعد **قوله** ولا يحصى
معرفة اوسع كانه لاحتمال كونه كناية عما يفيد الذم **قوله** عقاب علامه
اي رايات الممدوح التي هي كالعقاب **قوله** واكثر هذه الانواع ونحوها مقبوله
انظروا الذي خرج به قوله اكثر وتامل في استخراج نحوها **قوله** غلط محض
قال في الشرح نشأ من قبل الشارح العلامة قد رايت نسخة التلخيص والايضاح
بخط المص ولين يوجد فيما في هذا الموضوع الا التلميح بتقدم الميم على اللام كما في
التشبيه فالظاهر ان العلامة مع المص لا انه نشأ من قبله **قوله** والمدكور في
الكتاب مثلا التلميح في النظم الاخري وقد ذكر امثلة الاربعه الباقية في الشرح حيث
قال والتلميح الى المثل يعني في النظم كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خراط القتاد
اشارة الى المثل السابق ودون عاتان القتادة والخراط واما في النثر والتلميح
الى القصه او الى الشعر كقول الحريري بت بليلة باضيه واحزان يعقوبيه
اشارة الى قول النابغه بيت كافي ساوي في فيثله من الرثش في انبائها السم نافع
والقصه يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العقبي
فيها مهره تغرق اولادها اشار الى المثل اعق من الخمر تاكل اولادها **قوله**
وصف لحوقه بالاحبه اح فان قبل البيت
حققنا باخراهم وقد حوم للهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل باغم بتمس لهم من جانب الخدر تطلع
فناضوها صبه الدجند فانطوى يهتج باثوب السما المحترق
قوله بان يشتمل على اشارة الى ما سبق لاجله يعني بصرح بالمقصود كما يفهم
من لفظ اشارة فلا يكون مثل قصيده البوصيري في مدح النبي صلى الله عليه واله
وسلم كيف تارقيك الانبياء براعة الاستهلال للتصريح فيها بالمقصود
قوله السير بالليل ولما انت الفعل المستدالية لان بعض العرب تونثه
فتاخيته على لغته قال في الشرح وبعض العرب تونث السرى والهدى وهم
بنو اسد تونها انها جمع سريه وهديه لان هذا الورد من ابيته الجمع
ونقل في المصادر كذا في الصحاح **قوله** المختصرين على صيغة اسم المفعول
قوله اي الذين ادركوا الجاهلية والاسلام قال الشارح والمحقق الشريف

في حواشي الكشاف الشعر اعلى اربع طبقات الجاهليون كما في القيس
وطرفه ورهير والمخضرون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان
ولبيد والمنقد من من اهل الاسلام كالفرزدق وذي الرمة وهولاء كلهم
يستشهد بكلامهم في اللغة والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد
الصدر الاول كما في قيام والبحتري والى الطبري لا استشهد بكلامهم الا بالوجه
الذي ذكره صاحب الكشاف وهو ان جعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه واعترض
عليه بان قول الرواية مبني على الضبط والوثوق واعتبار القول والاستشهاد
به مبني على معرفة الاوضاع والاحاطة بقوانينها ومن الذين انفق الرواية
لا تستلزم اتقان الدراية فلا يلزم من قبول العمل ما جمعه في الحامسة من اشعار
من يستشهد باقوالهم ان يكون جميع ما في شعره سموعا منهم او مستنبطا
من القوانين الماخوذة من استعمالهم **قوله** كقوله لو راى الله لظاهران
القصيدة في مدح ابي سعيد قال في الشرح عند قوله كل يوم تبدي صروفا والكيان
اح في تفسير الغريب نحو الصبر القوي عند المصيبة واطهار الجلادة والتجامة
عند قتال العدو فلا يرد ما قيل لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول كلام
بدم الشيب فكيف ان يكون ابو سعيد شائبا فيكون مناسبا لاول الكلام **قوله**
على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة كالتحيدات المفتحة بما او ايل السور
وكالاتها بالنداء في نحو يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتداء
يوقظ السامع للاصفاية وكذا الابتداء نحو يا ايها الذين امنوا وحرفه مما
يبعث ويحفظ على الاصفاية لانه يفرغ السمع فشي غريب واما خواتم السور
ففي غاية الحسن الاترى الى الدعاء الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل
عليها اخر خاتمة العمران والغرايض في خاتمة سورة النساء والتعظيم
الذي في خاتمة المائدة والوعود والوعيد الذي في خاتمة الانعام وغير ذلك
كقوله عز وعلا في خاتمة سورة مائة من الفضة المطمينة ارجعي الى ربك
راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلني جنتي فسأل الله الفون بالجنة
والنجاة من النار وان يرد فنحن احسن الخاتمة بنبه وفضله وهذا اخر ما تيسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

قال الشيخ لطف الله رحمه الله حواشيه على الشرح الصغير في أول بحث المعاني

قوله ان كان نسبته خارج الوجوده احداهما يدل عليه الكلام ويشعر به تعني به النسبة الكلية

التصديقية وعبارة الاجاز ان دل على حكم ببيوت نسبه او انتفاها بخبر والا فانها **قوله**

هي نسبة قايمة بالنفس وكذا قوله هي النسبة الحقيقية ينبغي ان يراد بالنسبة التصورية وقوله

ان النسبة الخارجيه تعني بالصديق **قوله** وثانيهما ما في الواقع ونفس الامر له وهو مثلا ذات

ان يد المنسوب اليها الضرب الموجود في الواقع مع قطع النظر عن كون اللفظ يدل عليه وسبب

حقيقه ومعنى الخارج وظرفه **قوله** فاجل الخارج هنا على الاول عنى على التصديق و اشار بها

بجاء الى قول المص فان كان نسبته خارج واعلم انه ينبغي ان يراد بالنسبة في كلام المص هي التصو

سوى اريد بالخارج المعنى الاول والثاني الا اذا دخلت عبارة المص بالجل الذي اعترضه الشارح

واحتاره المحشي فانه يراد بها التصديق **قوله** معنى لا يقصد له عبارة لا تكاد تيسر ويردون

حمل الخارج على الثاني ثبت ان كل من الانشا والخبر نسبة وخارجا لكن نسبة الخبر تطابق

خارجا او لا تطابقه اي لا تلوه احداهما خلاف نسبة الانشا فانها مطابقة للخارج

البتة وح فيتوجه المعنى في قوله والافانشا الى المنفصلة الحقيقية فيصير المعنى وان لم يتصف

بمطابقه نسبة الكلام له ولا لعدم مطابقتها فانها فيرفع النقيضان وهو مجال وح فلا يصح

حمل الخارج على المعنى الثاني الا بتقدير القصد فيصير المعنى وان لم يقصد مطابقة النسبة للخارج

والعدم مطابقتها فانشا وح بحسب تقدير القصد في مطابقة نسبة الخبر خارجا وعدمها لان

المقدر كالمختوف في المعطوف بحسب تقديره في المعطوف عليه في نحو هذا التركيب فيظهر معنى قوله

وح يظهر لقوله تطابقه او لا تطابقه فانه الى لكن يراد عليه ما سياتى للمحشي قوله ويرجى

الثاني الى **قوله** وامتصا الشارح في الحقيقة ويعني انما اخو الانشاء الخبر في التحقيق لا بتقدير

المطابقه وعدمها بل بتقدير الخارج وذلك توضح بارادة المعنى الاول للخارج وان ذكر المطابقه

وعدمها بعد وليس ذلك بتقدير كلام قسما الكلام عن الآخر **قوله** فان قلت كيف يصح الحمل على

الاول يعني حمل الخارج في قول المص ان كان نسبته خارج وحلم عليه هو ان يراد بالخارج التصديق

قوله لان ما يدل عليه الكلام فنسبته مطابقة له البتة تعني لان ما يدل عليه الكلام وهو التصديق

مستبته اي تصوره مطابقة له البتة **قوله** انه يجب ان تعتبر القصد قد سبق وجه الوجوب

قوله حتى يكون معنى قولهم الخ حتى هنا معنى كي نحو قوله تعالى ولا يرون سما لو انك حتى يروك

تعني ان المراد بالخارج تعريف التصديق هو الخارج المعنى الثاني مولوا واحدا والصدق مرادهم

الخبر ويجب ان يستلزم في تعريفه هو يورد الخبر التي حملها القصد كما يستلزم قيود الكلمة من الوضوح

جمعه للقاصر الحقيق المعترف بالخبر والتقصير لطف الله ببحر

من الغيات عمى الله عنه اخر وقت الظهر عاشر شهر جمادى الاحرم

عام خمس وثلاثين بعد الالف حتمها الله كسر

وهو سال من اطلع عليه اصلاح ما فيه

من احلل معاونه لرضا الرب عز وجل

وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وسمى بحول لاقوم الانا لله

العلي العظيم

واقول الفراع مع

يوم الاحد

لعلى ٢٧

دي ١٧

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

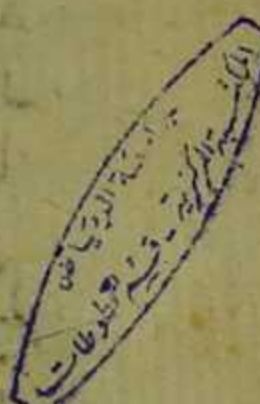
٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥



بان يكون هذا هو الذي ثبوتين أو سلبين مصدق والا فكلذب وليس المراد ان النسبة
امر موجود في الخارج وهو ظاهر وانها منسوبة الى الامور الموجودة في الخارج اذ لا يستقيم
في مثل اجتماع الصديق محار وشريك الباري معدوم امع قال المرتضى احسن ما قيل
في حقيقت نفس الامرانها نفس الشيء حد ذاته والظاهر المراد بالامر الشئ نفسه انتهى وعبر السيد
العرف في تعريفه بنفس الامر علم الله تعالى فقال هو عبارة عن العلم الذاتي الخاوي للصور
كلها وجوبها صغيرها وكبيرها جمعا وتفصيلا عينيه كانت او عليه طرفيه نفس الامر
ظاهر على التعريف الاحسن فاذا قيل انه كذا في نفس الامر كان معناه انه كذا في علم الله
ولا يمكن ان يكون على غير ذلك لانه ليس في علم الله الاما يستحيل خلافه واما الطريقة
على التعريف الاول فاذا قيل انه كذا في نفس الامر كان معنى الطريقة انه كذا في حقيقة
لغوي ليس باعتبار المعنى وفرض الفارض ان معرفة الخارج متوقفة على معرفة الوجود
وهو كما قال في المواضع المشبه في ان النار مثلا لها وجود به تطهر احكامها وتصدر عنها
اثارها من الاضائة والاحراق وغيرها وهذا الوجود يسمى وجودا عينيا وخارجيا
واصيلا وهذا ما نزاع فيه اما النزاع في ان النار هل لها سوى هذا الوجود وجودا
لا تذب به عليها تلك الاحكام والاثار او لا وهذا الوجود الاسمي وجودا ذهني
وطييا وغير اصيلا وعلى هذا يكون الوجود في الذهن نفس الماهية ولهذا قال بعض الاصل
الاشيا في الخارج اعيان والذهن صور انتهى ونسب الوجود الذهني الى الطل وهو العقل
الاول لانه اول عين ظهرت بنور تعالى قاله الشريف في تعريفه اذا عرفت ذلك فاعلم انه
ودرج السيد الشريف والناس لشلبي والمرتضى ان الخارج يراد به معنيان الاول الوجود
الاصيل للاعيان الخارج عن القوة المذكورة والثاني الاعيان نفسها لا وجودها طرفيه
الخارج اذا اراد به الاعيان طاهره معنى قولنا زيد موجود في الخارج انه موجود في الاعيان
اي بين الاعيان واما اذا اراد به الوجود الاصيل فيجوز في الطرفين ان يراد بوجود في الخارج
وجوده لا في الذهن ونظيره قيام الشئ بنفسه فان معناه انه لا يقوم بغيره وبحوز ان يراد
ان وجوده الاصيل طرف له اذا الوجود طرف للوجود وسيرداد ذلك وضوح كلام المحقق على
الشراح وهذا معنى وجود النسبة الخارج انتهى من قوله لانا العلامة بعد العباد بل حد ذاته

الصاح

في حواشي الكشاف الشعر اعلى اربع طبقات الجاهليون كما في القيس
وطرفه وزهير والمخضرون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان
ولبيد والمنقدون من اهل الاسلام كالفرزدق وذو الرمة وهولا كلهم
يستشهد بكلامهم في اللغة والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاوا بعد
الصدر الاول كما في تمام والبحتري والى الطيب والاستشهاد بكلامهم الا بالوجه
الذي ذكره صاحب الكشاف وهو ان جعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه واعترض
عليه بان قول الرواية مبني على الضبط والثوق واعتبار القول والاستشهاد
به مبني على معرفة الاوضاع والاحاطة بقوانينها ومن الذين اتقان الرواية
لا تنلزم اتقان الدراية فلا يلزم من قبول العمل ما جمعه في الحامس من اشعار
من يستشهد باقوالهم ان يكون جميع ما في شعره سموعا منهم او مستنبطا
من القوانين الماخوذة من استعمالهم **قوله** كقوله لو راى الله الخ الظاهر ان
القصيد في مدح ابي سعيد قال في الشرح عند قوله كل يوم تبدي صروف الدنيا
الخ في تفسير الغريب نحو الصبر القوي عند المصيبة واطهار الجلادة والشجاعة
عند قتال العدو فلا يرد ما قيل لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول كلام
لذم الشيب يحتمل ان يكون ابو سعيد شائبا فيكون مناسبا لاول الكلام **قوله**
على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن الخاتمة كالتجديدات المفتحة بها واويل السور
وكالابتداء بالندا في نحو يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتداء
يوقظ السامع للاصغاليه وكذا الابتداء بحروف الهجاء نحو الحمد وحرفانه مما
يبعث ويحفظ على الاصغاليه لانه يفرغ السمع بشي غريب واما خواتم السور
ففي غاية الحسن الا ترى الى الدعا الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل
عليها اخر حاتمة العمران والفرايض في حاتمة سورة النساء والتجليل والتعظيم
الذي في حاتمة المائدة والوعود والوعيد الذي في حاتمة الانعام وغير ذلك
كقوله عز وجل في حاتمة سورة ياتيتها النفس المطمينة ارجعي الى ربك
راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي **قوله** نسأل الله الفوز بالجنة
والنجاة من النار وان يرد قنا حسن الخاتمة بنبه وفضله وهذا اخر ما تيسر

جمعه للقاصر الحقيق المعترف بالعجز والبقصير لطف الله بن محمد
 من الغياث عفي الله عنه اخر وقت الظهر عاشر شهر جمادى الاحرم
 عام خمس وثلاثين بعد الالف حتمها الله كرم
 وهو سال من اطلع عليه اصلاح ما فيه
 من اكلل معا ونررضا الرب شوق
 وصلى الله على سيدنا محمد واله
 وسلم ولا حول الا بالله
 العلى العظيم

وافق الفراع صح
 يوم الاحد
 لعدد ٢٧
 دي الحى ١٦٨

مكتوب في
 دار الكتب
 القاهرة
 في شهر
 ربيع
 الثاني
 سنة
 ١٢٨٥
 هـ

(Faint bleed-through text from the reverse side of the page, including phrases like "بسم الله الرحمن الرحيم" and "الحمد لله رب العالمين")